المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية التربية بمكة المكرمة
قسم التربية الإسلامية والمقارنة

التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية

دراسة تحليلية

بحث مكمل لنيل درجة الماجستير في التربية تخصص "التربية الإسلامية"

إعداد الطالب
عبدالله عايض دريميح العتيبي
الرقم الجامعي/ ٤٣١٨٠٠١١

إشراف الدكتور
محمد عبدالرؤوف عطية
أستاذ أصول التربية المشارك بكلية التربية

عام: ١٤٣٤-١٤٣٥

بسم الله الرحمن الرحيم

آية وحديث

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحُجُرات:١٣)

وقال النبي صلى الله عليه وسلم:

"يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، أبلغت؟ قالوا: بلغ رسول الله" (ابن حنبل، ٢٠٠١، ٢٣٤٨٩، ص٤٧٤)

ملخص الدراسة باللغة العربية

عنوان الدراسة: التعددية الثقافية من منظور التربية الإسلامية – دراسة تحليلية.

اسم الباحث: عبدالله عايض دريميح العتيبي.

هدف الدراسة: الكشف والتعرف على نظرة التربية الإسلامية للتعددية الثقافية.

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي

فصول الدراسة: اشتملت الدراسة على خمسة فصول، كالتالي:

الفصل الأول/ الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني/ الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية.

الفصل الثالث/ التعددية الثقافية في الغرب.

الفصل الرابع/ التعددية الثقافية في الإسلام.

الفصل الخامس/ تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التعليمية.

أهم نتائج الدراسة:

١- تطبيق التعددية الثقافية اليوم ، يأخذ أحد صورتين: الاستبعاد أو الاستيعاب، فأما الاستبعاد فهي عملية انتقاء لأنماط أو أشكال (تكامل ثقافي)، وأما الاستيعاب فهي عملية دمج قسرية (الصهر الثقافي).

٢- كل التوجهات الفكرية الحديثة وتطبيقاتها تنطلق من مبدأ وجود عرق أو لون أو قومية تملك أفضلية وأحقية أكثر من غيرها، بينما لا يرى الإسلام أي أفضلية لأي من المتغيرات أو النزعات، إلا أفضلية تُكتسب باتباع الشريعة الإسلامية.

٣- التجربة البشرية والخبرة الإنسانية لا ترقى إلى أن تكون ضابطًا للقيم والنظم، لأنها لم تصل إلى الصحة المطلقة أو الخيرية المحضة.

٤- الإسلام لا يخضع لمقاييس ومعايير النظم الحالية، فهو أكبر وأشمل منها، وهذه النظم تضع تصوراتها وفق ما توصلت إليه المعرفة البشرية البحتة، كما أنها تخضع لضغوط إقليمية ومعايير انتقائية.

٥- أن كل الأنماط والسلوكيات والموروثات والثقافات الأخرى يتدرج قبولها في الإسلام وفق المستويات التالية: القبول والتأكيد، القبول والرضا والتهذيب، الاعتراف بالوجود وعدم القبول.

أهم توصيات الدراسة:

١- دراسة تجارب الدول الحديثة في محاولتها إيجاد صيغة تعايش وتفاعل بين مختلف الثقافات التي تشملها، ودعم النقاط الإيجابية فيها، والتغلب على نواحي قصورها.

٢- دراسة النماذج الإسلامية، والتي اعتمدت على التعاليم والقيم الإسلامية في استيعاب كل الأطياف المختلفة تحت ظل حكم الشريعة وعدالتها.

٣- دراسة شعائر الحج من وجهة نظر إنسانية واجتماعية، كنموذج حي لتقبل الإسلام لكل الثقافات والتنوعات البشرية والاختلافات الطبقية المادية.

٤- ترجمة الكتب والمنشورات والدوريات الأجنبية التي تتناول موضوع التفاعل بين الثقافات والفئات المختلفة، لإثراء المكتبة العربية، ولدراسة قدرة الإسلام على حل تلك الإشكاليات الحديثة والمتجددة بين الثقافة وبين المتطلبات العصرية.

٥- حث الباحثين على دراسة مواضيع التعددية الثقافية وما يرتبط بها من مفاهيم ومصطلحات، وتحليلها ونقدها في ضوء الشريعة الإسلامية.

The Study Summary

Title of the study: Multiculturalism from the perspective of Islamic education-analytical study.

Researcher's Name: Abdullah Aied Dremeeh Al-Otaibi.

Aim of the study: Detecting and identifying Islamic education perspective of multiculturalism.

Method of the study: The study has used the descriptive analytical method.

Chapters of the study: The study contained five chapters:

Chapter 1: General framework of the study.

Chapter 2: Philosophical framework of multiculturalism.

Chapter 3: Multiculturalism in the West.

Chapter 4: Multiculturalism in the Islam.

Chapter 5: Activating multiculturalism in educational institutions.

The most important results of the study:

1- Applying multiculturalism today, takes one of two forms: either the exclusion or absorption; the exclusion is a selective process for patterns or forms of (cultural integration), but the absorption is a coercive process of integrating (cultural smelting).

2- All modern intellectual trends and applications are based on the principle the existence of race, color or nationality owning eligibility or preference more than others, while Islam does not see any preference due to any of these variables or tendencies but gaining advantage of following Islam.

3- Human experiences and experiments can't be in control of the values and systems, because they did not reach the absolute right or pure goodness.

4- Islam is not subject to the standards and norms of current systems, it is the largest and most comprehensive of them, these systems are developed in accordance with the findings of the pure human knowledge and it is also subject to the regional pressures and selective criteria.

5- The acceptance of all styles, behaviors, traditions, and other cultures in Islam is grading according to the following levels: acceptance and confirmation - acceptance, satisfaction, and discipline – recognition of existence and non-acceptance.

The most important recommendations of the study:

1- Studying the experiments of modern countries in trying to find a formula of coexistence and interaction among different cultures, supporting their positive points, and facing shortcomings.

2- Studying Islamic models which are based on Islamic teachings and values to accommodate all the different spectra under the rule of Islam law and justice.

3- Studying the rites of pilgrimage from the human and social standpoints, as a practical model representing the Islam acceptance to all cultures, human diversities, and class differences.

4- Translation of books and foreign publications and periodicals dealing with the interaction between different cultures and groups to enrich the Arabic library and to clarify the ability of Islam to solve those modern and renewable problems between culture and current accelerated requirements.

5- Urging researchers to study, analyze, and criticize topics of multiculturalism and concepts and terminology associated with in the light of Islamic legislation.

شكر وتقدير

الحمد لله حمدًا حمدًا، والشكر له شكرًا شكرًا، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين أما بعد:

أما وقد يسر الله لي هذا العمل، وأتمه عليّ بأفضل حال، فواجب النعمة الشكر، وواجب التفضل الاعتراف به ورده، فالشكر لله أولًا، فلا شكر مقدم على شكره، ولا فضل يوازي فضله سبحانه وتعالى، فلك اللهم الحمد والشكر حتى ترضى، ولك الحمد والشكر إذا رضيت، ولك الحمد والشكر بعد الرضا.

ثم أثني بالشكر والتقدير لوالدي العزيزين –أطال الله أعمارهما في الخير، ورزقهما حسن العمل– بقلب معترف لهما بكل ما بذلاه وقدماه من تضحية ورعاية واهتمام بي، فلا كلمات توفيهما حقهما، ولا فعل يرد بعض جميلهما، فيا رب ارحمهما كما ربياني صغيرًا، وأخص بالشكر والدتي سليمة بنت عبدالحميد البكري، فلَكم بذلت من جهد، ولكم قدمت من تضحيات لأجلي، ولا زلت أتذكر توديعها لي كل صباح واستقبالها لي كل ظهيرة، ولا زلت أنهل من معينها، وأنتشي في رحابها، فبارك الله جهدها، وكتب لها أجرها، ورفع عنها ما أصابها من ضر وبأس، وألبسها لباس الصحة والعافية.

كما أتقدم بجزيل الشكر لجامعة أم القرى، ممثلة في كلية التربية، وعلى وجه الخصوص قسم التربية الإسلامية والمقارنة؛ على إتاحة الفرصة لي لإكمال مسيرتي العلمية، موصلًا شكري إلى كل من تعلمت على يديه من أساتذتنا الكرام، وكذلك من إخواني وزملائي في مجموعتي الدراسية.

كما أوجه جزيل شكري وتقديري وخالص محبتي لأستاذي ومشرفي الدكتور محمد عبدالرؤوف عطية، فقد كان نعم الأخ الناصح، والمربي الفاضل، والمشرف الحريص، وأشكره على متابعته الدائمة وتوجيهاته السديدة، وتحمله الكثير في سبيل تسهيل مهمتي في هذه الدراسة، أسأل الله له التوفيق والسداد.

والشكر موصول لسعادة الدكتور/ ملوح باجي الخريشا، والدكتور/ نايف حامد الشريف؛ على تفضلهما وتكرمهما بقبول مناقشة هذه الدراسة، وإبداء ملاحظاتهما القيمة، فلهما كل الشكر والتقدير والامتنان.

كما أشكر زوجتي الغالية أم عبدالعزيز على مساندتها ودعمها، ووقفتها الصادقة معي في كل سنوات دراستي في مرحلة الماجستير، وتحملها عناء بُعدي، وحرصها على تهيئة الظروف المناسبة لي لتسهيل دراستي وبحثي، فبارك الله فيها وجعلها خير سند ومعين على طاعته.

والله وحده له الشكر من قبل ومن بعد، وإليه أتضرع بقبول هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله في ميزان حسناتي، وأن يجزي خير الجزاء كل من ساندني ووقف معي وشجعني ونصحني.

هذا، وما كان من صواب فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو نقص أو تقصير فمن نفسي والشيطان، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

قائمة المحتويات

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- مدخل لمشكلة الدراسة
- أسئلة الدراسة
- أهداف الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة
- مصطلحات الدراسة
- الدراسات السابقة

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

مدخل لمشكلة الدراسة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين؛ نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

كواحدة من أعظم الأحداث التاريخية في العصر الحديث، كان للحرب العالمية الثانية أثر كبير في نظرة المجتمعات والشعوب والدول إلى المستقبل، فقد خلّفت هذه الحرب الكثير من الدمار والخراب، وصنعت عالمًا جديدًا، كان للدول المنتصرة فيها حظ وضع الشروط، وفرض نظام عالمي تتولى تلك الدول قيادته، وسعت إلى استغلال ثروات الشعوب من خلال استعمار عسكري فرضت فيه قوانينها؛ ما جعل العالم ينقسم إلى شعوب ومجتمعات قوية تفرض ثقافتها وأيديولوجياتها، وشعوب أخرى ضعيفة بالكاد تجد نفسها في هذا الوضع المتغير الجديد.

لقد كانت الحرب سببًا في الانتقال إلى عالم الصناعة بوتيرة أكثر سرعة مما كان عليه قبل ذلك، كما ساهمت في اختفاء النماذج القديمة للدول القومية ذات النسيج الواحد، نتيجة تزايد هجرة الجماعات إليها، وتعالت نداءات المطالبة بحقوق الأقليات والشعوب الأصلية إثر اختفاء ذلك النسيج القديم كالخلافة العثمانية والامبراطورية النمساوية المجرية، "وتراجعت مكانة القارة الأوروبية، فلم تعد فرنسا وبريطانيا تهيمنان على العالم، بل برز قطبان جديدان هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، كما تغيرت أنظمة الحكم بأوروبا الوسطى والشرقية، حيث نشأت الديمقراطيات الشعبية وتطورت المستعمرات خارج أوروبا واتضحت المطالب المشروعة لحركات التحرر من الاستعمار " (الحرب العالمية الثانية، دت).

وفي ثمانينيات القرن العشرين، وفي خضم العديد من الحركات الفكرية في كل من أوروبا وأمريكا،

وبخاصة من شعوب وثقافات ذات أقلية، نشأ مصطلح التعددية الثقافية كاعتراف بالاختلاف الثقافي بين الشعوب ووجوب احترامها، حيث سعت تلك الشعوب والمجتمعات المهمشة إلى التمسك بهذا المفهوم، بقصد إضفاء الشرعية على انتمائهم الثقافي المختلف، والاعتراف بتميزه بدلًا من الانصهار في بوتقة الثقافة الواحدة المهيمنة.

تقول غاليوتي (٢٠١٠):

> في نهاية الثمانينيات قُدمت العديد من الطروحات باسم التعددية الثقافية. ففي الولايات المتحدة، بدأ ذلك مع المعارك التي خيضت حول البرامج التعليمية، وبشكل خاص ضد المعايير التقليدية ومن بينها الأدب الكلاسيكي والمدارس الفكرية الغربية الكلاسيكية التي يجري تدريسها بشكل تقليدي، فظهرت مطالب تدعو إلى توسيع البرنامج التعليمي ليضم النتاجات الفنية والأدبية للثقافات الاخرى.

كما سعى الأمريكيون الأفارقة والهنود الأمريكيون إلى المناداة بمساواتهم في الحقوق وتلبية طموحاتهم، من خلال مناهضتهم لسياسة التمييز العنصري، ولم يكن الأمر مختلفًا كثيرًا عن العمال المهاجرين في أوروبا، والذين ينحدرون من أصول عرقية وثقافية مختلفة، فقد سعوا بدورهم إلى انتزاع الاعتراف بوجودهم في تلك الدول، من خلال انتزاع الاعتراف والإقرار بخصوصية ثقافتهم والقبول بها (عزوزي، ٢٠١٢).

وقد انتزعت تلك الأقليات اعترافًا معتبرًا بخصوصية ثقافتهم، تجلى ذلك في أمريكا مثلًا في توسيع البرنامج التعليمي ليضم النتاجات الفنية والأدبية للثقافات الاخرى، بيد أن أوروبا كانت أكثر تقبلًا لتلك الثقافات، وهو ما ساعد على خلق مجتمعات أكثر تنوعًا وحرية، كما حماها من التفكك والصمود في وجه الدعوات الانفصالية.

ولأن لحفظ حقوق الاقليات والجماعات واحترام ثقافتها أثر بالغ في نشر السلام والاستقرار الأمني،

وكذلك في حفظ حقوق الإنسان، وفي التنمية أيضًا، فقد ظهر الاهتمام بمفهوم التعددية الثقافية على المستوى الدولي، إذ "تبنت الأمم المتحدة في العام ١٩٩٢ إعلانًا بشأن حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية، كما ناقشت مسودة لإعلان حقوق الشعوب الأصلية" (كيمليكا، ٢٠١١، ص١٩).

وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية والبنك الدولي، بتطوير قواعد ومعايير بشأن حقوق الأقليات، كالإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي، وإعلان مبادئ بشأن التسامح، وهذه القواعد والاتفاقيات ليست ملزمة للدول والحكومات، لكنها تضع إطارًا عامًا لاحتواء التعددية الثقافية (اليونسكو، ١٩٩٥) و (اليونسكو، ٢٠٠١).

لقد صيغت تلك القواعد والمعايير وفق أسس ليبرالية قائمة على الحرية والمساواة، مما جعل التعددية الثقافية في العالم تصطبغ بصبغة لا يمكن تحقيقها في أرض الواقع، فليس كل الأنماط الثقافية للشعوب يمكن أن تكون مقبولة في منظومة ينبغي أن تراعي التوافق والتجانس بين كل الثقافات التي تجمعها، كما أن تلك القواعد لم تحتوِ كل الفئات، ولم تراعِ ظروف تلك المجتمعات، الأمر الذي جعلها ترضخ لمطالب وتصورات تضعها دول ومجتمعات دون دول ومجتمعات أخرى (مجيد، ٢٠١٠، ص١٨٩-١٩٨).

ولأن الليبرالية تنظر إلى التنوع الثقافي على أنه صراع بين مكونات مجتمع ما؛ فهي تحاول احتوائه تحت ضابط أو غطاء الهوية الوطنية أو الإقليمية، جاعلة الدين كأحد متغيرات الثقافة، كما تحاول احتواء هذا الصراع الثقافي العالمي تحت ضابط الإنسانية من خلال المناداة بقيم كالحرية والمساواة، مما أفقدها القدرة على تحقيق الأهداف والغايات التي قام على أساسها مفهوم التعددية الثقافية (مجيد، ٢٠١٠، ص١٨٠).

ولعل الصراعات القائمة اليوم في مناطق مختلفة من العالم دليل واضح على خطأ وانحراف تلك القواعد والمعايير أو الأسس التي استندت إليها التعددية، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وبعد

سلسلة من الأحداث الدموية في عدد من الدول الأوروبية؛ تعالت الأصوات الداعية إلى مواجهة التعددية الثقافية في عدد من تلك الدول، واعتبارها شرخًا في البناء الثقافي لها، فقد شرح الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي موقفه من التعددية الثقافية بأنه: على أي قادم أو قادمة إلى فرنسا الذوبان في المجتمع الموحد، وإذا رفض ذلك فهو ليس مرحبًا به في فرنسا، كما أعلنت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن الفشل الكامل للتعددية الثقافية في أوروبا، وقالت إن تجربة تعايش المجتمعات المختلفة مع بعضها البعض في دولة واحدة لم تنجح (الصلح، ٢٠١١).

هذا النكوص في مواقف تلك الثقافات المهيمنة ومحاولة حماية بنيانها دليل واضح على عجز الأسس التي قامت التعددية الثقافية عليها في تلك المجتمعات، كما تُظهر بوضوح عجز المؤسسات التربوية وكذلك المنظمات الدولية عن استيعاب كل الثقافات والتوفيق بينها وغرس مفهوم الاحترام والتقدير لأصحابها.

إن دور التربية في المجتمعات متعددة الثقافات تكمن في إعادة تنظيم مساهمات هذه المجموعات، ومنحهم شعورًا بالعزة، وإنصافهم من بعض المظالم التي يمكن أن يكونوا قد تعرضوا لها، كما تهدف أيضًا إلى تطوير التفاهم بين الثقافات المختلفة، لتقليل حدة الصراع الاجتماعي والتوتر العنصري أو العرقي (التعددية الثقافية، ١٩٩٩، ص٤٨٦).

في ظل هذه التجاذبات الفكرية والفلسفية لمفهوم التعددية الثقافية، يبرز الإسلام كنموذج حي تمكن منذ أكثر من أربعة عشر قرنًا في تقبل الثقافات المختلفة والمتمايزة، وحافظ على بنيانها ونسيجها الخاص، مع محاولة تهذيب ما كان متصادمًا مع مسلماته.

لقد كان الإسلام بتشريعاته وتعاليمه غطاءً واسعًا حوى ويملك القدرة على احتواء كل الثقافات، باختلافها العرقي واللوني والفكري واللغوي بل والعقدي أيضًا، في ظل قواعده العامة، وصلاحه لكل زمان ومكان، وتقبله وانفتاحه على المعارف المختلفة.

وتُظهر النصوص الشرعية بكل وضوح أن هذا التمايز الثقافي ليس تصادميًا في الإسلام، بل هو تعارفي، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحُجُرات:١٣)، قال ابن كثير (٢٠٠٠):

> فجميع الناس في الشرف بالنسبة الطينية إلى آدم وحواء سواء، وإنما يتفاضلون بالأمور الدينية، وهي طاعة الله ومتابعة رسوله صلى الله عليه وسلم؛ ولهذا قال تعالى بعد النهي عن الغيبة واحتقار بعض الناس بعضًا، منبهًا على تساويهم في البشرية: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا) أي: ليحصل التعارف بينهم، كلٌ يرجع إلى قبيلته (ج١٣، ص١٦٨).

وفي هذا المعنى يذكر النبي صلى الله عليه وسلم ما يدل على أن الإسلام لا يمايز بين الناس في صورهم ولا أموالهم، فيقول عليه الصلاة والسلام: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم"(النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٥٦٤، ص١٩٨٧).

كما لا يمايز الإسلام بين الناس في ألوانهم، فقد قال عليه الصلاة والسلام لأبي ذر رضي الله عنه: "انظر! فإنك لست بخير من أحمر ولا أسود إلا أن تفضله بتقوى"(المنذري، ١٤٢٤، ج٣، رقم الحديث:٤٢٨٧، ص١٠٨٩).

بل يتجاوز الإسلام كل المفاهيم والنظم في إقراره للتعددية الثقافية والعرقية من خلال محو أي أثر لهذه الثقافات وخصوصياتها في تحديد نظرته للفرد، إذ يقول النبي عليه الصلاة والسلام وقد خطب أصحابه على راحلته بعد أن حمد الله وأثنى عليه بما هو له أهل: "يا أيها الناس! إن الله قد أذهب عنكم عُبيَّة الجاهلية وتعاظمها بآبائها؛ فالناس رجلان: رجل بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث: ٣٢٧٠، ص٧٣٩).

ونظرة الإسلام للثقافات وتقبله لها، تجعل التربية القائمة عليه تربية متعددة الثقافات، جامعة لها، معْنِية بإبراز ضرورة الاحترام والاعتراف بكل التنوعات والاختلافات بين البشر، فللجميع الحق في تعلم كل ما فيه نفعه ورفعته أيًا كان أصله ومصدره.

وفي ضوء تلك الاختلافات بين الغرب والإسلام، سواء على مستوى التنظير للتعددية الثقافية أو على مستوى الممارسات التطبيقية لها في مؤسسات المجتمع عامة، وفي المؤسسات التربوية خاصة، تبرز مشكلة الدراسة الحالية في محاولة التعرف على واقع التعددية الثقافية في الإسلام وفي الغرب، وانعكاسات ذلك على التربية.

أسئلة الدراسة:

يمكن تحديد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١- ما الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية؟

٢- ما منظور التعددية الثقافية في الغرب؟

٣- ما منظور التعددية الثقافية في الإسلام؟

٤- ما أساليب تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية من منظور التربية الإسلامية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١- التعرف على الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية، من حيث المفهوم، والنشأة، والمبادئ التي تستند عليها، ودواعي الاهتمام بها.

٢- الكشف عن واقع التعددية الثقافية في الغرب.

٣- الكشف عن واقع التعددية الثقافية في الإسلام.

٤- تقديم بعض أساليب تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية من منظور التربية الإسلامية.

أهمية الدراسة:

ترتكز أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على واحدة من الأسباب الرئيسية لنشوء الصراعات والصدامات بين البشر، وهو التنوع والاختلاف بينهم، وقد أدرك العالم حقيقة ذلك وحاول احتوائه من خلال سياسات تعددية لا تزال تصاغ، والتي لا زالت عاجزة عن احتواء كل ذلك التباين والاختلاف الموجود.

كما تُظهر هذه الدراسة سماحة الإسلام وتقبله للتنوع والاختلاف البشري واحتوائه له، وهو ما يسمح ببناء مجتمع تتحد فيه المبادئ والقيم، وإن اختلفت الأعراق والألوان واللغات والأفكار.

وتُبرز هذه الدراسة أيضًا صورًا من مراعاة الإسلام لكل الاختلافات البشرية: الدينية والعقدية واللغوية والعرقية واللونية وغيرها، مُبيّنة المبادئ التي استند إليها الإسلام في تحقيق التعددية الثقافية المنشودة.

كما تُبرز هذه الدراسة الأدوات والوسائل والأساليب اللازمة والتي وفرها الإسلام لصياغة نماذج تربوية قادرة على احترام التنوع والاختلاف بين الناس من خلال الاعتراف به وإقراره، والحرص على إزالة الفوارق بين البشر، والمساواة بينهم في الحقوق والواجبات.

وقد تشجع نتائج هذه الدراسة الباحثين والمنشغلين بالجانب التربوي على أخذ موضوع التعددية في الاعتبار عند تقديم الدراسات التربوية، أو عند تطوير الأهداف والمناهج والأساليب والوسائل والأنشطة التربوية والتعليمية.

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كأداة لتحليل مفهوم التعددية الثقافية في الغرب، ودواعي نشأتها، وأسباب الاهتمام بها عالميًا، وما يتصل بهذه النقطة من تحديد لأوجه التعددية الثقافية في الغرب وفي الإسلام، ومن ثَم الوصول إلى تحديد موقف التربية الإسلامية من التعددية الثقافية على المستوى النظري والتطبيقي.

ويُعرف العساف (١٤٢٤) هذا المنهج بقوله: "الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوافرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث. ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث" (ص٢٠٦).

مصطلحات الدراسة:

التعددية: لغة: مصدر صناعي مأخوذ عن المصدر الأصلي تَعدُّد وفعله تَعدَّد. ويقال: تَعدَّد يتعدَّدُ تعدُّدًا، و "تعدد: صار ذا عدد. وهم يتعددون على ألف: يزيدون" (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٦١٧).

و "تعددت العناصر: صارت ذات عدد (بعد أن كانت واحدًا)" (عمر، ١٤٢٩، ج٢، ص١٤٦٤).

قال الفيومي (دت): "والعدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فيختص بالمتعدد في ذاته وعلى هذا فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد إذ التعدد الكثرة" (ص٣٩٥).

واصطلاحًا: في العلوم الاجتماعية، التعددية هي: "تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع وتعدد الجماعات نفسها" (بدوي، ١٩٨٦، ص٣١٧).

التعريف الإجرائي: التنوع والتباين والاختلاف بين البشر.

الثقافة: لغة: ثَقف الشيء ثَقفًا وثَقافًا، وثُقُوفة حذقه ورجل ثَقِف، وثَقِفٌ وثَقُفٌ حاذِقٌ فَهِم،

ويقال ثَقَف الشيء وهو سرعة التعلم، وثَقِفت الشيء حذقته، وثَقِفته إذا ظفرت به. (ابن منظور، ١٤١٤، ج٩، ص١٩).

واصطلاحًا: ليس لها تعريف واضح قاطع للجدل، لكن مجمع اللغة العربية عرفها بأنها: العلوم والمعارف والفنون التي يُطلب الحذق بها. (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٩٨).

وتستخدم كلمة التعددية لتعني الجمع أو الكثرة أو التعدد في أي شيء، وهي كمفهوم ترادف التنوع والاختلاف، كذلك يبرز هذا المفهوم كثيرًا عند الحديث عن مشكلة الأقليات الثقافية المكونة لبعض المجتمعات، حيث لا تعترف الأكثرية بخصوصية الأقلية (برادة، ١٩٩٧، ص ١٦٣).

أما الثقافة بمفهومها العام فتعني كل طرائق الحياة التي طورها الإنسان في المجتمع على مدار التاريخ، بينما تعنى بمفهومها الخاص: أسلوب الحياة السائد بين شعب من الشعوب من حيث أساليب التفكير والسلوك والمشاعر من خلال ما تجسده العقيدة والقانون واللغة والفن والتكنولوجيا والتربية بالطبع (Kneller, 1971, P.49). كذلك تشير الثقافة بمفهومها الضيق إلى العرق والعمر والنوع والنشأة، بينما تشمل الثقافة بمفهومها الواسع القيم والمعتقدات والحالة الاجتماعية والاقتصادية والخبرات والممارسات السلوكية (Yearwood, 2006, p.161).

ومن ثَم، تستخدم التعددية الثقافية كمفهوم وصفي لتدل على الواقع الاجتماعي للثقافات الموجودة والمتنوعة، وكمفهوم نظري معياري لتعني القبول الإيجابي للتنوع السائد بما يتضمنه ذلك من المحافظة على الاختلافات بين الثقافات المتنوعة، وحماية حقوق وخصوصيات الجماعات الثقافية المختلفة، مع دعم المساواة والتسامح والاحترام لهذا التنوع الثقافي (Bass, 2008, pp.133-134 & Heywood, 2007, p.313).

وقد عرفت اليونسكو التعددية الثقافية بأنها: وجود تفاعل عادل بين الثقافات المتنوعة مع إمكانية

خلق تعبيرات ثقافية مشتركة من خلال الحوار والاحترام المتبادل على المستوى المحلي، والإقليمي، والدولي (UNESCO, 2006, P. 17).

التعريف الإجرائي للتعددية الثقافية: يتضح مما سبق أن مصطلح التعددية الثقافية يدور حول التنوع والاختلاف بين الجماعات الثقافية داخل المجتمع الواحد، أو الاختلافات بين الثقافات ذاتها على مستوى الدول، سواء كان ذلك راجعًا إلى العقيدة أو اللغة أو الثقافة أو النوع أو اللون أو غير ذلك.

ومن ثَم تعني الدراسة بالتعددية الثقافية إجرائيًا: طريقة التعامل والتفاعل مع التنوع والاختلافات بين البشر، بما يضمن توفير قدر كبير من الاعتراف العام بكل الأطياف والفئات المختلفة وبثقافاتها وخصوصياتها، ويجنبها الوقوع ضحية ممارسات اضطهادية أو سياسيات عنصرية.

الدراسات السابقة:

لم يجد الباحث –حسب حدود علمه– دراسة سابقة مباشرة تناولت تحليل التعددية الثقافية من المنظورين الغربي والإسلامي، وانعكاسات ذلك على التربية على المستويين النظري والتطبيقي.

ولكن ثمة دراسات عديدة غير مباشرة تعرضت لجوانب من التعددية، استفاد منها الباحث في معالجة موضوعه، ومن أهمها:

الدراسة الأولى:

دراسة هدايات (١٤٢١)، بعنوان: التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل دولة واحدة، وهدفت الدراسة إلى معرفة الهدي الإسلامي على وجه صحيح في معاملة المسلمين لغيرهم في بعض مجالات الحياة، وصححت مفاهيم خاطئة حول التسامح الديني، والعلاقة السلمية بين المسلمين وغيرهم. كما هدفت إلى إبراز مزايا الدين الإسلامي على سائر الديانات والنظم في ضمان الحياة الكريمة الآمنة المطمئنة

للبشرية جمعاء.

ولم يحدد الباحث المنهج الذي استخدمه في دراسته، لكنه توصل إلى النتائج التالية:

١- إن الأصل في علاقات المسلمين بغيرهم هو السلم والمسامحة، ولا يغير العلاقة السلمية إلا ما يطرأ عليها من اعتداء غير المسلمين على نحو مباشر أو غير مباشر على حرية الدعوة.

٢- الثابت من ناحية العقيدة عدم إكراه غير المسلمين على اعتناق الإسلام بأي وجه من الوجوه، مع وجوب عرضه عليهم دعوة وتبليغًا، وتمكينهم من ممارسة تعاليم دينهم، وعدم سب ما يعبدون، على أن لا يمسوا بالشعور العام.

٤- تتسع مجالات التعامل الاجتماعي بين المسلمين وغيرهم فيما لا يمس باعتزاز المسلمين بأحقية دينهم، وتميز عبوديتهم وأخلاقهم وشخصياتهم الإسلامية، ولا يمثل سبيلًا لغير المسلمين عليهم، فإن ذلك من الولاء المحرم.

٥- لاتخاذ سياسة مناسبة حيال كل موقف يتخذه الناس من دعوة الإسلام وأصحابها تقرر في الفقه الإسلامي تقسيم العالم إلى ثلاثة ديار؛ دار الإسلام التي تشمل في الوقت الحاضر البلاد التي تقع تحت سلطان المسلمين، سواءً طبقت فيها أحكام الإسلام أو لم تطبق، كذلك مناطق المسلمين التي تقع تحت سلطان غير المسلمين، ودار العهد وهي البلاد التي يتخذ أهلها موقفًا مسالمًا من دعوة الإسلام والمسلمين، ودار الحرب وهي التي يتخذ أهلها موقفًا محاربًا من دعوة الإسلام والمسلمين.

٦- المواطنة في الدول الإسلامية تتسع للمسلمين بإسلامهم وولائهم لجماعة المسلمين، وغير المسلمين بولائهم للدولة الإسلامية، والفريقان جميعًا يشكلان مجتمعًا إسلاميًا يجريان حياتهم الاجتماعية على النظام العام الإسلامي.

٧- جميع المواطنين في الدولة الإسلامية مكرمون على حد سواء من حيث إنسانيتهم كوضع طبيعي

ومنحة ربانية، وخضوع الجميع حكامًا ومحكومين للنظام العام الإسلامي، لا يخل بمبدأ الحرية الدينية التي يجب إعطاؤها لغير المسلمين بتمكينهم من ممارسة عباداتهم وكل ما يلزمها من العناية بدور العبادة وتعاطي كل ما يعتقدون حله في دينهم، وتنظيم أحوالهم الشخصية، ويقف المسئولون في الدولة أمام الجميع موقف المسئولية عن توفير حقوقهم المشروعة.

٨- حقوق المواطنين في الدولة الإسلامية وجدت ضماناتها في صميم الدين الإسلامي، فتحظى باستقرارها في النفوس استقرار الإيمان بتعاليم الإسلام ذاتها، كما تحظى بالثبات بثبوت المقررات الشرعية التي لا تتبدل، وبتواصي المسلمين بعضهم بالتزام الواجب الديني في هذا الخصوص، وإزالة ما يعترض طريقه، ومصداقية ذلك محفوظة في مواقف العلماء والصالحين من أبناء الأمة طوال تاريخ التعايش بين المسلمين وغيرهم.

٩- الأجانب في الدولة الإسلامية هم غير المسلمين الذين لا يرغبون في الإقامة الدائمة على أرضها، وفي تسميتهم بالمستأمنين إشعار بتأكيد توفر الأمان لهم مدة إقامتهم فيها، ولا يقتصر ذلك على الحماية من ظلم المواطنين، بل أيضًا نصرتهم على من يحاربونهم من غير المسلمين، ما داموا داخل الوطن الإسلامي.

التعليق على هذه الدراسة:

أبرزت هذه الدراسة مفهوم التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل بلاد المسلمين، كما حددت أطرًا للتعايش السلمي مع غير المسلمين، أما هذه الدراسة فتتجاوز مسألة التعايش كأحد الأسباب الداعية للاهتمام بالتعددية الثقافية إلى بيان مجمل الأسباب، وكذلك بيان واقع التعددية الثقافية اليوم في الغرب، وفي الإسلام.

الدراسة الثانية:

دراسة القحطاني (٢٠٠٧)، بعنوان: التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، وهدفت الدراسة إلى بيان معنى التعددية العقائدية، وتتبع المراحل التاريخية التي مر بها الفكر الغربي وأسبابها، وكذلك بيان موقف الإسلام من التعددية العقائدية من ناحية الاعتقاد، وبيان موقف الإسلام العملي من المخالفين في العقيدة ممن يعيشون في بلاد الإسلام، وكذلك بيان أضرار التعددية العقائدية ومفاسدها في بلاد المسلمين.

وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- المقصود بالتعددية العقائدية هو: الاعتراف والسماح لأديان وطوائف ومذاهب المجتمع بإظهار عقائدهم وممارستها والدعوة إليها.

٢- التعددية العقائدية ظهرت في الفكر الغربي المعاصر، وذلك بعد أن مرّ بمراحل متقلبة، فمن الاضطهاد الديني، إلى الصدام بين المفكرين الأحرار والكنيسة، إلى ظهور الحقائق والنظريات العلمية، إلى ظهور العلمانية والديمقراطية ثم انبعثت منها التعددية العقائدية.

٣- لظهور التعددية العقائدية في الغرب سبب فكري فلسفي، وهو القول بنسبية الحقيقة، وسبب سياسي واقعي، وهو تاريخهم المليء بالحروب والنزاعات الدينية والطائفية.

٤- للإسلام موقف اعتقادي من التعددية العقائدية، وموقف عملي، ويتمثل موقفه الاعتقادي أنه أخبر بوقوع التعدد والاختلاف في الأديان وفي الفرق، ثم إنه أخبر بأن الإسلام هو الحق وحده ولا يقبل الله سواه، وحذر من الكفر والافتراق في الدين أشد التحذير، ونفر منهما أبلغ تنفير.

٥- الحق واحد لا يتعدد، وعلى ذلك أدلة نقلية وعقلية كثيرة، وأن الحق في شأن العقيدة وفي القضايا الكبرى وفي أحكام الدين القطعية واضح لا لبس فيه ولا غموض.

٦- القول بنسبية الحقيقة قول ضال منحرف، وأن له أنصارًا قديمًا وحديثًا.

٧- أهل الحق هم أهل الإسلام، وأهل الحق التام من فرق المسلمين هم أهل السنة والجماعة، وأن لهم صفات وسمات يعرفون بها.

٨- أهم صفات أهل الحق (أهل السنة والجماعة): سلامة مصادر تلقيهم للدين، وهي: القرآن والسنة، ثم فهمهم للدين بفهم الصحابة والسلف الصالح.

٩- الاختلاف والتعدد في الأقوال، منه ما هو مرفوض مردود في الإسلام، ومنه ما هو جائز مقبول. فالاختلاف والتعدد في أمر العقيدة محرم مرفوض، وهي التعددية العقائدية. والاختلاف والتعدد في أمر الأحكام الفقهية غير القطعية أو الأمور الدنيوية جائز مقبول من حيث المبدأ.

١٠- الاختلاف والتعدد المقبول له ضوابط وقواعد تجعل منه سببًا في قوة الأمة وسعة ثرائها العلمي، وتحكمه من أن يكون طريقًا للتنصل من أحكام الدين، أو سببًا للعداوة والبغضاء بين المسلمين.

١١- الموقف العملي للإسلام من المخالفين في العقيدة ممن يعيشون في بلاد الإسلام يجمع بين أمرين، بأن لا يُسمح لهم بإظهار باطلهم، وأن يُعدل معهم وتحفظ حقوقهم.

١٢- العمل بالتعددية العقائدية في بلاد الإسلام له أضرار عظيمة، ومفاسد مستطيرة على دين المسلمين ودنياهم.

١٣- كل شبهة يأتي بها دعاة التعددية العقائدية لها في دين الله تعالى ما يكشفها ويبين عوارها.

التعليق على هذه الدراسة:

كما هو واضح فإن دراسة القحطاني تناولت أحد أوجه التعددية عمومًا، وهو التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها، وحيث أن للتعددية الثقافية في الإسلام أوجه أخرى لم تتطرق لها الدراسة المذكورة؛ فإن هذه الدراسة تغطي تلك الأوجه، كما تبين موقف الإسلام من هذا التنوع والاختلاف بكافة أشكاله وصوره، وكيفية مراعاتها والتعامل معها.

الدراسة الثالثة:

دراسة الشمري (١٤٢٨)، بعنوان: العلاقات الإنسانية مع غير المسلمين في ضوء التربية الإسلامية وتطبيقاتها في الواقع المعاصر، وهدفت الدراسة إلى بيان ملامح العلاقات الإنسانية مع غير المسلمين في ضوء التربية الإسلامية، وتوضيح دعائمها، وبيان الحقوق المعززة لها، والتعرف على الضوابط التي تضبطها، واقتراح تطبيقات عملية لتفعيلها، كما هدفت إلى توضيح دور المملكة العربية السعودية في تعزيز العلاقات وتفعيلها في الواقع المعاصر.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- أن التربية الإسلامية أولت جانب العلاقات الإنسانية مع غير المسلمين اهتمامًا واضحًا في مختلف جوانبها وأبعادها وأكدت على تعزيزها اقتداءً بسيرة السلف الصالح رضوان الله عليهم في تعاملاتهم مع غير المسلمين.

٢- أن التربية الإسلامية حثت على تعزيز عيش المسلمين مع غير المسلمين داخل مجتمع واحد في سلام ووئام.

٣- أن التربية الإسلامية رحبت بإقامة علاقات إنسانية مع غير المسلمين داخل المجتمعات الإسلامية وخارجها.

٤- أن التربية الإسلامية أكدت على ضرورة تربية أتباعها على إقامة علاقات إنسانية طيبة ومثمرة وبناءة مع غير المسلمين في مختلف الأحوال التي تمر بها الأمة حال ضعفها وقوتها.

٥- أن التربية الإسلامية لم تمانع من إقامة علاقات إنسانية مع غير المسلمين على اختلاف مواقفهم من الأمة المسلمة مسالمين أو حتى أعداء، فلا ظلم ولا خيانة ولا غدر.

٦- أن التربية الإسلامية قررت جملة من الأساليب والدعائم والحقوق والضوابط التي تعزز إقامة

علاقات إنسانية مع غير المسلمين.

٧- إمكانية قيام المؤسسات التربوية المختلفة بتعزيز العلاقات الإنسانية مع غير المسلمين، وتفعيل البرامج والتطبيقات المتنوعة، وتنفيذها في الواقع المعاصر.

التعليق على هذه الدراسة:

تناولت دراسة الشمري جانبًا مهمًا من جوانب العلاقة بين الفئات المختلفة دينيًا، وركزت على علاقة الإسلام مع غير المسلمين من الناحية الإنسانية، كما تناولت تلك الدراسة الضوابط التي تضبط هذه العلاقة، وتذهب هذه الدراسة إلى تناول علاقة الإسلام مع كل التباينات والتنوعات الأخرى، كالاختلاف العرقي واللوني والعقدي والطبقي وغيرها، هذا فضلًا عن تقديم بعض الوسائل والأساليب التي تسهم في تعزيز التعددية الثقافية في المؤسسات التعليمية في ظل النظام التربوي الإسلامي.

الدراسة الرابعة:

دراسة المحلبدي (١٤٣٢)، بعنوان: التعايش السلمي في إطار التعددية المذهبية داخل المجتمع المسلم وتطبيقاتها التربوية في الاسرة والمدرسة، وهدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم التعايش السلمي والمفاهيم المتعلقة به في الكتاب الكريم والسنة والمطهرة، وإلى بيان أسس التعايش السلمي وضوابطه في الإسلام، وكذلك تقديم تطبيقات تربوية للأسرة والمدرسة لتفعيل التعايش السلمي.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الوثائقي، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١- الإسلام لم يمنع المسلمين من مخالطة ومعاشرة المخالفين لهم في العقيدة والمذهب. وقد جاءت العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على مشروعية التعايش في عدة معانٍ حيوية وأساسية لكل تجمع بشري.

٢- أن للتعايش في الإسلام أسسه وضوابطه المميزة، والتي تعكس خصوصيته الإسلامية وتجعله

مختلفًا عن التعايش لدى غيره.

٣- أن الترابط الأسري مطلب اجتماعي له دور في تهيئة الأبناء للتعايش مع أتباع المذاهب المتعددة خارج محيط الأسرة. كما أن على المدرسة إعدادهم لمواجهة الحياة والعيش بانسجام داخل نسيج المجتمع الواحد.

التعليق على هذه الدراسة:

تناولت دراسة المحلبدي جانبًا مهمًا من جوانب التعددية الثقافية، وهو التعايش السلمي في المجتمع المسلم، ولا شك أن هذا الجانب هو أحد أسباب الاهتمام العالمي بالتعددية الثقافية، إلا أن الدراسة الحالية تلقي الضوء على تجارب الأمم والدول الأخرى في محاولتها احتواء كل التنوعات والاختلافات، كما تقدم هذه الدراسة صورًا أخرى للتعددية الثقافية في الإسلام.

وعمومًا، فرغم الاختلافات الواضحة بين هذه الدراسات السابقة والدراسة الحالية، إلا أنها تتفق جميعًا في التأكيد على الاعتراف بالتعددية والإقرار بوجودها، أما قبول أو اختلاف المجتمعات في ممارستها فيتوقف على شمولية وموقف ثقافات تلك المجتمعات من ممارسات وسياسات الجماعات المختلفة عنها.

وأخيرًا، فقد استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة أمور، منها:

- إثبات إقرار الإسلام للتنوع والاختلاف بين الناس، وسعيه إلى احتواء ذلك التنوع والاختلاف.
- التعرف على بعض أسباب ودواعي الاهتمام بالتعددية الثقافية عالميًا.
- التعرف على بعض الأساليب التربوية في التعامل مع التنوع والاختلاف بين الناس.

الفصل الثاني

الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية

المبحث الأول:

مفهوم التعددية الثقافية

المبحث الثاني:

العلاقة بين التعددية الثقافية وغيرها من المفاهيم

المبحث الثالث:

نشأة التعددية الثقافية ودواعي الاهتمام بها

الفصل الثاني: الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية

تسعى الدراسة في هذا الفصل لتحديد الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية، فتحدد مفهوم التعددية ومعناها لغة واصطلاحًا في المبحث الأول، كما تتناول في نفس المبحث تعريف الثقافة، لتصل إلى تحديد مفهوم "التعددية الثقافية"، ثم توضح العلاقة بين التعددية الثقافية وبين بعض المفاهيم الشائعة كالتنوع الثقافي والتفاعل الثقافي والتكامل والاندماج والتباين، وذلك في المبحث الثاني.

وفي المبحث الثالث تبين الدراسة الظروف والبيئة التي نشأ فيها هذا المفهوم في الغرب، من الناحية التاريخية والناحية الفلسفية، ودواعي الاهتمام به عالميًا.

المبـحـث الأول: مفهوم التعددية الثقافية

١- مفهوم التعـدديـــة

التعددية هي نقيض الواحدية، وأصل العد وجود الشيء القابل للإحصاء زيادة أو نقصانًا، وهي الأصل في كل شيء، قال تعالى: ﴿وَمِن كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات:٤٩). قال ابن كثير (٢٠٠٠) "أي: جميع المخلوقات أزواج: سماء وأرض، وليل ونهار، وشمس وقمر، وبر وبحر، وضياء وظلام، وإيمان وكفر، وموت وحياة، وشقاء وسعادة، وجنة ونار، حتى الحيوانات" (ج١٣، ص٢٢١)

فالأصل في كل شيء هو التنوع والاختلاف، والتعدد هو الأصل في البشرية، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ (هود:١١٨) "أي: ولا يزال الخُلْفُ بين الناس في أديانهم، واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم." (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٧، ص٤٨٨)، فالتعددية توجد حيثما يوجد تنوع، سواء عرقي أو ديني أو عقائدي أو فلسفي أو طبقي، وهذا أمر واضح وجلي.

وتُستخدم التعددية كمفهوم عام يصف ظاهرة طبيعية قائمة وواقعة في كل المجتمعات، لكن التعددية

تملك وجهًا آخر من حيث كونها مصطلحًا، فهي تَصوُّر لحقيقة وجود التباين والتنوع والاختلاف، وضوابط الافتراق والاتفاق، والتعامل مع هذا التباين، وكيفية تنظيم المجتمع على أساس ذلك، والتعايش السلمي في ضوء حتمية وجود هذا التنوع والتباين.

والتعددية كمفهوم هي فوق مستوى النقد أو الرد أو الطعن فيها، كونها حقيقة كونية ثابتة، بخلافها كمصطلح، فهي تتأرجح بين القبول والرد والطعن والتشكيك في منطلقاتها وأهدافها.

والتعددية **لغة**: مصدر صناعي مأخوذ عن المصدر الأصلي تعدُّد وفعله تعدَّد، ويقال تعدَّد يتعدَّدُ تعدُّدًا، و "تعدد: صار ذا عدد. وهم يتعددون على ألف: يزيدون" (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٦١٧).

والتعدد: "حالة الكثرة وزيادة العدد" (بدوي، ١٩٨٦، ص٣١٧).

و "تعددت العناصر: صارت ذات عدد (بعد أن كانت واحدا)" (عمر، ٢٠٠٨، ج٢، ص١٤٦٤).

قال الفيومي (دت): "والعدد هو الكمية المتألفة من الوحدات فيختص بالمتعدد في ذاته وعلى هذا فالواحد ليس بعدد لأنه غير متعدد إذ التعدد الكثرة" (ص٣٩٥).

واصطلاحًا: في العلوم الاجتماعية، التعددية هي: "تعدد أشكال الروح الاجتماعية في نطاق كل جماعة، وتعدد الجماعات داخل المجتمع، وتعدد الجماعات نفسها" (بدوي، ١٩٨٦، ص٣١٧).

وفي قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التعددية هي: "تنظيم حياة المجتمع وفق قواعد عامة مشتركة تحترم وجود التنوع والاختلاف في اتجاهات السكان في المجتمعات ذات الأطر الواسعة، وخاصة المجتمعات الحديثة حيث تختلط الاتجاهات الأيديولوجية والفلسفية والدينية" (ذبيان، ١٩٩٠، ص ص ١٣٨-١٣٩).

وتشير التعاريف السابقة إلى أن التعدد هو الأصل في تكوّن الجماعات وتركيبها، كما تشير إلى أن التعدد لا يأخذ صورة أو نمطًا واحدًا، بل تتمايز المجتمعات بما تحتويه من تعدديات وتوجهات مختلفة، وهذا يعني أن

التعدد لا يكون على مستوى المجتمعات فقط، بل يتجاوزها إلى داخل المجتمع الواحد، وذلك بتعدد الجماعات فيه.

٢- الثـقـافة

الثقافة واحدة من المصطلحات التي دار حولها كثير من الجدل والنقاش. ولم يتم التوصل إلى تعريف جامع مانع لها، وإنما تأثرت دائمًا بالمجتمع والوسط التي تم تعريفها فيه، لذلك تتباين أحيانًا التعاريف وتتلاقى أحيانًا، متأثرة بالعمق التاريخي والأيديولوجي لكل مجتمع.

وقد وردت كلمة ثقافة بتصريفات مختلفة في القرآن الكريم، منها قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ (الأنفال:٥٧)، "أي: تغلبهم وتظفر بهم في حرب" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٧، ص١٠٧).

وقوله تعالى: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِّلُوا تَقْتِيلًا﴾ (الأحزاب:٦١)، "أي: وجدوا" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج١١، ص٢٤٤).

كذلك وردت في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (الممتحنة:٢)، قال القرطبي (٢٠٠٣): "(إِنْ يَثْقَفُوكُمْ) يلقوكم ويصادفوكم، ومنه المثاقفة، أي طلب مصادفة الغِرّة في المسايفة وشبهها. وقيل: يثقفوكم يظفروا بكم ويتمكنوا منكم" (ج١٨، ص٥٤).

والثقافة **لغة:** ثَقِفَ الشيء ثَقْفًا وثِقافًا وثُقُوفة حذقه. ورجل ثَقْفٌ، وثَقِفٌ وثَقُفٌ حاذِقٌ فَهِم، ويقال ثَقِفَ الشيء وهو سرعة التعلم، ثَقِفْتُ الشيء حذقته، وثَقِفْتُه إذا ظفرت به. (ابن منظور، ١٤١٤، ج٩، ص١٩).

واصطلاحًا: عرفها مجمع اللغة العربية بأنها: العلوم والمعارف والفنون التي يُطلب الحذق بها. (المعجم الوسيط، ٢٠٠٤، ص٩٨).

وعرفها تركستاني (٢٠٠٤) بأنها: "مجموع العقائد والقيم والقواعد التي يقبلها ويمتثل لها أفراد المجتمع".

ونقل بن نبي (٢٠٠٠) عن ماوتسي تونج التعريف التالي للثقافة: "إن كل ثقافة معينة هي انعكاس من حيث شكل مفهومها لمجتمع معين" (ص٣٣).

وكما يظهر من التعاريف السابقة، فإن الثقافة تنبع من المجتمع وتعود إليه، فهي ليست فطرية، وإنما يكتسبها الفرد باعتباره عضوًا في مجتمع، وهنا يظهر اختلاف الثقافة بمفهومها العام عن الثقافة إذا قُيدت بشيء آخر، ومن ثَم تتميز الثقافة الإسلامية عن غيرها من الثقافات الأخرى، حيث تمتد جذورها وتستمد مكوناتها من وحي السماء، ومرتبطة بالإنسان نفسه منذ خلق الله آدم عليه الصلاة والسلام وعبر مسيرة التاريخ، قائمة على الإيمان بالله وحده، ومتوحدة في تعاليم خاتم الأنبياء والمرسلين.

كذلك يتضح من خلال التعريفات السابقة أن للثقافة مظهرين:

١- مظاهر مادية: تتجلى في نتاج العمل الإنساني، كطريقة البناء والملابس والأدوات والحرف والمهن الرائجة.

٢- مظاهر لامادية: وتتكون من الأفكار والأعراف والقوانين والعادات واللغة والاتجاهات والقيم والأهداف والمسلمات والأنماط السلوكية.

وتأسيسًا على هذا، فإن ثمة فارقًا في الاستخدام بين كل من الثقافة والحضارة والمَدنية:

- عرّف ابن خلدون (٢٠٠٥) الحضارة بأنها: "تفنن في الترف وإحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والأبنية وسائر عوائد المنزل وأحواله" (ج١، ص٢٩٠)، كما عرّفها بن نبي (٢٠٠٢) بأنها: "جملة العوامل المعنويّة والماديَّة التي تتيح لمجتمع ما أن يوفِّر لكلِّ عضوٍ فيه جميع

الضمانات الاجتماعية اللازمة لتطوُّره. فالفرد يحقق ذاته بفضل إرادةٍ وقدرةٍ ليستا نابعتين منه، بل ولا تستطيعان ذلك، وإنما تنبعان من المجتمع الذي هو جزء منه" (ص٤٢).

والحضارة ضاربة في الجذور، معنية بالماضي وممتدة منه، متأثرة بالأحداث التاريخية، وتكتسي صبغة خاصة بمجتمع ما، تتميز وتُعرف به، وفي هذا السياق يقول القصص (١٩٩٥): "يجب أن يُلحظ حين استخدام ذلك الاصطلاح وتعريف مدلوله ألا يدخل ضمنه إلا ما هو من مقومات شخصية المجتمع التي تجعل منه مجتمعًا معينًا يختلف عن غيره من المجتمعات في طريقة عيشه، فلا تدخل الأشكال والوسائل المادية التي يستخدمها المجتمع في شؤون الحياة والتي لا يتميز بها عن غيره من المجتمعات." (ص٥٤).

فالحضارة تختص بمجتمع معين، تحكي سيرته عبر التاريخ، وتميز ذلك المجتمع عن غيره بثقافته ونمط عيشه، يقول هنتنجتون (١٩٩٩): "الحضارة هي الكيان الثقافي الأوسع. القرى والأقاليم والجماعات العرقية والقوميّات والجماعات الدينيّة ... كلها لديها ثقافات محددة وعلى مستويات مختلفة من التمايز الثقافي" إلى أن يقول "وهكذا فإنَّ الحضارة هي أعلى تجمُّع ثقافيّ من البشر وأعرض مستوى للهويّة الثقافيّة يمكن أن يميِّز الإنسان عن الأنواع الأخرى." (ص٧١).

يتضح مما سبق أن الحضارة أعم وأشمل من الثقافة، وهي نتيجة التفاعل بين الثقافة السائدة في مجتمع ما، وما يتطلع إليه ذلك المجتمع من التنمية والتوسع والنظر للمستقبل، وبين تلك الأدوات والوسائل المحايدة، يقول حسين (دت): "الحضارة بهذا المعنى أعم من الثقافة، التي تطلق على الجانب الروحي أو الفكري من الحضارة، بينما تشمل الحضارة الجانبين الروحي والمادي، أو الفكري والصناعي" (ص٦).

- الحضارة الإسلامية هي مزيج من عديد الحضارات التي انضوت تحت مفهوم الإسلام ونظرته للإنسان والحياة والكون، فهي حضارة جامعة منقحة، أخذت من كل حضارة ما يتوائم ويتناسب مع المفهوم العام للإسلام، ولفظت ما يتعارض ويتصادم معها، يقول الشحود (دت): "والحضارة الإسلامية هي

نتاج لتفاعل ثقافات الشعوب التي دخلت في الإسلام، سواء إيمانًا وتصديقًا واعتقادًا، أو انتماءً وولاءً وانتسابًا، وهي خلاصة لتلاقح هذه الثقافات والحضارات التي كانت قائمة في المناطق التي وصلت إليها الفتوحات الإسلامية، ولانصهارها في بوتقة المبادئ والقيم والمثل التي جاء بها الإسلام هداية للناس كافة ".

– الثقافة هي واقع لمجتمع ما، ويشمل الأفكار والعادات والتقاليد والنظم والعلاقات الاجتماعية، ولا تسعى الثقافة بالضرورة إلى تحقيق التقدم أو الازدهار، وهي ترتبط بالجانب الإنساني ارتباطًا وثيقًا، ولأن الثقافات تتباين لأسباب عدة؛ لذلك "لا تستطيع ثقافة ما تقديم نفسها كحالة معيارية، مهما امتلكت من أدوات المعرفة، أو امتلكت أمتها من الممكنات والمعينات الحضارية، لأن الثقافة حالة تشذيب وصقل مستمرة، والتثاقف عملية تفاعل دائم بين الثقافات المختلفة، التي تشكّل رافدًا مستمرًا، يدعمه الاختلاف بين مشارب هذه الثقافات ومنابعها ومساراتها الفكرية والعلمية، القائمة على التباين والتداخل في تشكّلها الأساس" (الشيدي، ٢٠٠٨).

أما المدنية فمعنية بالتقدم المادي والتقني المرتبط برفاهية الإنسان ورخائه وازدهاره من خلال تحسين سبل العيش والعمل والكسب، ولا يمكن اعتبار ما فيه دمار الإنسان أو مصادرة حريته أو تقييدها أو دفعه لمواجهة حياة تعيسة أو مصيرًا مجهولًا من المدنية في شيء.

والمدنية تستند على الثقافة وتحتاج إليها، بعكس الثقافة التي قد لا تساعد في بناء مجتمع مدني، ولا تسعى بالضرورة إلى تحقيقها.

– ثقافة كل مجتمع هي أساس حضارته وجوهرها، وهي وقودها، فمتى كانت تلك الثقافة دافعة لاستغلال الموارد والماديات والطبيعة في تسهيل سبل العيش ورفاهيته؛ كانت الحضارة راقية منتشية.

والمجتمع الذي يمتلك ثقافة منتجة قادرة على التكيف مع الواقع واستغلال الطبيعة حوله وتسخيرها له؛ قادر على تطوير سبل عيشه وازدهاره وإن افتقد للموارد والماديات، بينما تعتبر الثقافة المنضوية على

ذاتها هي أساس مشكلة الأزمة الحضارية للمجتمع، وإن توفرت الموارد والماديات.

٣- التعددية الثقافية

ارتبطت نشأة مفهوم التعددية الثقافية بالعديد من المصطلحات الأخرى، كحق تقرير المصير، وحقوق الأقليات، وحماية وتعزيز التنوع الثقافي، والاعتراف ومساندة السكان الأصليين وغيرها، تلك المصطلحات التي كانت نتاج تشكل الدول ببنائها الحديث خصوصًا في أوروبا وأمريكا، ذلك البناء الذي يضم داخله خليطًا متنوعًا ومتداخلًا من الأعراق والجماعات والثقافات؛ وأوجدت مشكلة في سبيل توحيد الدولة وتماسكها واستقرارها، حيث أظهرت بعض تلك الفئات تمنعًا ومقاومة لسياسة الانصهار والاندماج في الثقافة الواحدة أو الثقافة المسيطرة، التي تكتسب عادة اعترافًا بأنها ثقافة الدولة، بل ونزعت بعض تلك الفئات إلى انتزاع الاستقلالية التامة عن الدولة، وبناء كيان مستقل يتمحور حول خصائص تلك الفئة وثقافتها، وعلى أقل تقدير؛ فإن بعضها نزع إلى انتزاع الاعتراف بها، والمطالبة بتمثيلها بشكل عادل في الحياة السياسية والثقافية لتلك الدول.

ويستخدم كيمليكا (٢٠١١) مصطلح التعددية الثقافية "كمصطلح شامل يغطي مساحة واسعة من السياسات التي تستهدف توفير مستوى معين من الاعتراف العام ومساندة المجموعات العرقية الثقافية غير المسيطرة سواء كانت هذه الجماعات أقليات جديدة (كالمهاجرين واللاجئين) أو أقليات قديمة (كالأقليات المستقرة تاريخيًا والسكان الأصليين)" (ج١، ص٣٢).

وبعد انتهاء سياسة الاستعمار العسكري الذي استبدل بصور أخرى من الولاء والتبعية تتمثل في الانضمام لمنظمات أو توقيع عقود ذات مصالح مشتركة طويلة الأجل؛ تجعل عددًا من الدول الصغيرة أو الحديثة تدور في فلك تلك الدول القوية، وقد تم تدويل مفهوم التعددية الثقافية من أجل الحفاظ على هوية

تلك الدول وخصوصيتها (التعددية الثقافية، ١٩٩٩، ص٤٨٦).

وقد قامت عدد من المنظمات في أوروبا والعالم بصياغة معايير وضوابط لضمان واستمرار ذلك التنوع الموجود، لكنها كانت دائمًا تخضع للتعديلات وللتغييرات نتيجة تسلط بعض الدول المتنفذة، وبحسب ما يستجد في هذا العالم من أحداث ومواقف.

هذا التدويل نقل التعددية من نطاقها الضيق داخل الدول إلى أن تكون قضية ذات صبغة عالمية تهتم بالحفاظ على التنوع، وبحسب الموسوعة العربية العالمية (التعددية الثقافية، ١٩٩٩، ص٤٨٦): فإن التعددية الثقافية هي فلسفة سياسية أو اجتماعية تعمل على تطوير التنوع الثقافي، وتهدف إلى تطوير التفاهم بين المجموعات الثقافية، ويطلق عليها أحيانًا اسم: البينية الثقافية.

المبـحـث الثاني: العلاقة بين التعددية الثقافية وغيرها من المفاهيم

يتلاقى مفهوم التعددية الثقافية مع عدد من المفاهيم الأخرى، ويتعارض مع بعضها الآخر، ومن تلك المفاهيم: التنوع الثقافي، والتفاعل الثقافي، والاندماج الثقافي، والتكامل الثقافي، والتباين الثقافي، والتعددية الدينية. وفيما يلي توضيح لهذه المفاهيم:

١- التنـوع الثـقــافي:

التنوع والاختلاف هو الأصل في الهويات المميزة لكل مجتمع، وتعدد المجتمعات تعني حتمية تعدد وتنوع الثقافات في جوانبها المادية وغير المادية.

وهذا التمايز يجعل المجتمعات تحرص على الحفاظ على خصوصيتها وهويتها واستقلالها عن باقي الثقافات الأخرى، وقد يؤدي ذلك إلى انغلاق تلك المجتمعات على نفسها، الابتعاد عن التماهي في جسد الثقافات الأقوى، التي تحاول فرض ثقافتها وترويجها في قوالب كالعولمة والأمركة مثلًا.

ولحماية تلك المجتمعات وثقافاتها فقد أصدرت اليونسكو في عام ٢٠٠١ وثيقة تتضمن إعلانًا بشأن التنوع الثقافي، حيث ترى أن التنوع الثقافي هو الأصل المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، كما أكدت فيه على أن التعددية الثقافية هو الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي، كما نص الإعلان على "ضرورة أن يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف فقط يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومنهلًا للقدرة على التعبير والإبداع والتجديد" (اليونسكو، ٢٠٠١).

إن الاعتراف بهذا التنوع يفتح بابًا واسعًا للمعرفة والاطلاع والاحترام المتبادل بين الثقافات، كما يعزز من قيم الحرية واحترام حقوق الفرد والجماعات.

كما أنه في المقابل فإن الحرية المطلقة لهذا التنوع يؤدي إلى عدم استقرار اجتماعي وإلى صدام وصراع بين تلك الثقافات، وهنا يظهر دور التعامل مع هذا التنوع، حيث تقدم التعددية غطاء شاملًا للتفاهم والتلاقي بين كل تلك التنوعات والاختلافات، وتقدم حلولًا للتعايش السلمي بينها.

فالتنوع الثقافي هو حقيقة ما يحصل في الواقع من تمايز واختلاف على كافة المستويات، بينما التعددية الثقافية هي طريقة وآلية التعامل مع تلك الاختلافات والتنوعات.

٢- التفاعل الثقافي:

التفاعل الثقافي أو التبادل الثقافي أو المثاقفة والتثاقف؛ هي نتاج طبيعي لاحتكاك الثقافات ببعضها وتعايشها، وهي تُعبر عن الأخذ والعطاء وتبادل أنماط وسلوكيات وخصوصيات ثقافية بين عدد من الثقافات المتواجدة في نطاق معين، أو قد تكون على مستوى عالمي أيضًا.

وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية فإن التبادل الثقافي هو: "العملية التي تنتقل بها الثقافة خلال اتصالات مستمرة مباشرة بين جماعات ذات ثقافات مختلفة" (بدوي، ١٩٨٦، ص٦).

ويشير المالكي (دت) إلى أن المثاقفة هي: "اتجاه يسعى أن يكون وسطًا بين الانفتاح المطلق الذي يؤول إلى الانصهار في ثقافة الآخر وبين الانغلاق المطلق الذي يؤول إلى الانعزال تمامًا عن الآخر والعالم بأسره، وبهذا المعنى تعد المثاقفة رافدًا مهما تسعى كل أمةٍ من خلاله إلى معرفة الآخر واستثمار ما لديه من قيم ومعطيات إنسانية وحضارية".

وتساعد المثاقفة أو التفاعل الثقافي على التعرف على الآخر، والاستفادة من أنماطه وأساليب عيشه، وتتجاوز الجانب الثقافي إلى الجانب الاجتماعي والسلوكي أيضًا، ففي معجم اللغة العربية المعاصرة أن المثاقفة هي: "اقتباس جماعة من ثقافة واحدة أو فرد ثقافة جماعة أخرى أو فرد آخر، أو قيام فرد أو جماعة

بمواءمة نفسه أو نفسها مع الأنماط الاجتماعية أو السلوكية والقيم والتقاليد السائدة في مجتمع آخر" (عمر، ٢٠٠٨، ج١، ص٣١٩).

وهناك من يذهب إلى أبعد من مجرد التعرف أو التبادل والتفاعل، إلى إنتاج وظهور أنماط وظواهر ثقافية أولية جديدة، إذ تُعرف المثاقفة على أنها: "مجموع الظواهر الناتجة عن احتكاك مستمر ومباشر بين مجموعات أفراد تنتمي إلى ثقافات مختلفة تؤدي إلى تغييرات في الأنماط الثقافية الأولية للجماعة أو الجماعات" (كوش، ٢٠٠٢، ص٦٥).

وينقل المقداد (٢٠١١) عن روجيه باستيد أن المثاقفة لها ثلاث حالات:

- حالة مثاقفة عفوية أو تلقائية، وهذه المثاقفة لا تكون موجهة ولا مضبوطة، ويعود سبب التغير في هذه الحالة إلى مجرد الاحتكاك.

- حالة مثاقفة منظمة، لكنها قسرية وتتم لمصلحة جماعة واحدة كما في العبودية والاستعمار.

- حالة ثقافة مخططة ومضبوطة، ترمي إلى أن تكون منتظمة تنظر إلى المدى البعيد، ويتم التخطيط انطلاقًا من معرفة مفترضة بالحتميات الاجتماعية والثقافية.

وتعد أعمال الترجمة لنتاجات الشعوب وحملات الابتعاث التعليمية ووسائل الإعلام والأعمال الفنية من أشهر قنوات تحقيق هذا التفاعل.

وفي ضوء ما سبق، فإن كلًا من التعددية والتفاعل الثقافي مفهومان يشير كلاهما إلى مشاركة الآخر (الجماعات الثقافية المختلفة لونًا أو عرقًا أو دينًا أو غير ذلك) بما تتضمنه تلك المشاركة من احترام وتقدير وتسامح ومساواة تحقق المواطنة الصالحة في المجتمع الواحد أو بين المجتمعات المختلفة، هذا إن كان بين هذه الثقافات قدر مشترك من المعارف والقيم والغايات الإنسانية.

ومن ثم، فإن مفهوم التفاعل والتبادل الثقافي يأتي في طور أرقى من مفهوم التعددية الثقافية، إذ أنه لا

يكتفي بمجرد الاعتراف بوجود الاختلاف والتعامل معه، بل يتضمن صور تطوير العلاقات بينها أيضًا

٣- الاندماج الثقافي:

يشير مفهوم الاندماج الثقافي عمومًا إلى ضم وربط عدد من البشر ذوي توجهات ثقافية وأيديولوجية مختلفة، سواء كان ذلك على مستوى الدمج الاجتماعي أو الشعوري أو الوجداني أو الانتمائي أو كل ذلك.

وورد في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: الاندماج هو: "انضمام جماعات أو زمرة ذات أهداف متجانسة إلى حد ما إلى بعضها البعض" (بدوي، ١٩٨٦، ص١٧١)، والاندماج في الثقافة هي: "عملية توحيد ثقافتين أو أكثر في الثقافة الواحدة، ويتضمن ذلك الاحتفاظ ببعض السمات وتعديل البعض الآخر وطرح تلك التي سيحل غيرها محلها" (بدوي، ١٩٨٦، ص١٧١).

ويستعمل المصطلح تجاه الأقليات والمهاجرين خصوصًا، الذين يُتوقع منهم التمتع بقدر من التكيف مع البيئة الثقافية السائدة بغض النظر عن مقدار التقبل والاحترام الذي يتلقوه، وعدم قدرة المهاجرين خصوصًا أو تلك الأقليات الثقافية على التكيف؛ يؤدي إلى نشوء الصراع والتصادم أو الشعور بالعزلة والتهميش والإقصاء.

وتتعارض فكرة الاندماج الثقافي مع التعددية الثقافية من حيث المبدأ، فحيث أن تبني التعددية يفترض القبول بتلك الثقافات الوافدة أو الأقل قوة، والاعتراف بها، فإن الاندماج الثقافي يحمل الأفراد والجماعات على التخلي عن بعض الأنماط والموروثات الثقافية، والانصهار في الثقافة الواحدة، والتي ربما تكون هي ثقافة الجماعة المسيطرة.

ويشير الأنصاري (٢٠١١) إلى بعض إشكاليات الاندماج الثقافي تتمثل في حالة الشعور بالصراع

الدائم مع الثقافة الأخرى، نتيجة التباين بين الثقافة الأساسية والثقافة المنشودة، كما تظهر بعض الإشكاليات للأجيال التالية من حيث عقد مقارنة بين الثقافتين مع الاقتراب أكثر للثقافة الجديدة، أو حتى التمرد على الثقافة الأصل في الجيل الثالث الذين ولدوا في خضم عملية الاندماج.

٤- التكامل الثقافي:

التكامل الثقافي هو صورة من صور الاندماج الثقافي الإيجابي، لكنه يتطلب تفاعلًا من كل الثقافات بما فيها تلك الثقافة المسيطرة القادرة على تبني أنماط أو قيم ثقافية من ثقافات الأقلية، وقد تبدو هذه الصورة صعبة لكنها محققة بدرجة معينة في بعض الدول والمجتمعات، نتيجة وجود قدر معين من الانسجام الداخلي والتقارب بين المكونات الثقافية المختلفة داخلها.

ويشير معجم اللغة العربية المعاصرة إلى أن التكامل الثقافي هو: "توافق متبادل بين سمات ثقافية متعارضة يكوّن نسقًا ثقافيًا منسجمًا." (عمر، ٢٠٠٨، ج٣، ص١٩٥٩)، وهذا التعريف يشير ضمنًا إلى أن كل الثقافات الكبرى اليوم هي في حقيقتها تكامل بين ثقافات أصغر منها، لكن هذا المعنى يظهر صريحًا في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: "تتكون كل ثقافة من مجموعة أنماط اجتماعية يعيش وفقها الأفراد ويفكرون، وهذه الأنماط متصلة بعضها ببعض تمام الاتصال بحيث يتكون من مجموعها كلٌ ثقافي مترابط" (بدوي، ١٩٨٦، ص٩٣).

ويتضح من المسمى أن التكامل هو بناءُ كيان واحد، والسعي إلى إكماله ليشمل كل الأفراد في نطاق معين كدولة أو مدينة أو منظومة دول، بعكس التعددية الثقافية التي تفترض القبول بوجود كيانات متعددة، قادرة على التأقلم والتفاعل الإيجابي بينها.

٥- التبــايــن الثـقـــافـي:

التباين الثقافي هو الصورة الواقعية للتنوع الثقافي، لكنه يتخذ معنى التباعد في عمليات الاندماج الثقافي السلبي.

"وتباين الثقافات بين البيئات المتعددة أشبه ما يكون بقوانين ثابتة تتحكم في سيرورة حياتنا، وتكمن ماهية الاختلاف في إيديولوجيات التفكير المختلفة والتي تنمو وفقًا لعوامل معينة، وقيم سائدة" (الحربي، ٢٠١٠).

فالتباين هو الاختلاف الواضح بين الثقافات في أنماطها وظواهرها وصورها، وتزداد تباينًا إذا افتقد الانسجام والتقارب بين تلك النقاط المختلفة، الأمر الذي يؤدي إلى التباعد والتنافر بين الثقافات.

ويؤدي هذا التباعد وعدم الانسجام وغياب مفهوم للتعامل مع مثل هذا التباين كالتعددية مثلًا؛ إلى حدوث الصراعات بين الثقافات، وإلى نشوء مشاعر الكراهية بين أفراد الثقافات المختلفة، كما أنه سبب في نشوء الكيانات والأقليات وانعزالها.

ويتسبب هذا التباعد والتنافر الثقافي أحيانًا في اندثار وزوال ثقافات أو ضعفها، نتيجة انعزالها أو نتيجة اقصائها وتسلط ثقافات أقوى عليها، وهنا تبرز أهمية التعددية الثقافية في التركيز على القيم والمظاهر والقواسم المشتركة بين الثقافات، بما يسهم في تخفيف حدة التباين والتباعد بينها.

٦- التعددية الدينية:

يُعرف المودودي (١٩٧١) الدين بأنه: "نظام للحياة يذعن فيه المرء لسلطة عليا لكائن ما، ثم يقبل طاعته واتباعه ويتقيد في حياته بحدوده وقواعده وقوانينه، ويرجو في طاعته العزة والترقي في الدرجات وحسن الجزاء، ويخشى في عصيانه الذل والخزي وسوء العقاب" (ص١٢٦).

ويُعرَّف الدين أيضًا على أنه: "ممارسة شعائر وطقوس مقدسة، والاعتقاد في قوة روحية عليا، وقد تكون هذه القوة متكثرة أو أحادية." (بدوي، ١٩٨٦، ص٣٥٣).

ورجّح الخلف (١٩٩٧) التعريف التالي للدين: "اعتقاد قداسة ذات، ومجموعة السلوك الذي يدل على الخضوع لتلك الذات ذلًا وحبًا، رغبة ورهبة" (ص١٠).

ولقد كان للتحولات الكبرى وللعلاقة بين العلم والدين في أوروبا خلال القرنين الماضيين التاسع عشر والعشرين؛ أثر بالغ في رسم ملامح الحضارة والواقع الذي نعيشه اليوم، ولم تكن تلك التحولات مادية بحتة، بل كانت أيضًا على مستوى الفكر والعقل.

وواحدة من تلك التحولات الفكرية الكبيرة التي شهدتها أوروبا تلك الفترة؛ هي الصراع الدائر بين رجال الدين والعلم، وبغض النظر عن النتائج التي آل إليه ذلك الصراع؛ استمرت جدلية العلاقة بين الدين والعلم وكذلك العلاقة بين الدين والثقافة قائمة أمدًا طويلًا، مما أدى إلى ظهور عدة نظريات أو تصورات عن هذه العلاقة، وهذه النظريات قد تتباين تباينًا واضحًا أو تتلاقى في بعض الجوانب.

فيرى أليوت (٢٠٠١) مثلًا خطأ جعل الدين والثقافة شيئين منفصلين بينهما علاقة، وخطأ المطابقة بين الدين والثقافة (ص٤٠)، لكنه يقول: "لم تظهر ثقافة ولا نمت إلا بجانب دين. ومن هنا تبدو الثقافة نتيجة من نتائج الدين، أو الدين نتيجة من نتائج الثقافة، طبقًا لوجهة نظر الناظر" (ص٢١).

فهو يذهب مباشرة إلى حتمية جعلهما شيئًا واحدًا لكنهما غير متطابقين، ويصرح بأن الدين سابق للثقافة وصانع لها، إذ أن الثقافة عنده هي نتاج الدين.

وأليوت ذو الخلفية الدينية يرد بذلك على إحدى النظريات أو التصورات التي ظهرت قبله، حيث يذهب ماثيو آرنولد إلى أن الثقافة أشمل من الدين، والدين ليس إلا عنصرًا ضروريًا يعطي تكوينًا أخلاقيًا، وشيئًا من تلوين انفعالي للثقافة، وهي القيمة النهائية (أليوت، ٢٠٠١، ص٤٠).

بينما يرى دوللو أن الثقافة والدين مكون واحد لا يمكن الفصل بينهما، فالدين يتجاوز الجانب الأخلاقي والقيمي من الثقافة إلى التغلغل إلى كل مكونات الثقافة، ويشير دوللو (١٩٩٣) إلى أن العلاقة بين الثقافة والدين تعود إلى أصول الحضارة، فاليونان لم يفصلوا بين المفهومين، وكذلك الحال بالنسبة للرومان الذين سبق الدين عندهم الثقافة، وإلى يومنا الحاضر، ويضيف بأنه لا تزال هناك وزارات لشؤون الدين في كثير من بلدان العالم، وينتهي إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الدين والثقافة؛ لأن من الصعب حسب رأيه أن تستغني الثقافة الحقة عن بعض الأخلاقية (ص‌ص٨٠-٨٢).

ويرى بيجوفيتش (١٩٩٤) أن الثقافة هي وليدة الدين وهي صورة ونتاج تأثير الدين على الإنسان وعلى المجتمعات، ويؤكد على أن "الثقافة هي تأثير الدين على الإنسان، أو تأثير الإنسان على نفسه." (ص٩٤).

كما يرى إيجلتون (٢٠٠٠) أن ثقافة بلا دين بمفهومها الاجتماعي تجعل المجتمع أقل وحدة وانسجامًا (ص٩٢)، لذلك فالثقافة عنده تضعف على نحو قاتل إذا ما انفصلت عن جذورها الممتدة في الدين (ص١٤٣).

وتتراوح الأفكار السابقة في تحديد علاقة الثقافة بالدين بين جعل الثقافة أشمل من الدين وبين عدم المطابقة وعدم الانفصال بينهما، ويميل بعضها إلى حاجة الثقافة الملحة إلى الدين.

لكن هذا ليس هو ما انتهى إليه الأمر اليوم في الغرب، إذ يبدو أن نزعة فصل الدين وتحييده قد غلب، فلا يعدو الدين اليوم أكثر من مكوّن من مكونات الثقافة في كثير من النظم الحديثة، وهذا الأمر وإن بدا واضحًا لكنه لا يخفي التأثير العميق للدين على كثير من المظاهر الثقافية عندهم، كما يتجلى بوضوح في مظاهر الحياة كالقَسم، والمناهج الدينية، وأعياد الميلاد، وجزء من قوانين العقوبات، ومراسم الزواج وغيرها.

ولا غرابة في ذلك؛ فالثقافة الغربية تعددت مرجعياتها بتعدد المراحل التي مرت بها، بدءًا بالأصول الفلسفية ومرورًا بالدينية المسيحية وانتهاءً بالعلمانية التي برزت – بداية من القرن الخامس عشر الميلادي – لتحرير المجتمع من سيطرة الكنيسة، والحيلولة دون تحكم رجال الدين المسيحيين بالقرار السياسي، أو فرض الدولة لدين ما على مجتمع متعدد الأديان يسمح بتقويم الأفراد بناءً على إنجازاتهم الفردية وإسهاماتهم في تطوير المجتمع السياسي، بدلًا من التعويل على انتماءاتهم الدينية. وهذا المعنى هو الذي لا زال مستمرًا في معظم دول الغرب، بيد أن ثمة نزعة مرتبطة بالفكر والحياة الغربية ترى في الدين عائقًا يحول بين المجتمع والتقدم الحضاري، والتي تجد من ينافح عنها، ويعمل على محاربة القيم والعقائد الدينية. الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى توظيف الدولة هذا المبدأ العلماني الغربي في صراعها مع الجماعات الدينية، وذلك لتوسيع دائرتها السلطوية، وفرض الرؤية المعيارية والثقافة الخاصة بالنخب الحاكمة، ولعل حرمان الطالبات المسلمات في فرنسا من حقهم في اختيار نوعية اللباس الذي يتماشى مع قيمهم ومعتقداتهم دليل واضح على حماية العلمانية (تأملات في مستقبل التعددية الدينية والثقافية ، ٢٠١١).

وعلى هذا، تختلف العلاقة بين الدين والثقافة حسب اختلاف المنظور لهما. فمن المنظور الإسلامي، يقوم الدين بأهم الأدوار في بناء الثقافة وتوجيهها، ومن ثم تتعدد الثقافات في ظل إطار الدين الواحد الذي يجمعها. أما منظور الآخر، فيرى أن الدين جزء من ثقافة المجتمع، وطالما أن الأديان متعددة ومتنوعة، فكذلك الثقافات تتنوع وتتعدد مرجعياتها.

أما مفهوم التعددية الدينية فقد راج في الغرب في منتصف القرن التاسع عشر على يد القس الفيلسوف البريطاني جون هيك الذي طرح المسألة في كتابه "فلسفة الدين" كفهم جديد للكتب السماوية. ووفقًا لما تناوله، فُسّرت التعدّدية الدينية – تفسيرًا سلوكيًا – بأن يعيش أتباع الديانات المختلفة بعضهم مع بعض حياة مسالمة، ويتحمل بعضهم الآخر، ومن ثم يكون هدفها هو تحجيم التعصب الديني لدى أتباع

الديانات المختلفة (باصديق، ٢٠٠٨).

والإسلام يعد التنوع أو التعددية السمة الطبيعية المميزة للبشر والمجتمعات والحضارات والأديان. وقد أقرَّ القرآن فكرة "اختلاف البشر في الأديان" أو التعددية الدينية، واعتبرها بمشيئة الله عز وجل التي لا تنفصل عن حكمته سبحانه وتعالى، ولا يملك أحد أن يرد مشيئة الله ويغير سننه في الكون؛ فقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلاَّ مَن رَّحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود:١١٨-١١٩)، وقال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس:٩٩).

وبناءً على اختلاف المرجعية، فإن التعددية الدينية — من منظور الثقافة الغربية – تسعى إلى نمط من الفكر الديني لا يتقيد بأية قواعد، ولا يستند إلى أية أصول ثابتة، بل يستند إلى حرية الإنسان في اختيار الإله أو الدين الذي يهواه، فالحرية الدينية تقوم على فكرة النسبية في الحقائق والعقائد والقيم. وهذا هو ما أكده لغنهاوزن (٢٠٠٩) – عالم الفلسفة الأمريكي الذي اعتنق الإسلام عام ١٩٨٤م – بأن التعددية في الغرب هي من إفرازات الفكر الليبرالي الذي يؤكد على النسبية القيمية ويرفض الثبات والإطلاق في معايير الأخلاق.

وكما يتضح فإن العلاقة بين التعددية الثقافية والتعددية الدينية لا تأخذ صورة واحدة، بل تأخذ أشكالًا وصورًا مختلفة تبعًا للعلاقة الأساسية بين الدين والثقافة.

المبحث الثالث: نشأة التعددية الثقافية ودواعي الاهتمام بها

التعددية كواقع، هو قدر كوني لا يمكن إنكاره أو تجاهله، وعندما يتم الحديث عن التعددية الثقافية فالمعني هو الجانب الاصطلاحي منه، أي نظرية وسياسة التعامل مع التنوع والاختلاف.

ومنشأ الاهتمام بهذه الكلمة كاصطلاح كان أوروبا والغرب عمومًا، ويتولى الغرب ومفكروه مهام تسويق هذا المفهوم وتعميمه وفق التجربة الغربية، وهذا يدعونا لدراسة نشأة التعددية الثقافية في الغرب، للوقوف على الأسباب التي شكلت وكوّنت هذا المفهوم.

ويمكن تحديد هذه النشأة بمسارين أو جانبين متلازمين، أثّر كلٌ منهما في الآخر تأثيرًا كبيرًا، بحيث لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر أو تحييده عند الحديث عن نشأة التعددية الثقافية في الغرب. وهذان الجانبان هما:

١- الجانب التاريخي

كانت أوروبا القديمة تعج بالجماعات التي يرتكز بناؤها وتنظيمها حول قواسم مشتركة، وترتبط بأرض الآباء والأجداد (موطن)، وكانت تلك الجماعات تتباين ثقافيًا، إلا أنه "ومع بلوغ القرن الثالث عشر الميلادي، أخذت تلك التباينات تزداد عمقًا عبر اكتسابها عنصري اللغة والعرق، فكانت ولادة أولى إرهاصات فكرة الأمة" (مجيد، ٢٠١٠، ص١٤).

وكان للصراعات والحروب القائمة بين هذه الجماعات أثر في تكون التحالفات التي استوطنت أقاليم معينة، والتي تطورت لتقدم النموذج الأولي للدولة الحديثة، ثم توسعت تدريجيًا لتضم الإقطاعيات والجماعات التي تنسجم معها ثقافيًا (مجيد، ٢٠١٠، ص ص ١٤-١٥)

وقد حاولت الكنيسة جاهدة توحيد تلك الدويلات المتناثرة في بناء ثقافي واحد يستند على أساس

ديني، واستخدمت لذلك آليات لعل أبرزها هي الحملات والحروب الصليبية التي شنتها تلك الدول تجاه حضارة أخرى مغايرة لها، وهي الحضارة الإسلامية، فقد "كان للحروب الصليبية التأثير الأقوى على مدَنية بدأت تعي ذاتها، فمن وجهة النظر التاريخية كانت هذه الحروب تمثل أول محاولة قامت بها أوروبا وكانت ناجحة تمامًا في سبيل النظر إلى نفسها على ضوء الوحدة الثقافية" (أسد، ١٩٩٧، ص١٨).

إلا ان هذا المشروع الكنسي لم يدم بسبب انشقاقات الكنائس عن بعضها وعن السلطة البابوية في روما، وكذلك دخول الكنيسة في صراع مع سلطة الملكيات فيما عرف بنزاع التنصيب، وهو ما أضعف الوحدة الدينية التي قامت حينها، وأبرزت مزيدًا من التباين بين تلك الدويلات (تاريخ المسيحية، دت).

وكان لتسلط الكنيسة ومحاولة فرضها طريقة ونمطًا محددًا من الحياة على الأفراد والجماعات؛ سبب في قيام الثورة ضدها ومناهضتها، ليُبرز توجهًا علمانيًا ليبراليًا ساهم فيما بعد وبشكل فاعل في تشكيل الدولة الحديثة.

وقد حرصت كل قومية على الحفاظ على نطاق سيطرتها وبنائها السياسي، من خلال تجنيد نفسها ضد محيطها، إلا أن وجود التباينات بين فئاتها الداخلية حتم عليها ضرورة العمل على إيجاد صيغة للوصول إلى أفضل تمثيل وتعايش ممكن داخل الدولة، وهذا وإن أوجد انسجامًا مقبولًا إلا أنه أوجد أيضًا تباينًا أكبر مع دول أخرى مجاورة قامت على نفس الفكرة والمبدأ، وهو ما جعل الصراع يشتد ليصل إلى أعلى مستوى ممكن، يتمثل في صورة الصراع القومي بين الدول، وتسبب هذا الصراع في أكبر حربين عرفهما التاريخ المعاصر: الحرب العالمية الأولى والثانية.

وكان من إفرازات هذه الحروب أن استعمرت تلك الدول الأوروبية بلادًا ودولًا أخرى خارج القارة الأوربية، بغرض السيطرة على مصادرها الطبيعة الخام، والتقوِّي بها في هذه الحروب، إلا أن انهيار سياسة الاستعمار وإن كان قد تسبب في النزاعات والحروب الإقليمية والعرقية والدينية بسبب عوامل داخلية داخل

البلاد المستعمرة؛ تسبب أيضًا في إيجاد مزيد من الصراع والنزاع داخل تلك الدول الغربية نتيجة الهجرة الكبيرة لسكان أسيا وأفريقيا، واستيطانهم عواصم وكبرى المدن الأوروبية، لتُظهر حاجة ملحة لدى تلك الدول إلى ضرورة إيجاد صيغة مشتركة لتعايش الجنسيات والثقافات والديانات داخل إطار الدولة.

وفي أمريكا وبحكم كونها وطنًا لمجموعات من المهاجرين والفئات المتباينة عرقًا ولونًا وعقيدة؛ فإن أول معالجة لمفهوم التعددية كانت بواسطة هوارس كولين، الذي ألف كتابه: الديمقراطية في مواجهة بوتقة الصهر، الصادر في عام ١٩١٥، والذي يرى فيه "أن الطبيعة لا تعمل على توحيد الناس من الناحية البيولوجية، بل إنها تعمل على تنويعهم وتمايزهم" (مجيد، ٢٠١٠، ص١٤٢).

كما نمت فكرة التعددية الثقافية فيها وأصبحت فكرة سياسية ناشطة ضد التمييز العنصري في الستينات من القرن الماضي، حيث تصاعدت المطالبة بحق الاختلاف عن الآخر، وحق المساواة في الحقوق المدنية بين جميع الفئات المهمشة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا، بهدف تكسير الحد العنصري الفاصل بين البيض والسود. (عبدالباقي، ٢٠٠٩).

لكن الدراسات الفكرية والجهود العملية لم تكن لتمنع أمريكا من الوقوع في أزمات حقيقية في التعامل مع التنوع الثقافي الكبير والموجود فيها.

وقد شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بروز عدد من التوجهات الفكرية القائمة على أسس ليبرالية، بعضها ذات نزعة تميل إلى بناء النظرية حول الفرد من حيث حقوقه وواجباته وحريته، وبعضها الآخر تركز على أهمية الجماعات والولاءات لها، فهذه التوجهات "موزعة بين اتجاهين رئيسين: أولهما هو الاتجاه العام والمهيمن الذي يمثله كل من جون راولز وتوماس همفري مارشال. ويركز هذا الاتجاه على فكرة المساواة بين المواطنين والحقوق المدنية والسياسية الأساسية. أما ثانيهما فيتمثل في الاتجاهات الفرعية، ويعبر عنها كل من بروس أكيرمان وتشارلز تايلور ومايكل والزر وويل كيملكا" (مجيد، ٢٠١٠، ص٢٠).

وهذه التوجهات الفكرية وبالرغم من تباينها إلا أنها تشترك في محاولة تسوية التباينات والاختلافات بين الأفراد داخل المجتمع، عبر توسيع نطاق مفهومي العدالة والمساواة.

٢- الجانب الفلسفي

قامت فكرة التعددية الثقافية كمفهوم فلسفي لمواجهة نزعة الأحادية الأخلاقية، التي تفترض المساواة والتطابق الأخلاقي بين الناس، بينما تذهب التعددية إلى اعتبار أن البشر متفقون ومختلفون في آن واحد، فهم يولدون في مجتمعات تصوغهم وتشكل شخصياتهم وتطبعها بطابع خاص، كما أنهم يشتركون مع الآخرين في إعادة تشكيل الطبيعة الإنسانية المشتركة بطرق متباينة (عزام، ٢٠٠٨).

وهذه الفكرة هي إحدى نتاج التوجه الفلسفي النسبي، الذي يفترض أن وجود كل أمر متوقف على غيره، كما يرى أن كل وجهات النظر صحيحة وشرعية ومتساوية، فـ "العقل لا يستطيع أن يعرف كل شيء، فإذا عرف بعض الأشياء لم يستطع أن يحيط بها إحاطة تامة. وما من فكرة في العقل إلا كان إدراكها تابعًا لمعارضتها لفكرة سابقة مختلفة عنها أو شبيهة بها، لذلك كان من المحال إدراك المطلق، لأنه لا يتصور وجود شيء خارجه حتى يعارض به" (صليبا، ١٩٨٢، ج٢، ص٤٦٧). وفي الجانب الثقافي فإن النسبية ترى أنه "لا يمكن فهم وتفسير وتقييم الثقافات أو الظواهر الثقافية على وجه صحيح إلا إذا نظرنا إلى الظواهر التي نقوم بدراستها بالنسبة إلى البيئة الموجودة بها وإلى الدور الذي تؤديه في نسق اجتماعي وثقافي أكبر، وأنه بالتالي ليست هناك قيم شاملة مطلقة" (بدوي، ١٩٨٦، ص٣٥٢).

وتبعًا لذلك فقد تعددت الأفكار والآراء حول مفاهيم عميقة كالحقيقة والحرية والعدالة وغيرها، وشكلت هذه الاختلافات نواة الدعوة إلى تبني مواقف في التعامل مع كل أنواع الاختلاف والتباين الموجود والسائد.

ورغم ما آلت إليه تلك الاختلافات من صراعات ومخاطر، خاصة داخل المجتمع الواحد، إلا أنه من الممكن رصد **أهم الأمور التي دعت إلى الاهتمام بالتعددية الثقافية والالتزام بها عالميًا** فيما يلي:

١- الهجرة: تشكل حركة الهجرة إلى أمريكا الشمالية أو أوروبا بحثًا عن فرص عمل أو حياة أكثر أمنًا ظاهرة عالمية، "وقضية الهجرة مرتبطة بقضايا أخرى كالفقر، والحروب والنزاعات المسلحة، وانحسار مستوي الحريات العامة، والأوضاع السياسية والاقتصادية المتردية في الكثير من بلدان العالم الثالث، وأخيرًا وليس أخرًا العولمة وما أفرزته من متغيرات علمية وتكنولوجية جمة رمت بظلالها على مجتمعات العالم كافة" (الصايغ، ٢٠١٠).

وتؤثر الجماعات المهاجرة تأثيرًا كبيرًا في مجريات الحياة العامة في دول الهدف، إذ تنافس على فرص العمل المتاحة، وتساهم في التأثير على الهوية القومية لتلك الدول، من خلال ما يفرضه الواقع من التعاطي مع تلك الهوية، كما أن انغلاق بعض الجماعات حول نفسها خلق مشكلة دفعت حكومات تلك الدول إلى تبني سياسات دمج داخل المجتمع، و "لا يمر يوم واحد في أوروبا دون أن تسمع أو تقرأ عن مشاكل إدماج المهاجرين وبالأخص المسلمين منهم في المجتمعات؛ والمصيبة الآزفة والداهية العظمى ... أن هذا الموضوع أضحى الشغل الشاغل لصناع المرشحين السياسيين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية" (عزوزي، ٢٠١٢).

٢- الواقع السياسي والاجتماعي: يُحتم الواقع السياسي والاجتماعي في بعض الدول على تشجيع تبني سياسة التعددية الثقافية، إذ أن المكونات الأساسية للمجتمع فيها متنوع تنوعًا يضع الحكومات بين خيارين: إما القبول بها كلها، وإما المواجهة والصراع بين تلك الفئات المتباينة.

وقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي مثالًا حيًا لما يمكن أن يفعله التنوع من انقسامات كبيرة على

مستوى بناء الدولة، فقد تفكك الاتحاد إلى دول قومية متباينة، كالسلاف والبلطيق والأتراك والقوقاز (تفكك الاتحاد السوفيتي، دت).

٣- حقوق الإنسان والأقليات: تناولت كل الدساتير الحديثة، حقوق الإنسان، وصاغتها صياغات مختلفة وفقًا للظرف والمصلحة القائمة، وصولًا إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والذي تضمن نصه ديباجة وثلاثين مادة، تتمحور حول تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإيجاد التفاهم والتسامح والمساواة بين الأفراد باختلاف أصولهم الدينية والعرقية واللغوية، كما تقر حق الأفراد في المشاركة الفاعلة في المجتمع. (الأمم المتحدة، ١٩٤٨).

وقد تضمن الإعلان السابق حق الأفراد في الانضمام إلى الجماعات، وممارسة كافة خصوصياتها الثقافية، ودعا إلى الاعتراف بثقافات تلك الجماعات وتأثيرها ومساهمتها في التقدم المعرفي، وهو ما دعا إليه إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، حيث أكد الإعلان على: "احترام وحماية المعارف التقليدية، وخاصة معارف الشعوب الأصلية؛ والاعتراف بمساهمة المعارف التقليدية، لا سيما في مجال حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، وتعزيز التآزر بين العلوم الحديثة والمعارف المحلية" (اليونسكو، ٢٠٠١).

٤- حتمية التنوع والاختلاف والتمايز: وقد فرض هذا الأمر على الدول رفض سياسات التمييز العنصري، ونشر قيم التسامح وتقبل الآخر، كما أسهمت منظمة (اليونسكو) في النضال ضد التمييز ومكافحته من خلال مشروع: مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب.

إن إدراك تلك الدول والمؤسسات لحتمية التنوع والاختلاف هو ما دفعها أيضًا إلى تبني سياسات واضحة للتعددية الثقافية بكافة أشكالها الاجتماعية والثقافية والسياسية، ويتجلى شيء من ذلك في النظم والسياسات المتبعة في كل من كندا وسويسرا على سبيل المثال.

٥- التعايش السلمي: "شق مصطلح التعايش السلمي طريقه إلى مجموعة مصطلحات التاريخ

المعاصر والعلاقات الدولية سنة ١٩٤٦ في أثر الحرب العالمية الثانية، وكثيرًا ما كان رديفًا أو بديلًا عن مصطلح الحرب الباردة" (جويجاتي، دت)، وارتبط المصطلح فترة طويلة بالأفكار المتعلقة بالعلاقة بين قطبي الصراع في أواخر القرن العشرين، الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ويُعرّفه بدوي (١٩٨٦) بأنه: "اتفاق دولتين أو أكثر على الامتناع عن الحرب لتفادي أخطارها، وبحث إمكانية التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بينها" (ص٦٨)، ويُقصد به عمومًا: تعايش الجماعات والفئات المختلفة لونًا أو عرقًا أو دينًا أو ثقافة، في محيط واحد، دون أن يلغي أحدهم الآخر، ودون الإضرار به.

وقد أكدت منظمة (اليونسكو) على ضرورة تعايش أجيال الشعوب الحاضرة مع أجيال المستقبل، في ظل أجواء يسودها السلام والأمان واحترام حقوق الإنسان، وأن على الأجيال الحاضرة إبعاد أجيال المستقبل عن المعاناة الناجمة من الحروب، من خلال الحيلولة دون تعرضهم للأضرار الناجمة عن النزاعات المسلحة، ووضع الصيغ المناسبة التي تحد من استخدام الأسلحة ضد المبادئ الإنسانية (نصراوين، ١٩٩٧، صص٥-٦).

وفي ضوء هذه الحركات والمفاهيم حديثة النشأة، ظهرت التعددية الثقافية كرد فعل لحركات وطلبات الأقليات المختلفة بحقوقهم، وكمفهوم نظري موجه سياسيًا واجتماعيًا في النصف الأخير من القرن العشرين (Bass, 2008, pp.133).

وقد تبنت مختلف السياسات الغربية مبادئ للتعددية الثقافية، يُحاول الفصل التالي عرضها بشيء من التفصيل، مع توضيح موقف الإسلام منها.

الفصل الثالث

التعددية الثقافية في الغرب

المبحث الأول:

المبادئ التي تستند إليها التعددية الثقافية في الغرب

المبحث الثاني:

واقع التعددية الثقافية في الغرب

الفصل الثالث: التعددية الثقافية في الغرب

تسعى الدراسة في هذا الفصل إلى الإجابة على السؤال الثاني، وهو عن واقع التعددية الثقافية في الغرب، ففي المبحث الأول تورد الدراسة أهم المبادئ التي استند إليها الغرب في تعدديته الثقافية كنسبية الحقيقة والحرية والعدالة، وبيان موقف الإسلام منها.

أما في المبحث الثاني، فتتناول الدراسة جانب التطبيق والممارسة للتعددية الثقافية في الغرب، ابتداءً بذكر بعض النماذج، وانتهاءً بذكر أسباب فشل سياسات التعددية الثقافية في الغرب.

المبـحـث الأول: المبادئ التي تستند إليها التعددية الثقافية في الغرب

استندت التعددية الثقافية في الغرب على المستويين النظري والتطبيقي على عدد من المبادئ التي ساهمت في الصياغة الحالية للتعددية الثقافية، وإن كان يظهر جليًا الاهتمام نظريًا بالتعددية في الغرب؛ إلا أن ذلك لا يخفي غياب الجانب التطبيقي أو ضعفه، وهو الجانب الذي عني به الإسلام وأكد عليه.

ومن أهم المبادئ التي استندت إليها التعددية الثقافية في الغرب، وموقف الإسلام منها:

١- نسبية الحقيقة:

تستند معظم الدراسات الفلسفية الغربية الحديثة في نظرتها للحقيقة على أنها "لا توجد حقيقة مطلقة يمكن أن يُحكم بها على صحة أو بطلان الآراء، بل كل الحقائق نسبية حسب الظروف التي تنسب إليها" (خير، ٢٠٠٥، ص١٠)، فهي مرتبطة بالظروف، وتتعدد بتعددها، كما أنها ليست تصورًا كاملًا للأشياء، بل تصور جزئي عنها.

ويذهب البرجماتيون إلى ذلك أيضًا حيث يقررون أن "مقياس صحة الأفكار يتوقف على نتائجها، فهو بذلك يجعل الحقيقة نسبية غير ثابتة، أي تتغير وفقًا للظروف وأحوال الأفراد والمجتمعات" (عبدالمعطي

وآخرون، ١٩٨٧، ص٤٢٤).

وهذه النظرة للحقيقة ليست وليدة الفكر المعاصر، بل هي موغلة في الفكر الفلسفي اليوناني عند السوفسطائيين، ويلخص بروتاغوراس كبير السوفسطائيين هذه النظرة في قوله: "إنّ الإنسان معيار أو مقياس الأشياء جميعًا" (الشنار، ١٩٩٨، ص٧١).

وبحسب خير (٢٠٠٥) فإن "من نتائج القول بتعدد الحقيقة؛ القول بتعدد قيم الخير والشر" (ص١٠) ويشير إلى أن لهذا القول ثلاثة عناصر:

١- لا يوجد قاسم أو معيار مشترك لقبول تعريف للخير والشر دون آخر.

٢- من الممكن أن تتعارض قيم الخير والشر ولا تتفق.

٣- ليس هناك منهج علمي أو نظام معرفي يمكن له أن يزيل التعارض بين قيم الخير في مختلف الثقافات. (ص١١).

وتلقى مثل هذه النظريات قبولًا متزايدًا في عدد من الأوساط والفئات التي تسعى إلى مواجهة احتكار الحقيقة أو استخدامها بطريقة انتهازية، إلا أنه وحتى أولئك المناهضين لمفهوم الحقيقة المطلقة والمنادون بتعددها؛ يحتكرون الحقيقة أيضًا.

وقضية النسبية في الحق أو في الأخلاق قضية فلسفية، "وفي بساطة نتساءل ما المقصود بأن الحقيقة نسبية؟ إذا كان المقصود أن معرفة الإنسان قاصرة وعمله قليل، وأنى له بالعقل الذي يدرك الأشياء إدراكًا شاملًا، فهذا ليس موضع اختلاف، والبشرية بما فيها من عجز وقصور مؤهلة لإدراك قدر من المعارف تكفيها لأداء مهامها في هذا الفترة القصيرة من عمرها على الأرض" (السليم، دت).

ويحلل السليم (دت) هذا القول، فيقول:

إذا كان المقصود أن الإنسان لا يصل إلى حقيقة، وكل ما عنده من حقائق لا يمكن القطع والجزم بها، ولا يمكن الاتفاق حولها، فأول ما يواجه هذا القول من نقد أن يُسأل: ما الدليل على أن هذا القول صادق؟ فإذا قُدمت الأدلة على صدقه وأثبتت أنه حقيقة، فهو اعتراف بأن لدينا على الأقل حقيقة نطمئن إليها، وهو اعتراف ينقض ما قُدمت الأدلة لإثباته، وإذا كان القول بأن الحقيقة نسبية أمر نسبي أيضًا ولا يمكن القطع والجزم به، فكيف يؤخذ به؟ ثم كيف يفسر من يقول إن الحقيقة نسبية ذلك القدر المشترك من الحقائق بين أفراد النوع البشري على اختلاف بيئاتهم وظروفهم وعصورهم؟!.

ويرى الباحث أن الإسلام ينظر إلى الحقيقة باعتبارها قسمين:

١- حقائق شرعية (توقيفية): وهي ما جاءت به النصوص الشرعية في القرآن الكريم والسنة النبوية على تأكيدها وإقرارها، ووافقها العقل السليم، فهذه حقائق مصدرها رباني، كأصل الوجود والخلق والإنسان والعقيدة وما هو معروف من الدين بالضرورة كأركان الإسلام والإيمان والإحسان.

وهذه الحقائق مطلقة ثابتة، لا تتغير ولا تتبدل، لا باختلاف الناس ولا باختلاف الزمان والمكان، ولو كانت مختلفة أو متعددة لفسد هذا الكون، بل انتفى وجود الحقيقة نفسها، يقول تعالى: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ وَأَكْثَرُهُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ (٧٠) وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَنْ ذِكْرِهِمْ مُعْرِضُونَ﴾ (المؤمنون:٧٠-٧١)، أي: "فلو كانت الأمور جارية على مشيئتهم وأهوائهم مع إيثار أكثرهم الباطل على الحق، لم تقر السماوات والأرض ومن فيهن من خلق الله، لأن ذلك قام بالحق" (الطبري، ٢٠٠١، ج١٧، ص٨٨)، وقال البغوي (١٩٩٧): "(بَلْ جَاءَهُمْ بِالْحَقِّ) يعني بالصدق والقول الذي لا تخفى صحته وحسنه على عاقل" (ج٥، ص٤٢٤).

فأصل الحق كله هو حقيقة وجود الخالق سبحانه وتعالى، متصفًا بصفات الكمال، منزهًا عن كل عيب ونقص، فالله سبحانه وتعالى هو الحق المطلق، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ

دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ (لقمان:٣٠)، "أي: الموجود الحق، الإله الحق" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج١١، ص٧٩)، وقال تعالى: ﴿فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ (المؤمنون:١١٦)، أي "فكونه ملكًا للخلق كلهم حقًا، في صدقه، ووعده، ووعيده، مألوهًا معبودًا، لما له من الكمال" (السعدي، ٢٠٢، ص٥٦٠)، وقال تعالى عن نفسه: ﴿ فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمُ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ ﴾ (يونس:٣٢)، قال الشوكاني (٢٠٠٧):

> (فَذَلِكُمُ الله رَبُّكُمُ الحق) أي: فذلكم الذي يفعل هذه الأفعال هو ربكم المتصف بأنه الحق، لا ما جعلتموهم شركاء له، والاستفهام في قوله: (فَمَاذَا بَعْدَ الحق إِلاَّ الضلال) للتقريع والتوبيخ، إن كانت ما استفهامية، لا إن كانت نافية كما يحتمله الكلام، والمعنى: أيّ شيء بعد الحق إلا الضلال، فإن ثبوت ربوبية الربّ سبحانه حق بإقرارهم، فكان غيره باطلًا، لأن واجب الوجود يجب أن يكون واحدًا في ذاته وصفاته (ص٦٢٣).

ويدخل في هذه الحقيقة الشرعية أيضًا، الأنبياء والرسل، ومحمد صلى الله عليه وسلم، وما أنزل الله من الكتب، ووعده ووعيده، وجنته وناره، وفي الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا تهجد من الليل قال: "اللهم لك الحمد أنت نور السماوات والأرض، ولك الحمد أنت قيم السماوات والأرض، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، وقولك حق، والجنة حق، والنار حق، والنبيون حق، والساعة حق، اللهم لك أسلمت وبك آمنت وعليك توكلت وإليك أنبت وبك خاصمت وإليك حاكمت فاغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت، أنت إلهي لا إله إلا أنت" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٧٤٩٩، ص١٨٥٠).

فالإسلام هو الدين الحق: قال تعال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ﴾ (محمد:٢)، وقال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ

بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ (الفتح:٢٨).

والرسل الذين أرسلهم الله إلى أقوامهم ليهدوهم إلى عبادة الله وحده حق، قال تعالى: ﴿وَكُلًّا نَقُصُّ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الرُّسُلِ مَا نُثَبِّتُ بِهِ فُؤَادَكَ وَجَاءَكَ فِي هَذِهِ الْحَقُّ وَمَوْعِظَةٌ وَذِكْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (يوسف:١٢٠).

والقرآن الكريم حق، قال تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٢) أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ لِتُنْذِرَ قَوْمًا مَا أَتَاهُمْ مِنْ نَذِيرٍ مِنْ قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ﴾ (السجدة:٢-٣)، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا يُتْلَى عَلَيْهِمْ قَالُوا آمَنَّا بِهِ إِنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّنَا إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلِهِ مُسْلِمِينَ﴾ (القصص:٥٣).

والبعث ويوم القيامة حق: قال تعالى:﴿ذَلِكَ الْيَوْمُ الْحَقُّ فَمَنْ شَاءَ اتَّخَذَ إِلَى رَبِّهِ مَآبًا﴾ (النبأ:٣٩).

ووعد الله ووعيده حق، قال تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يُوَفِّيهِمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾ (النور:٢٥)، قال الزحيلي (٢٠٠٩): "أي في ذلك اليوم يوفيهم الله حسابهم أو جزاءهم على أعمالهم، ويعلمون أن وعد الله ووعيده وحسابه هو العدل الذي لا جور فيه" (ج٩، ص٥٢٨).

فكل ما جاءت به الشريعة الإسلامية من العبادات والتشريعات الثابتة المحكمة أو الأمور الغيبية التي لا يدركها العقل ولا الحواس، هي حقائق شرعية تستلزم الإيمان بها وتطبيقها والدعوة إليها وتحصيلها.

٢- حقائق ناشئة (توفيقية)، ويُقصد بها تلك الحقائق المكتسبة من تفاعل الإنسان مع ما حوله من الطبيعة أو المعارف، وهي بلا شك حقيقة واحدة ولكن إدراك الناس لها يختلف باختلاف أفكارهم وطرقهم وأدواتهم وفهمهم، فهذه حقائق مصدرها إنساني اجتهادي، ولكن الحقائق فيها مطلقة في ذاتها، نسبية في إدراك الناس بها.

وأعلى ذلك ما يحصل في تفسير النصوص الشرعية في الكتاب والسنة، من الأمور الظنية القابلة للاجتهاد، فالخلاف فيها مسوغ إذا كان اختلاف توافق وتنوع لا اختلاف تضاد، وإلا فإنه ينبغي الرجوع إلى الحق الذي تسنده النصوص الشرعية وفق منهج السلف الصالح، فالصحابة رضوان الله عليهم اختلفوا

في فهم مراد النبي صلى الله عليه وسلم في مواقف عديدة، فعن ابن عمر رضي الله عنهما قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك. فذُكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يعنف واحدًا منهم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٤١١٩، ص١٠١١).

وأصل الاجتهاد في مسائل الفقه قائم على الصواب والخطأ في الوصول إلى الحق الواحد الثابت، فما وافق الحق فهو صواب، وما خالفه فهو خطأ، ولا يُعنّف صاحبه، بل له أجر الاجتهاد، فعن عمرو بن العاص رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٧٣٥٢، ص١٨١٤).

وأما في المسائل الكونية والعلوم التجريبية وغيرها، مما ليس فيه نص شرعي ثابت محكم، فالحقيقة فيها واحدة أيضًا، وتختلف إدراك الناس لها ومعرفتهم بها، بقدر ما يملكون من الأدوات والقدرة على استجلائها، وبقدر ما تمكنه عقولهم من إدراكها، والأصل فيها هو التفكر وإعمال العقل، قال تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (العنكبوت:٢٠)، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ (الأعراف:١٨٥)، وقال أيضًا: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ (يونس:١٠١)، فالآيات صريحة في وجوب التفكر والتدبر، والاستدلال بها على الحقائق والوصول إليها، ولأنه لا يمكن الجزم بالوصول إلى الحقيقة المطلقة في الأمور التجريبية والفكرية؛ فإن الإنسان مأمور بالعمل دائمًا على إعمال العقل والبحث عن الحكمة والحقيقة فيها، فهي وإن كانت مطلقة الذات إلا أن إدراكنا النسبي لها هو دعوة للاستمرار والبحث والتقصي.

٢- الحرية:

كان موضوع الحرية أحد المواضيع التي شغلت المفكرين الغربيين قديمًا وحديثًا، والانشغال بهذا الموضوع ممتد جذوره من الفلسفة اليونانية، وشامل لجوانب عدة، سياسية واقتصادية ودينية وغيرها.

ويأتي في مقدمة المشتغلين بذلك: جون لوك، والذي كتب في كل مجالات الحرية السابقة، ويمكن إجمال المبادئ التي توصل إليها لوك (١٩٥٩) ودعا إليها في الآتي:

١- البشر جميعًا أحرار ومتساوون في حقهم في الحرية.

٢- الحقوق الطبيعية ليست منحة من أحد وإنما هي من خصائص الذات البشرية.

٣- الناس متساوون في الحقوق والواجبات.

٤- السلطة السياسية تنشأ على أساس التعاقد الاجتماعي المبني على التراضي بين طرفي العقد. (ص١٤٢).

وأكد مل (١٩٤٦) على هذه المبادئ، كما أكد على أن الحرية البشرية ينبغي أن تتضمن حرية الضمير والفكر والحرية المطلقة للرأي، وكذلك حرية السعي خلف الأهداف والرغبات التي تتناسب مع الطباع، وكذلك حرية العمل وحرية اجتماع الأفراد ببعضهم (ص٣٣)، ويرفض أيضًا مبدأ التحكم في معاملات المجتمع عن طريق القهر والسيطرة، ويسميها: طغيان الأغلبية، إذ يقول: "الغاية الوحيدة التي تسوغ للناس أفرادًا أو جماعات التدخل في حرية الفعل لأي عضو هي: حماية أنفسهم منه، وذلك بمعنى أن الغرض الوحيد الذي تستخدم فيه السلطة بطريقة مشروعة ضد الفرد، هو منعه من الإضرار بالآخرين أو إيذاء غيره" (ص١٢٧).

وقد تمحورت الدراسات والتوجهات الفكرية فيما بعد حول تلك النقاط التي أوردها كل من جون

ستيوارت مل وجون لوك، مشكّلة الإطار العام لمفهوم الحرية في المجتمع الغربي القائم على الليبرالية.

وقد تصدى عددٌ من الفلاسفة الأوربيين للمفهوم الليبرالي للحرية ذاته بالنقد من زوايا مختلفة منهم كارل ماركس وهيجل وفردريك نيتشه وفوكو وغيرهم. غير أنه يجب ملاحظة الخلل الكامن في الأساس الفكري للحرية، أي الليبرالية كمنهج والقائل بأن مصلحة المجتمع ككل ستتحقق حتمًا من خلال محاولة كل فرد تحقيق مصالحه الخاصة، أي دون تدخل الدولة كممثل للمجتمع. وهذا ما أثبت واقع المجتمعات الأوربية خطأه (خليل، دت).

فمثلًا هيجل يرى أن الحرية ليست مجرد شعارٍ يُرفع أمام الممكنات الاجتماعية، "بل يجب أن تتحقق عبر استيعابها لهذه الممكنات، والممكنات الاجتماعية تقضي بأن قدرة الإنسان على العيش حياة تتسم بالحرية مرتبطة بالجماعة السكانية التي ينتمي إليها" (صافي، ٢٠٠٤)، فهيجل يؤسس للحرية الجماعية كمدخل لحرية الفرد نفسه، لكن هيجل لم يتوقف عند الجماعة، بل توسع ليؤكد أن الانتماء للدولة هو ما يمد الفرد حقيقته واستقلاليته.

أما في الإسلام، فإن الإنسان خُلق حرًا، والناس كلهم أحرار، ليسوا بعبيد لأحد، وإنما هم عبيد لمن خلقهم، وهو الله عز وجل، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهِ عِبَادَهُ يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾ (الزمر:١٦)، وعن عروة بن الزبير رضي الله عنهما قال: "أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيا مواتًا فهو أحق بها، جاءنا بهذا عن النبي صلى الله عليه وسلم الذين جاءوا بالصلوات عنه" (أبو داود، ١٤٢٤، رقم الحديث:٣٠٧٦، ص٥٥٣)، وقال عمر رضي الله عنه: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا" (ابن الجوزي، دت، ص٩٧)، فإذا أصبح الإنسان مكرهًا مجبرًا فاقدًا للإرادة، أُعفي من المسائلة والمحاسبة، فعن أبي ذر الغفاري رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله قد تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه" (ابن ماجة، دت، رقم الحديث:٢٠٤٣،

ص٦٥٩).

والحرية منحة من عند الله عز وجل للإنسان يتصرف كما يريد في حدود المباحات، فيأكل ما يريد، ويلبس ما يريد، ويتنقل ويمتهن ويعمل كيفما يريد، وكذلك يرتبط بمن يشاء، فيتزوج من يريد ويصادق من يريد، فالإسلام أقر كل تلك الحريات من أجل العيش الكريم، قال تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ (الأعراف:٣٢)، قال القرطبي (٢٠٠٣): "ومجاز الآية: قل هي للذين آمنوا مشتركة في الدنيا مع غيرهم، وهي للمؤمنين خالصة يوم القيامة" (ج٧، ص١٩٩).

وهذه الحرية لله عز وجل وحده هي من تحرر الإنسان من العبودية للبشر أو الأنظمة أو القوانين الوضعية الجائرة، وكذلك تحرره من الأفكار المقولبة والجاهزة، والتي تضع قيودًا معنوية أشد من القيود الحقيقية التي تكبل الإنسان وتقيده في بوتقة واحدة، ولا حدود لحرية الإنسان إلا تلك الحدود التي حدها الإسلام، حفظًا له ولغيره، وتحقيقًا للمصلحة العامة والخاصة، وفي مسار متوازن تصون كرامته وتحفظ حقوقه.

وكما أقر الإسلام للإنسان حريته، فهو لم يكرهه على الدخول في الإسلام واعتناقه، بل أقر له البقاء على دينه مع ضرورة تنبيهه إلى عاقبة ذلك من الوعيد الشديد والعقاب الأخروي، وإلى ضرورة القيام بما يمليه هذا القرار من التبعات والمسئوليات، كدفع الجزية وعدم الدعوة إلى دينه وغيرها، قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة:٢٥٦)، "أي: لا تكرهوا أحدًا على الدخول في دين الإسلام، فإنه بيّن واضح جلي، دلائله وبراهينه لا يحتاج إلى أن يُكره أحد على الدخول فيه، بل من هداه الله للإسلام وشرح صدره ونوّر بصيرته دخل فيه على بينة، ومن أعمى الله قلبه وختم على سمعه وبصره فإنه لا يفيده الدخول في الدين مكرهًا مقسورًا" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٢، ص٤٤٤).

كما أمّن الإسلام للمسلمين حرية العبادة، لا بمعنى أنه يحق لهم ترك الواجبات أو فعل المحرمات، وإنما الالتزام بذلك مع فعل ما يستطيعونه من المستحبات وترك المكروهات، وهم مأمورون بالمسارعة في الخيرات، قال تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (البقرة:١٤٨)، وكثرة المستحبات والسنن تتجاوز قدرة الإنسان على الإتيان بها جميعًا، بل له حدود وقدرة واستطاعة تتوقف عليها محاسبته ومسائلته، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِأَنْفُسِكُمْ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (التغابن:١٦)، "أي: جهدكم وطاقتكم" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج١٤، ص٢٤)، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٧٢٨٨، ص١٨٠٠).

فالإنسان لا يدرك ولا يطيق فعل كل المستحبات وترك كل المكروهات، بل وفي العبادات المشروعة فإنه يميل إلى بعضها ويستحسنها، ويألف فعلها دون كبير عناء أو مشقة، "فقد كانت أحوال المتعبدين من السلف مختلفة، فمنهم من كان يغلب عليه حالة التلاوة، حتى يختم في يوم ختمة، أو ختمتين، أو ثلاثًا، وكان فيهم من يكثر التسبيح، ومنهم من يكثر الصلاة، ومنهم من يكثر الطواف بالبيت" (المقدسي، ١٩٩٨، ص٦٦).

والإسلام لا يفرض على الإنسان نمط تفكير محدد أو يمنعه من منحة ساقها الله إليه، وميّزه بها عن ما سواه، فمنح الإنسان حرية التفكير، بل دعاه إلى تحرير عقله وفكره من موروثات قديمة قائمة على اتباع الآباء في عبادة غير الله عز وجل، ولا أدل على هذه الحرية الفكرية من الاختلاف الفقهي والمذهبي الناشئ من اختلاف العلماء في قدرتهم على فهم النص الشرعي وتحليله، لكن الإسلام يصون العقل ويحميه من أن

يجادل فيما ليس له به علم، أو لا تصل قدرته إلى اكتشافها وإدراكها، ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان يأتي أحدكم فيقول: من خلق السماء؟ فيقول: الله عز وجل. فيقول: من خلق الأرض؟ فيقول: الله. فيقول: من خلق الله؟ فإذا أحس أحدكم بشيء من ذلك فليقل: آمنت بالله وبرسله" (ابن حنبل، ١٩٩٧، رقم الحديث:٨٣٧٦، ص١١٠).

٣- العدالة:

أحدث كتاب جون رولز (نظرية في العدالة) تأثيرًا كبيرًا في الفكر الليبرالي الحديث، وذلك من خلال تصديه لواحدة من أعقد المشكلات التي تواجهها الليبرالية الحديثة، وعند رولز تقوم مبادئ العدالة التي يحصل الإجماع عليها، على مبدأين أساسيين:

١- أن لكل فرد الحق في التمتع بالحد الأقصى من الحرية على أن يقر للآخرين بحق مماثل.

٢- العدالة التوزيعية، بمعنى أن اللامساواة بين أعضاء المجتمع غير مقبولة إلا في حال كانت لصالح الأقل حظًا. (أبو حلاوة، دت، ص٥١).

ويظهر أن سعي المفكرين الغربيين لتحديد مفهوم العدالة يصطدم بعقبة التقسيم العادل للثروات، أو العدالة الاقتصادية، لكن العقبة الكبرى هي رؤية بعض المفكرين الذين يرون أن الجمع بين العدالة والحرية ضرب من الخيال، خصوصًا وأن الحرية لا تجد ضابطًا حقيقيًا في التنظير الغربي، حيث يرون أن: "الحرية والمساواة، العفوية والأمن، السعادة والمعرفة، الرحمة والعدالة، قيم عليا، على الإنسان أن يبحث عنها كل واحدة على حدة، مستقلة بعضها عن بعض، إذ لا يمكن إشباعها جميعها في الوقت نفسه، بل لا بد من الاختيار" (صادقي، دت).

وقد لخص رولز كل محاولات المفكرين الغربيين ونظرياتهم حول مفهوم العدالة في كلمة واحدة:

(إنصاف) بحكم اسم كتابه (العدالة بصفتها إنصافًا)، ليقدم الصورة الحقيقية لمجمل تلك الأفكار والدراسات حول العدالة، والتي تقلصت إلى أن تكون مجرد اكتفاء بضبط القيم الإجرائية داخل الدولة (ولد أباه، ٢٠٠٨).

أما في الإسلام، فإن العدل هو أحد القيم الأساسية التي جاء بها، وأكدها وحث عليها، وحذر من نقيضها.

والإسلام في ذلك هو امتداد لما سبقه من الرسالات، فكلها قامت على العدل والقسط، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد:٢٥)، أي: "وأنزلنا معهم الميزان، أي العدل في الأحكام، أي أمرناهم به، ليتبع الناس ما أمروا به من الحق والعدل، وتقوم حياتهم عليه، فيتعاملوا بينهم بالإنصاف في جميع أمورهم الدينية والدنيوية، فهم الحراس على تنفيذ الأحكام واحترام الشرائع واتباع الرسل" (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج١٤، ص٣٥٨)، وقال ابن كثير (٢٠٠٠): "(وَالْمِيزَانَ) وهو: العدل. قاله مجاهد، وقتادة، وغيرهما. وهو الحق الذي تشهد به العقول الصحيحة المستقيمة المخالفة للآراء السقيمة" (ج١٣، ص٤٣٢)، وقال الطبري (٢٠٠١): "الميزان: ما يعمل الناس، ويتعاطون عليه في الدنيا من معايشهم التي يأخذون ويعطون، يأخذون بميزان، ويعطون بميزان، يعرف ما يأخذ وما يعطي" (ج٢٢، ص٤٢٤).

ويمكن تعريف العدل بأنه: "مصدر بمعنى العدالة، وهو: الاعتدال والاستقامة، وهو الميل إلى الحق" (الجرجاني، ١٩٨٥، ص١٥٢)، وفي معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية: "العدل هو ما يطابق الحق، ويتنزه عن التحيز بإعطاء كل ذي حق حقه، ويهتدي به القضاة في أحكامهم" (بدوي، ١٩٨٦، ص٢٣٢).

والعدل في الإسلام لا يختص بقوم دون قوم أو دين دون دين، ولا يُمنح بما يُقابل به سواء كان عدلًا أو ظلمًا، وإنما يُمنح ابتداءً، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا

يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (المائدة:٨)، أي: "فقوموا بحقه، واشهدوا بالحق من غير ميل إلى أقاربكم، وحيف على أعدائكم. (وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ) على ترك العدل وإيثار العدوان على الحق" (القرطبي، ٢٠٠٣، ج٦، ص١٠٩). فلا يمنع صاحب الحق من العدل مع ظالمه، وإن أصابه منه ما أصابه، والحق والعدل أولى بالاتباع فيما أحب الإنسان وكره، ومع من وافقه في المعتقد والدين أو خالفهم فيه.

ويقدم لنا الإسلام صورًا كثيرة في إقامة العدل وإقراره، وكيف أن حكم الإسلام نافذ بالعدل في كل أمر، دون أي اعتبار لجنس أو لون أو دين أو معتقد، فمن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لأسامة بن زيد رضي الله عنهما عندما تشفّع للمرأة المخزومية التي سرقت: "أتشفع في حد من حدود الله"، ثم قام فاختطب ثم قال: "إنما أهلك الذين قبلكم، أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٣٤٧٥، ص٨٦١)، فلا فرق بين الغني والفقير، ولا الشريف ولا البسيط من الناس، كلهم أمام ميزان الحق سواء.

والعدل في الإسلام لا يرتبط بجهة أو مؤسسة أو هيئة تنفيذية، بل يرتبط بالإنسان نفسه كقيمة أخلاقية ومبدأ ينبغي أن يلتزم به، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء:١٣٥)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "يأمر تعالى عباده المؤمنين أن يكونوا قوامين بالقسط، أي بالعدل، فلا يعدلوا عنه يمينًا ولا شمالًا، أن لا يأخذهم في الحق لومة لائم، ولا يصرفهم عنه صارف، وأن يكونوا متعاونين متساعدين متعاضدين متناصرين فيه" (ج٤، ص٣٠٩)، وقال أيضًا في تفسير الآية:

(وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ) أي: اشهد الحق ولو عاد ضررها عليك، وإذا سئلت عن الأمر فقل الحق فيه؛ وإن كان مضرة عليك، فإن الله سيجعل لمن أطاعه فرجًا ومخرجًا من كل أمر يضيق عليه. وقوله: (أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ) أي: وإن كانت الشهادة على والديك وقرابتك، فلا تراعهم فيها؛ بل اشهد بالحق وإن عاد ضررها عليهم؛ فإن الحق حاكم على كل أحد، وهو مقدم على كل أحد. وقوله: (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمَا) أي: لا ترعاه لغناه، ولا تشفق عليه لفقره، الله يتولاهما، بل هو أولى بهما منك، وأعلم بما فيه صلاحهما. وقوله: (فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا) أي: فلا يحملنكم الهوى والعصبية وبغضة الناس إليكم، على ترك العدل في أموركم وشؤونكم، بل الزموا العدل على أي حال (ج٤، ص ص٣٠٩-٣١٠).

فالآية تقرر أن العدل ليس مجرد قيمة اجتماعية، أو يختص بقوم دون آخرين، بل هو خلق أصيل ينبغي أن يلتزم به الإنسان، حتى في تعامله مع نفسه فضلًا عن والديه وأقاربه، ليس للكراهية أو العصبية أو البغض أو لأحوال الناس فيها اعتبار أو تأثير، ويعضد هذا المعنى ما رواه النعمان بن بشير رضي الله عنهما، قال: "تصدق علَي أبي ببعض ماله، فقالت أمي عَمْرة بنت رواحة: لا أرضى حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فانطلق أبي إلى النبي صلى الله عليه وسلم ليشهده على صدقتي، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفعلت بولدك هذا كلهم؟ قال: لا، قال: اتقوا الله واعدلوا في أولادكم. فرجع أبي فرد تلك الصدقة" (النيسابوري، دت، ج٣، رقم الحديث:١٦٢٣، ص١٢٤٢).

ثم يتجاوز الإسلام الإنسان الفرد إلى تقرير العدل وإلزامه في الحكم والقضاء بين الخلق، ليقرر نظام حكم عادل يقوم عليه، فيقول سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ (النساء:٥٨)، "وهذا خطاب للولاة والأمراء والحكام، ويدخل في ذلك بالمعنى جميع الخلق" (القرطبي، ٢٠٠٣، ج٥، ص٢٥٨)، وقد أجمل الزحيلي (٢٠٠٩) القول في كل جوانب العدل التي جاءت في الآية الكريمة، فيقول:

والعدل: أساس الملك، وأمر تقتضيه الحضارة والعمران والتقدم، وتشيد به كل العقول، وأصل من أصول الحكم في الإسلام، ولا بد للمجتمع منه حتى يأخذ الضعيف حقه، ولا يبغي القوي على الضعيف، ويستتب الأمن والنظام، وأجمعت الشرائع السماوية على وجوب إقامة العدل، فعلى الحاكم وأتباعه من الولاة والموظفين والقضاة التزام العدل، حتى تصل الحقوق لأهلها، وقد وردت آيات وأحاديث كثيرة في الأمر بالعدل، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ (النحل:٩٠) (ج٣، ص١٣٠).

إن قيمة العدل تفترض العدالة المطلقة، إذ أن ضمان الفرد لحقه في التملك والعيش الرغيد والكسب الحلال دون تضييق أو تعدٍ أو تمييز، هو ما جاء به مفهوم العدل، بدون أي تمييز أو عنصرية أو تعصب. وتحدد العدالة صيغة تعايش الإنسان وتواجده في مجتمعه بضرورة التمكن من الحصول على فرص مساوية لغيره، فالعدالة هي: "تعاون الأفراد في مجتمع متحد، يحصل فيه كل عضو على فرصة متساوية وفعلية، لكي ينمو ويتعلم لأقصى ما تتيحه له قدراته" (بدوي، ١٩٨٦، ص٣٨٩)، وإقامة العدل بصورته الحقيقية التي جاء بها الإسلام يحقق معانٍ وقيمًا لا يمكن أن تتحقق في ظل وجود أنظمة وقوانين وضعية، كالتكافؤ والإنصاف مثلًا.

المبحث الثاني: واقع التعددية الثقافية في الغرب

لا يمكن للتعددية الثقافية أن تحقق نجاحًا مطلقًا بأسسها ومبادئها الحالية، إذا أن أكبر عقبة تواجهها هي الاختلاف العميق في الأسباب الداعية إلى تبني التعددية الثقافية، فكل دولة لها أسباب ومبررات، وتحتوي على فئات تختلف عن الدولة الأخرى، كما أن حاجات ومطالب الأقليات وتلك الفئات ليست موحدة أو ذات صبغة واحدة، بل متباينة أيضًا.

ويظهر هذا التباين في التطبيق في عدد من النماذج المطبقة في بعض الدول، ككندا وسويسرا وأستراليا وفرنسا، فكندا تنادي وتفتخر بالتعددية الثقافية، والتي دخلت حيز التنفيذ بموجب قانون صدر في عام ١٩٨٨، وينص القانون على أن الدستور لا يستثني أي شخص ويطبق على جميع الكنديين دون استثناء، كما أن لجميع الكنديين الحق في الاستفادة من هذا القانون ومن الحماية التي يوفرها لهم دون تمييز، وهذا يتضمن الحق بحرية التفكير والمعتقد والدين والاجتماع السلمي والانتساب للجمعيات، كما يعترف القانون بحقوق السكان الأصليين (التعددية الثقافية في كندا، ٢٠١٢).

وقد صاغ الساسة في كندا نظم البلاد على أساس قائم على التعددية والقبول بكل أشكال التنوع، "ويكمن الفرق بين هذه الدول التعددية والنظم الجمهورية الأخرى، في أن نموذج التعددية الثقافية يعطي أولوية للتنوع، في حين تقوم النظم الجمهورية الأخرى بتهميش الفوارق العرقية، وإعطاء الأولوية لما يمكن تسميته بالثقافة المؤسِّسة (أي ثقافة المجتمع الأصلي أو ثقافة الأغلبية)" (بن جماعة، ٢٠١٠).

وبرغم تركيز كندا على محاولة استيعاب كل الأطياف الممكنة من المهاجرين والقادمين إليها، إلا أنها تأخذ في اعتبارها بعض المعطيات كنزعة الكيبكيين إلى الانفصال، فتوجه نداءً إلى المهاجرين عبر وزير الثقافة ماكا كوتو، إذ يقول: "إن التنوع الثقافي هو جل ما نتمناه وهو هنا لإثراء المجتمع الكيبكي غير أننا

لا نشجع المهاجرين أن يبقوا على حدة أو منعزلين بل أن ينضموا إلى الأمة الكيبكية أو الشعب الكيبكي" (التعددية الثقافية في كندا، ٢٠١٢).

أما سويسرا فهي تنتهج نظامًا اتحاديًا فيدراليًا، "والفيدرالية الحالية تجمع ٢٦ كانتونًا، لكل كانتون دستوره وحكومته وبرلمانه ومحاكمه وقوانينه، التي تتوافق مع القوانين الفيدرالية للدولة، وتتميز سويسرا بالتعددية الثقافية، فهي تشكيلة من شعوب صغيرة، ولغات، وديانات، وعقليات، وعادات مختلفة" (مفكرة الإسلام، ٢٠٠٥).

ولا تتدخل الحكومة الاتحادية الفيدرالية في الشئون الداخلية للولايات، وتجعل الأمن والسلم الاجتماعي في رأس الأولويات، وهو ما تؤكده أيضًا القرارات القضائية، حيث تؤكد على أنه "إذا تعارضت الحرية الفردية مع الأمن والسلم الاجتماعيين فيجب تقييد الحرية الفردية لمصلحة الأمن والسلم الاجتماعيين" (الأمجد، ٢٠٠٩)، كما أنه ولتنظيم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والولايات فقد تكفلت السلطات الاتحادية بوضع تَعرِفة خارجية مشتركة للولايات، "وضمنت الجنسية السويسرية حرية تنقل الأشخاص، وحصلت السلطات الاتحادية -علاوة على امتيازاتها في الشؤون الخارجية والعسكرية والنقدية- على صلاحية توحيد الأوزان والمقاييس وإقامة بنى تحتية وطنية، ومقابل هذه التحفظات، احتفظت الكانتونات بصلاحيات حاسمة في مجال التشريع، في الشؤون المدنية، الجزائية، التجارية، والاجتماعية، وكذلك فيما يتعلق بمهام الشرطة، والعدلية أو التربية" (الأمجد، ٢٠٠٩).

ورغم ذلك، تعاني كثير من دول أوروبا وكندا مشكلة فيما يتعلق بقضايا الحقوق والحريات والبنية الثقافية للدولة، بينما في أمريكا تشكل فئات أخرى كالأمريكيين الأفارقة والسكان الأصليين؛ مشكلة مغايرة بعض الشيء.

فمنذ أواخر السبعينات من القرن العشرين وفي أمريكا تحديدًا، اتجه بعض منظري العلوم التربوية إلى

ضرورة تبني إسهامات الشعوب غير الأوروبية في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، ثم توسع هذا التوجه ليشمل القيام بتغيير المناهج الدراسية لكي تعكس تنوع المجتمع الأمريكي، في سبيل توسيع نطاق الهوية الأمريكية.

ولذلك، فإن أمريكا تسودها وحدة فكرية علمانية موحدة، ومعيار علماني عقلاني مادي واحد، وهذه الوحدة تشترط التخلي عن الخصوصية الدينية والإثنية من أجل زيادة فرص الحراك الاجتماعي، وهذا وإن كان يُظهر تنوعًا سطحيًا، إلا أن تأثير بوتقة الصهر تُنسي عديد الفئات والأقليات تاريخها وتراثها وهويتها (المسيري، ٢٠٠٧).

ولأن السود لا يستطيعون التخلي عن لونهم، كما أن اليهود ملتزمون تمامًا بهويتهم اليهودية، وبسبب تأثير الجماعات المهاجرة خصوصًا من الصين وأمريكا الجنوبية؛ فإن سياسة الصهر تراجعت لتفسح المجال لسياسة أخرى لا تقل أحادية عن سابقتها، "إذ إنه أصبح من الممكن الاحتفاظ بالميراث الإثني أو حتى الديني القديم في الحياة الخاصة طالما أن هذا لا يتعارض مع مقدرة الشخص على الأداء الكفء في الحياة العامة أو مع المنطلقات العامة للجميع، بل ويمكن الاحتفاظ بالهويات الإثنية والدينية في الحياة العامة طالما أن ذلك لا يتعارض مع الولاء الأساسي للدولة (ذلك المطلق الذي يلتف حوله العلمانيون)" (المسيري، ٢٠٠٧).

أما في أوروبا، فقد تراجع خيار التعددية الثقافية مؤخرًا، وذلك من أجل تعزيز الثقافة الأساسية للدولة فمثلًا "تُستخدم في فرنسا عبارة (الفرنسة)، وفي ألمانيا (الجرمنة)، وفي بريطانيا (البرنطة) بمعنى الحرص على ولاء الجماعات الثقافية المختلفة للأمة البريطانية" (التعددية الثقافية في مهب السياسة، ٢٠١١)، بينما اتجهت فرنسا إلى إنشاء وزارة للهوية تُعنى بصون الثقافة الفرنسية وتحرص على أن تكون عمادًا للهوية الفرنسية.

وترى بعض الأوساط البريطانية المعادية للأحادية الأخلاقية أن الجهات الرسمية تستخدم التعددية الثقافية كـ "شعار لفظي يُخفي ممارسات التمييز العنصري بكافة أشكاله، سواء في التعليم أم في السكن أم في العمل" (التعددية الثقافية في مهب السياسة، ٢٠١١).

كما حذر رئيس لجنة المساواة العرقية في بريطانيا تريفور فيليبس من ازدياد الانفصال بين الفئات العرقية المختلفة في بريطانيا، وأكد على أن بعض المناطق في بريطانيا آخذة في التحول إلى مناطق منعزلة. (عبدالباقي، ٢٠٠٩).

وقد تعاقب كل من أنجيلا ميركل مستشارة ألمانيا، ورئيس الحكومة البريطانية ديفيد كاميرون، ثم الرئيس الفرنسي نقولا ساركوزي؛ ليعلنوا للملأ تخليهم عن سياسة التعددية الثقافية كعقيدة للقارة الأوروبية، إذ صرحت أنجيلا ميركل في أكتوبر ٢٠١٠ بقولها: "إن مقولة التعدّد الثقافي التي بموجبها نعيش هكذا ببساطة بعضنا إلى جانب بعض، ونحترم بعضنا بعضًا، باءت بفشل ذريع"، ثم صرّح ديفيد كاميرون رئيس الحكومة البريطانية، في فبراير ٢٠١١، بقوله: "بمقولة تعدّدية ثقافة الدولة شجَّعنا ثقافات مختلفة على أن يعيش كل منها حياةً منفصلةً، معزولةً عن باقي الثقافات وخارج السياق الثقافي الأساس. لم يتمكن أيّ من هذه الثقافات من تقديم رؤية للمجتمع الذي ترغب في الانتماء إليه" (التعددية الثقافية في مهب السياسة، ٢٠١١).

كما صرّح الرئيس الفرنسي نقولا ساركوزي في فبراير ٢٠١١ كذلك، بقوله: "التعدّدية الثقافية إخفاق تام. الحق، أننا في ديمقراطياتنا كافة، انشغلنا كثيرًا بهوية القادم إلى بلادنا، ولم ننشغل بما فيه الكفاية بهوية بلادنا بالذات"، ويذهب الرئيس الفرنسي أبعد من ذلك فيقول في شرحه لموقفه من التعددية الثقافية، بأنه "على أي قادم أو قادمة إلى فرنسا "الذوبان" في المجتمع الموحد، إذا رفض ذلك فهو ليس مرحبًا به في فرنسا" (الصلح، ٢٠١١).

ولم يقتصر الأمر على هذه الدول، بل لا تزال تظهر في عديد دول أوروبا صورًا من الممارسات العنصرية التي لا تتوافق مع روح التعددية وقيمها التي يُنادى بها، ففي فنلندا مثلًا يقوم حزب الفنلنديين الحقيقيين وبمآزرة الآلة الإعلامية بدور في رفع وتيرة مثل هذه الممارسات، كما تشترك الأحزاب في إظهار قلقها من انتشار الإسلام، ناهيك عن التقارير الأمنية التي تشير إلى ارتفاع جرائم الكراهية الدينية (الألوكة، ٢٠١١)، بل "واتخذت البلدان الأوروبية إجراءات لعرقلة الهجرة المتسارعة من دول العالم النامي، وارتفعت أسهم الأحزاب والاتجاهات اليمينية المحافظة التي حملت المهاجرين والطوائف الثقافية المغايرة مسئولية التدهور الاقتصادي وتراجع معدلات النمو، والجريمة المنظمة" (السبع، ٢٠١١)، وقد ظهرت آثار تلك الدعوات والحملات على الواقع المعاش من خلال استصدار قوانين مثل: حظر بناء المآذن في سويسرا، وحظر النقاب في الأماكن العامة بفرنسا وبلجيكا.

وهذه التوجهات الرسمية والمؤسساتية للدول الغربية لم تكن وليدة اللحظة أو أمرًا مفاجئًا أو خارجًا عن السياق الحقيقي والفعلي لما يدور على أرض الواقع، وبعيدًا عن الشعارات والمزايدات والشكليات؛ فإن سياسة التعددية الثقافية في الغرب لم تتجاوز يومًا حدود الوطن نفسه، بل حتى داخله كانت دائمًا ناقصة أو تستخدم كغطاء لسياسات الدمج القسري.

> ويرى عدد كبير من السوسيولوجيين الأوروبيين أن سياسة التعدّد الثقافي في أوروبا لم تتحوّل إلى واقع قائم بل بقيت صورة شكلية. فقد آلت مسألة التعدّد الثقافي إلى اعتراف شكلاني لفظي بالتعدّد الثقافي وسلوك فعلي بالتمييز الثقافي القائم على المركزية الثقافية. لذا، لا بدّ من التمييز بين مسار سياسة الدمج القسري التي استخدمتها الحكومات الأوروبية وسلوك الأوروبيين العفوي في التعامل مع المهاجرين (التعددية الثقافية في مهب السياسة، ٢٠١١).

وبحسب أوغلو (٢٠٠٥) فإن عددًا من الأحداث وبالأخص أحداث الحادي عشر من سبتمبر

٢٠٠١ أدت إلى تراجع الغرب عن القيم التي جنى من خلالها الكثير من المكاسب، ويشير إلى أنه يعتقد أن "أكبر خطوة ألقاها الغرب إلى الوراء تتمثل في تخليه عن القيم التي أطلق عليها اسم التعددية الثقافية والتنوع الثقافي".

الليبرالية التي ساهمت بشكل فاعل في بناء الدولة الحديثة؛ خالفت مبادئها القائمة على الحرية والعدالة، حيث ساهمت في ترسيخ هيمنة الأكثرية واستحواذها على الدولة، مدفوعة برغبتها في المحافظة على هويتها الثقافية، ونزوعها إلى الرغبة في الاستمرار.

ويُنشِئ هذا الوضع رغبة الفئات والجماعات الثقافية الأخرى الاستحواذ على الدولة وإصباغها صبغتها الثقافية، وإدارة عمليات الإنتاج والتوزيع.

ويرى مجيد (٢٠١٠) "أن مشروع بناء الدولة–الأمة في الوقت الذي يستهدف فيه بناء أمة ما، فإنه يهدف في عين الوقت إلى هدم أمة أخرى أو ربما أمم أخرى، لأن السياسات المعتمدة في هذا المشروع تصب نظريًا وعمليًا في خدمة هوية جامعة تتمثل في ثقافة الأكثرية المهيمنة" (ص٩٩).

ويتضح مما سبق، أن ثمة تباينًا كبيرًا لدى الغرب في نظرته للتعددية الثقافية كمفهوم، وفي موقفه منها كممارسة.

وبمعنى آخر، فإنه برغم إعلان فشل سياسة التعددية الثقافية من قبل رؤساء كبار الدول الغربية، إلا أن واقعية التعددية الثقافية لا تزال موجودة داخل تلك الدول، هذا الواقع ليس هو الواقع المفترض أو المثالي للتعددية الثقافية ولا للتعايش السلمي بين الجماعات والفئات، لكنه كان كافيًا بدرجة كبيرة للأهداف التي قامت من أجلها الدولة القومية في بسط سيادتها على الأطراف والفئات والجماعات المتمايزة.

وهذا ليس ضمانًا كافيًا لتلك الدول على إمكانية الاستمرار في تلك السياسات، بل أن إرهاصات عديد من الأحداث حول العالم تظهر شيئًا فشيئًا هشاشة هذا البناء، وهو ما دعا رؤساء تلك الدول إلى

تبني سياسات أخرى من أجل الحفاظ على الوحدة القومية لكل دولة، وإلى إعلان فشل سياسات التعددية الثقافية في استيعاب كل تلك المكونات الثقافية.

وبرغم اضطراب الفكر الليبرالي في تنظير قيم أساسية مهمة لتحقيق تعددية حقيقية كالعدالة والحرية، فإن الفارق كان كبيرًا بين التنظير والتطبيق، وهو ما زاد من الهوة بين الثقافات.

هذه الهوة لا تظهر بوضوح في الوضع الطبيعي، أي في الحياة العامة الطبيعية، ولكنها تظهر وبقوة في الأحداث السياسية والاجتماعية، وبشكل أكبر في الأحداث الدموية والعنيفة.

ففي الحياة الاعتيادية تغطي القيم الإنسانية المشتركة وهموم العمل والكسب على كثير من الأنماط والموروثات الثقافية، والتي تُستدعى إلى الواجهة في اللحظات الحرجة والصعبة، لتُظهر تمايز وتباين تلك الثقافات واختلافها في نظرتها وقيمها وموروثاتها.

لقد سادت التعددية الثقافية في الغرب كمفهوم، لكنها غابت كواقع حقيقي ممارس على الأرض لأسباب عدة يوضحها العنصر التالي.

- أسباب فشل سياسات التعددية الثقافية في الغرب

تقتصر معالجة الدول الغربية لموضوع التعددية الثقافية في تأطيرها داخل الدولة والوطن، ومن أجل الدولة والوطن، ولكنها تتجاهل أو يقِل اهتمامها بهذا الموضوع في تعاملها مع التنوع الثقافي خارجه.

ورغم ذلك فإن واقع سياسة التعددية الثقافية في الغرب، ومن خلال تصريحات قادة كبار دوله، تثبت أن هذه السياسة فشلت ولم تحقق ما كان يصبوا إليه قادة ومسيروا تلك الدول.

وبقدر ما يدعي الغرب قدرته على النجاح في احتواء الفئات الثقافية المتباينة، وتحقيق القدر الكافي من إمكانية التعايش السلمي بين هذه الفئات، إلا أن تلك الدول كانت ولا تزال تعاني من تصدعات

وتشققات على مستوى القبول بالتعددية داخل المجتمع الواحد (الوطن) فضلًا عن خارجه.

ويمكننا إجمال أسباب فشل سياسة التعددية الثقافية في الغرب في النقاط التالية:

١- الاضطراب الفكري:

تعجز المحاولات والجهود الفكرية في أوروبا عن وضع تصور عام صحيح للتعامل مع قضية التنوع الثقافي في داخل الدولة نفسها، فمن حيث النشأة لا تزال هذه القضية ليست ذات جذور فكرية عميقة في الاتجاهات الفكرية المعاصرة في أوروبا، ومن حيث تطور الواقع وانبعاث مزيد من الثقافات التي تفرض وتُوجِد متغيرات متجددة على الواقع؛ فإن هذه الليبرالية التي قامت عليها تلك الدول اتخذت موقف الدفاع عن البناء الذي شيدته الأكثرية هروبًا من حتمية الصراع أو انطماس الهوية القومية لتلك الدول.

ويختلف المفكرون في تفسير دواعي تطبيق سياسات التعددية الثقافية، كما يختلفون في إمكانية تحقيقه، فيذهب فريق من اليسار الاشتراكي إلى استحالة تحقيق التعددية الثقافية في ظل وجود تعددية طبقية اقتصادية قائمة على اللامساواة، ولذلك يتساءل جاكوب (٢٠٠١) مستغربًا: "ما الذي يعنيه التعدد الثقافي في غياب التعدد الاقتصادي" (ص٥٥).

بينما يذهب اليمين الليبرالي إلى الاعتقاد كما يقول باتريك ويست؛ بأن فكرة التعددية الثقافية قد "عملت وحسب في السنوات الأخيرة على تقسيم السكان إلى جماعات إثنية متنافسة، بحيث لم تعد أية جماعة منها تشعر بأنها تتقاسم مع غيرها روابط مشتركة" (مجيد، ٢٠١٠، ص١٩٣).

وينحو هذا التخوف منحًا أشد حدة عند اليمين الليبرالي الأمريكي الذي يتصور أن دعاة التعددية الثقافية يستهدفون التقليل من شأن الثقافة الأمريكية وتفكيكها، كما يظنه أرثر شيلزنغر (مجيد، ٢٠١٠، ص١٩٥).

وبعض المفكرين الغربيين يرى أن التعددية الثقافية وإقرار حقوق الأقليات تهدد المثل العليا لحقوق الإنسان كالمساواة بين الجنسية وحرية الاعتقاد وغيرها، كما يرون أنه تهديد لقيم الليبرالية التي يدعونها، فإيلين فينكلكروت مثلًا ترى أنّ احتضان الأمم المتحدة فكرة التعددية الثقافية تضمّن التخلي عن الفكرة الكلية العامة لعصر التنوير لمصلحة النسبية الثقافية (كيمليكا، ٢٠١١، ج١، ص٢١).

ومن هنا يتضح شدة وحدّة الاختلاف في التنظير لتقبل الثقافات المغايرة ضمن نسيج دولة قومية، فبينما يتجه فريق إلى استحالة تحقيق تعددية حقيقية؛ يذهب آخرون إلى التحذير من خطورة التعددية الثقافية على ما هو أهم، وهو الولاء والانتماء للدولة والوطن.

٢- التكريس لأحادية فكرية:

يؤكد أنصار التعددية الثقافية في الغرب على "أن فكرة كون الدولة الديمقراطية الليبرالية دولًا حيادية من الناحية الإثنية الثقافية إنما هي فكرة باطلة بصورة واضحة" (مجيد، ٢٠١٠، ص١٥٦)، فهذه الدول قد دشنت فعلًا توحيد لغة واحدة مشتركة وانتماءً إلى مؤسسات اجتماعية لا تراعي التعددية، وذلك في سبيل صهر كل الثقافات في بوتقة ذات صبغة واحدة هي الدولة أو الوطن.

ولا يزال الغرب يعيش أزمة حقيقية "تتستر بالتعددية لتكريس لأحادية فكرية تتخذ أشكالًا مختلفة بحسب المرحلة الزمنية التي يعيشها العقل الغربي ... فالذهنية الغربية تتحرر من السلطة الكنسية لتقع فريسة في قبضة الدولة القومية" (بركات، ٢٠١٠).

ولذلك بنت تلك الدول القومية قيمها الجديدة على مبادئ علمانية مادية بحتة، لكنها أيضًا أحادية صرفة، نجحت تلك الأحادية إلى حد ما وعبر مؤسساتها في إزالة الفواصل وإلغاء الحدود بين العام والخاص داخل كل قومية، لكنها كانت دائمًا عاجزة عن التصرف أمام أي تعددية، وأمام أي تعددية دينية على

وجه الخصوص، نظرًا لقيامها على مبادئ تستبعدها تمامًا، وهو ما أوجد الخوف من الإسلام تحديدًا "إسلام فوبيا" إثر الأحداث التي تلت الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ (بركات، ٢٠١٠).

ويؤكد هذا الاستفتاء الذي "أجرته صحيفة واشنطن بوست بمناسبة مرور تسعة أعوام على أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والذي أكد أن ٤٩% من الشعب الأمريكي لا يفضلون الإسلام (وليس المسلمين)، كما أكدته النتيجة الصادمة لاستفتاء معهد جالوب حيث أشار إلى أن نسبة ٥٧% من الذين سُئلوا عما يعجبهم في الإسلام، أجابوا بـ (لا شيء) أو (لا أعرف)" (بركات، ٢٠١٠).

لقد ظهر بوضوح أن تقبل الغرب لبعض الفئات الاجتماعية كالمهاجرين مثلًا كان لسبب ضرورة واحتياجات مادية تتطلّبها أسواق تلك الدول، ولكن لم تكن أبدًا قبولًا كاملًا بتلك الفئات –اجتماعيًا وفكريًا وسياسيًا–.

ورغم دعاوي التعددية والمناداة بها؛ فإن تلك الدول لا تأل جهدًا في محاولة صهر كل تلك الأقليات، أو اختلاق هوية موحدة، ولو في جوانب معينة كاللغة مثلًا، إذ أن نجاحها في توحيد مواطنيها تحت علم واحد ونشيد قومي واحد هو صورة مبدئية لمفهوم أكبر حول الرغبة في توحيد القيم الثقافية داخل إطار الوطن، فـ "جميع الأنظمة الغربية الأخرى –بما في ذلك بعض الأنظمة شديد التنوع، والتي تفاخر الآن بتنوعها مثل كندا– كانتْ تستهدف بشكل أو بآخر تقرير لغة قومية وثقافة قومية" (كيمليكا، ٢٠١١، ج١، ص٨٥).

٣– تكريس امتيازات الأكثرية:

سعت أوروبا إلى تطوير قدرتها على امتصاص ما هو غريب عليها من خلال تطوير مفهوم الأقلية، والتي لا توجد إلا في ظل وجود أكثرية، والنسبية في هذا المفهوم هو مصدر المشكلة كما يراها جورمز (دت)

مساعد رئيس الشؤون الدينية التركية، إذ يرى أن "الأكثرية تميل باستمرار الى انتزاع الحقوق والامتيازات التي تتمتع بها من أيدي الآخرين (أي الأقلية). ولهذا السبب يمكن الجزم بأن حقوق الأقلية التي طرحتها أوروبا للرأي العام العالمي بمنتهى الفخر والعظمة ليست في الواقع إلا قانونًا دوليًا يعترف ضمنا بأن ليس هناك أية مساواة بين الأقلية والأكثرية. كما يتضح بأن العالم يسعى إلى حل هذه المشكلة انطلاقا من مفهوم خاطئ بتاتًا".

وهذا التقسيم النسبي لأكثرية وأقلية أوجد مفاهيم غير منضبطة أيضًا، كالتسامح مثلًا، والتي تفترض وجود طرف يصفح ويتسامح مع طرف آخر، ويحتمل وجوده ويحاول التعايش معه.

هذا التصور يوحي بأن أحد الأطراف له حق العيش بكامل الحرية والتصرف، بينما هنالك أطراف دخيلة تحاول استقطاع حقها في البقاء والاستمرار، وهو ما يتضمن وجود علاقة هيمنة، مطلوب فيه من الطرف القوي أن يسيطر على نفسه، ويحد من قدرته على إلحاق الضرر بالآخرين.

وينقل مجيد (٢٠١٠) عن كيمليكا رؤيته بأن نسق بناء الدول هو من يعمل على تجريد الأقليات قوتها على نحو منظم دون انتهاك حقوق الفرد، ويؤكد ذلك بقوله: "والحقيقة هي أن عملية بناء الأمة يمكن أن تعمل على تحطيم الأقلية حتى إذا تمت العملية نفسها بموجب دستور ديمقراطي ليبرالي" (ص١٢٠).

كما يرى كيمليكا أن الرؤية الحديثة لليبرالية تجاه التعددية، هي أنها ترى أن العمل بحقوق الأقلية يزيد المشكلة تعقيدًا، إذ ليس بإمكان تلك الحقوق أن تمنع هيمنة ثقافة الأكثرية، بل قد تؤدي إلى توسيع نطاق الظلم. (مجيد، ٢٠١٠، ص١٤٥).

ولا تزال كثير من الدول الغربية والتي تُظهر التماسك والقوة تعاني من قضية استيعاب تلك المكونات الثقافية المتباينة داخل الوطن، ويظهر ذلك من خلال السجالات الثقافية أو من خلال المشاكل التي تعاني منها بعض الفئات، كالأقليات أو المهاجرين أو السكان الأصليين، وبل ويصل الأمر أحيانًا إلى أبعد من

ذلك، تتمثل في شكل اتخاذ تلك الفئات تدابير نحو استقلال أو انتزاع حكم ذاتي، وقد دللت الأحداث في شرق أوروبا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على ذلك، كما لا تزال بعض الأقليات تسعى إلى ذلك كإقليم كاتلونيا الذي يسعى إلى الانفصال عن أسبانيا، ومعظم الويلزيين في إنجلترا يُساندون الاستقلال الذاتي لويلز، وكذلك مساندة معظم الفرانكفونيين في القسم الغربي من كندا لاستقلال إقليم كويبيك، ويؤيد معظم البورتوريكان في نيويورك الحكم الذاتي لبورتوريكو (رضوان، ٢٠١٢).

٤- النظر بدونية إلى الحضارات غير الغربية:

تفترض الدول المسيطرة أن الحضارات غير الأوروبية غير قادرة على تطوير خلفياتها الثقافية لفهم المؤسسات والمفاهيم الحديثة، وهذا "يمكن أن يقود إلى تجزئة المواطنة الديمقراطية إلى مجموعة متنوعة من الهويات الثقافية الجماعية التي يميل الأفراد إلى منحها ولائهم الأساسي. وهذه التجزئة يمكن أن تؤدي بسهولة إلى صراعات ثقافية. ومن أجل مواجهة هذا التحدي الناتج عن التعددية الثقافية، فإن أمام الديمقراطية خيارات مختلفة. من جهة، يمكنها أن ترفض منح منزلة سياسية مميزة للثقافات المختلفة وبدلا من ذلك تعطي أفضلية لانعتاق الأفراد من ثقافاتهم تلك" (غالي، ٢٠١٠).

إن هذا الاختزال لحق الشعوب والحضارات في نطاق المواطنة وحدها يفرض واقعًا غير متكافئ بين من يدير عملية المواطنة ويضع قيمها ويحدد معالمها وبين بقية الفئات والأقليات التي لا تستطيع التحرك في ظل تلك القيود الموضوعة عمدًا، كما أن افتراض عدم قدرتها على استيعاب وفهم المفاهيم التي يراد فرضها هو مدخل آخر من أجل ممارسة حق الوصاية، وسلب حقهم في المشاركة العادلة.

٥- تمايز الفئات والجماعات الثقافية:

حاجات الفئات والجماعات الثقافية المتمايزة تختلف من فئة إلى أخرى، فخصوصيات السكان

الاصليين ليست هي نفسها خصوصيات المهاجرين أو الأقليات العرقية، بل إن خصوصيات طوائف الفئة الواحدة تختلف من مكان إلى آخر، فالمهاجرين إلى أوروبا مثلًا خصوصياتهم ليست هي نفسها خصوصيات المهاجرين إلى كندا، وتحدد الظروف والأحداث التاريخية والوضع الراهن في أي قُطر؛ نوع المطالبات والاحتياجات لكل فئة ثقافية.

ولذلك فإن وضع مثال أو نموذج واحد وتعميمه، هو أمر غير صائب، فالسياق الفكري الذي يفترض وجود إنسان عصري قادر على إقامة مجتمع عادل، لا يرقى إلى درجة التفاعل الحقيقي مع حقيقة وجود تعقيدات متعددة المستويات للتمايز والتنوع الثقافي، فالقيم في ثقافة ما قد لا تكون هي نفسها في ثقافات أخرى، ولا يمكن اختزال الواقع في صورة نمطية واحدة يحكمها منهج واحد، بل هناك عدة أشكال وصور للتنوع وتتطلب مناهج مختلفة في التقبل والتفاعل.

٦- تحجيم قيم الانتماء للجماعة:

ويتم ذلك من خلال تشجيع الأفراد على التعايش والتفاعل في الحياة كأفراد مستقلين، وقطع أي ارتباط لهم بالجماعة، وذلك من خلال إقرار حقوق الفرد في التملك والتنافس والتصويت والمشاركة الفاعلة في المؤسسات والمنظمات وقطاع الإنتاج.

ورغم ذلك فقد غلبت النزعة الجماعية الفطرية في توجهات الأفراد، كما بقيت بعض الجماعات الثقافية وفية جدًا لمبادئها وقيمها، ولم تتفاعل بشكل كبير مع التحديث الفكري والثقافي، وارتبطت بالأرض أو الوطن الأم، ففي أوروبا لا تزال كثير من الجماعات المهاجرة على ارتباط وثيق بمواطنها الأصلية، وتقاوم الاندماج في هوية الدولة، بل وربما أوجدت مجتمعات منعزلة داخل الدول، وليست هذه هي المشكلة، بل المشكلة في عدم قدرة تلك الدول على تقبل هذا التوجه والتواجد، وتعتبره تهديدًا لوحدة الدولة وتطهيرًا

عرقيًا للأكثرية من أجل تعددية سلبية برأيها (تاونسيند، ٢٠١١).

وينقل المسيري (٢٠٠٧) صورة عن تغييب وفصل الفرد عن مجتمعه الأصل على حساب المجتمع الأمريكي مثلًا، ويشير إلى أن "رقعة الحياة الخاصة آخذة في التآكل هي الأخرى، إذ يغزوها الإعلام والمؤسسات التعليمية المختلفة التي تدافع عن حداثة منفصلة عن القيمة فينخرط الجميع في الحياة الاستهلاكية الأميركية والتمركز حول الذات"

لكن هذا الانصهار ليس كاملًا، إذ أن أفواج المهاجرين لا زالت تتدفق، وتتسبب الخصوصيات الثقافية في انبعاثات ثقافية جديدة، تعيد المشهد السابق وتكرره، بل وتوجد تحديًا متجددًا.

٧- تنامي مظاهر العولمة:

بعيدًا عن التعددية داخل الدولة الواحدة أو الوطن الواحد؛ فإن انتشار وسيادة مظاهر العولمة في معظم دول العالم هو الخطر الأكبر الذي يهدد التعددية الثقافية، وقابلية نمو أشكال وأنماط من الثقافات والخصوصيات الثقافية في ظل العولمة أصبحت موضع شك كبير.

وبرغم تعدد تعاريف ومفاهيم العولمة إلا أنها تتفق على أمر واحد وهو: الدعوة إلى تبني نموذج ثقافي معين، وسيادة النمط الثقافي الواحد، كما تسعى إلى قطيعة مطلقة مع الماضي من خلال تذويب كل الثقافات في الحاضر وباستخدام الأدوات والوسائل المتاحة، وإيجاد قيم استهلاكية عالمية مشتركة (الكنبوري، دت).

وبحكم حجم الدعم الكبير لهذا التوجه من قبل مجموعة الدول الكبرى، فإن كل ما لا يساير هذا التوجه فهو معرض للتهميش والانقراض.

وتمد الأسواق الاقتصادية ووسائل الاتصال الحديثة والانفجار الهائل للمعلومات؛ العولمة بمزيد من

القوة والقدرة على إزاحة ثقافات كاملة من محيطها، وإحلال أخرى هجينة أو مستوردة مكانها، في صورة تشبه الإبادة، لتحل محلها ثقافات أقوى تخدم مصالح فئات ودول محددة.

لقد خلقت تحديات انصهار الثقافات المحلية وربما ضياعها في متاهات الزحام والمنافسة الثقافية الحاصلة بين الدول المتقدمة؛ حالات من التصادم المتزايد بين الثقافات المحلية المستندة على التاريخ والتراث وخصائص البيئة المحلية، وبين الثقافات الوافدة إليها (الشراح، ٢٠٠٢، ص٥٢٤).

وفي أقل تقدير، فإن العولمة أجبرت العديد من الثقافات على تحديث نفسها من الداخل، وعلى الاستعارة الثقافية، من أجل مسايرة ومواكبة العولمة مع الاحتفاظ ببعض الخصوصيات الكافية لتمييزها.

إن ما سبق ذكره يؤكد البون الشاسع بين النظرية والتطبيق لمفاهيم التعددية الثقافية في الغرب، فرغم التباين في التأسيس الفلسفي أو النظري للمفهوم؛ إلا أن الواقع يكشف عن حالٍ أشد تباينًا وتناقضًا، بل ونقضًا لكل قيم التعددية من أجل بضع مصالح أو منافع قومية أو مادية.

وهنا يظهر تميز الإسلام ودعواته الصريحة من أجل بناء مجتمعات تنوعية تعددية لا تتسم بأي تفضيل لأي نزعة كانت، سواء قومية أو لونية أو لغوية، بل ولا يفرض أي نظرة أحادية في قراءة الأحداث والوقائع أو التعامل معها، وهذه المزية اكتسبها من خلال استناده على مصدر تشريعي سماوي، مع الإقرار بوجود الاختلاف وقبول المُسوغ منه.

الفصل الرابع

التعددية الثقافية في الإسلام

المبحث الأول:

منطلقات التعددية في الإسلام

المبحث الثاني:

المبادئ التي تستند إليها التعددية الثقافية في الإسلام

المبحث الثالث:

صور التعددية في الإسلام

الفصل الرابع: التعددية الثقافية في الإسلام

تسعى الدراسة في هذا الفصل، إلى بيان وتوضيح منطلقات التعددية الثقافية في الإسلام، والأسس المبادئ التي تستند إليها، ففي المبحث الأول توضح الدراسة منطلقات التعددية في الإسلام والحكمة منها، وكيفية تسخير التنوع والاختلاف لما فيه خير ونفع البشرية.

وفي المبحث الثاني تتطرق الدراسة إلى ذكر عدد من المبادئ التي استندت إليها التعددية في الإسلام، بالإضافة إلى تلك المبادئ التي تم تحديد موقف الإسلام منها في الفصل السابق، ثم في المبحث الثالث تعدد الدراسة صورًا من التعددية في الإسلام.

مدخل:

يعتبر الإسلام ثقافة قائمة بذاتها، من واقع كونه يعبر عن رؤية متكاملة للكون والإنسان والحياة والوجود والمعرفة والحقيقة، ولا يقتصر مفهومه على الآيات والنصوص والتعاليم والقيم فقط، بل يتجاوزه إلى السلوك والممارسات والأفعال، ويذهب إلى أبعد من ذلك حيث يقدم تصورًا للمستقبل وبناء الأرض وعمارته والاستعداد لحياة ما بعد الموت.

ولا يرتبط الإسلام بمُكوّن ما، كلون أو عرق أو لغة أو موقع، بل أثبت أنه قادر على احتواء كل تلك المكونات بتبايناتها المعقدة، بما يتميز به من خصائص تجعله صالحًا لكل زمان ومكان.

وهذه الصلاحية تبدأ من كون الإسلام دينًا عامًا للجميع، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ:٢٨)، "قال محمد بن كعب في قوله: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إلا كَافَّةً لِلنَّاسِ) يعني: إلى الناس عامة." (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج١١، ص٢٨٧)، وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ (الأعراف:١٥٨)، "أي قل يا محمد للناس إني رسول الله إليكم جميعًا لا إلى

بعضكم دون بعض؛ ففي الآية دليل على عموم رسالته إلى كافة الخلق" (الخازن، ١٤١٥، ج٢، ص٢٥٨)، وقال عليه الصلاة والسلام: "أعطيت خمسًا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدًا وطهورًا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٣٣٥ ، ص٩٢).

ومن منطلق عمومية الإسلام الذي يحتم عليه احتواء مختلف الأعراق والألوان واللغات، ويحتم عليه التواجد في كل رقاع الارض من جبالها وسهولها وأوديتها؛ كان الإسلام شاملًا ملمًا ومتمًا لكل جوانب الحياة باختلاف أشكالها وأنماطها، وذلك من خلال إقراره للقيم والمبادئ التي لا تنفك البشرية في الاحتياج لها، ومن خلال إقراره لقواعد كلية عامة مع إحالة تفاصيلها إلى عرف الناس وطباعهم، ومراعاة اختلاف بلدانهم وأزمنتهم، فالعادة محكمة، يقول ابن القيم (١٤٢٣): "ومن أفتى الناس بمجرد المنقول في الكتب على اختلاف عرفهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين أعظم من جناية من طبب الناس كلهم على اختلاف بلادهم وعوائدهم وأزمنتهم وطبائعهم بما في كتاب من كتب الطب على أبدانهم" (ج٤، ص٤٧٠).

ومن هنا أيضًا يتضح ثبات الإسلام ومرونته، فثباته على قواعده الكلية العامة لا تعني جموده أمام الأحداث والنوازل التي تتوالى، بل يتكيف الإسلام ليصوغ نظرته لتلك المستجدات، وفقًا لقواعده الكلية الثابتة الراسخة، يسنده في ذلك وسطيته التي لا تترك مجالًا للإفراط أو التفريط في عبادة الله وعمارة الأرض.

وهذه الوسطية في الإسلام ساهمت في دخول الناس فيه أفواجًا، ومكّن لهم إظهار استقلاليتهم وخصوصيتهم، كما لا يمنعهم من عاداتهم وتقاليدهم وإرثهم المتوافق مع الشريعة السمحة.

وما كان الإسلام ليكون بهذه القدرة على التأثير إلا لكونه منهجًا ربانيًا إنسانيًا، فهو صادر من

الرب سبحانه وتعالى ولنفع الإنسان، فلم يأت هذا الدين نتيجة إرادة شخص أو شعب وإنما إرادة الله سبحانه وتعالى الخير والهدى للناس، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾ (النساء:١٧٤).

لقد جمع الإسلام بين الخلق جميعًا مع ما يحملونه من موروثات وقيم وعادات، ثم هذبهم بالعلم والتعليم، انطلاقًا من أول كلمة نزلت من القرآن الكريم (اقْرَأْ)، ويشير الميلاد (٢٠٠٤) إلى أن العلاقة بين الإسلام والثقافة اتحدت منذ أول كلمة نزلت من القرآن الكريم: (اقْرَأْ) فبعد مرحلة الخلق التي عبرت عنها الآيات الأول في قوله تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (١) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾ (العلق:١-٢)، تبدأ مرحلة العلم ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (٣) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (٤) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق:٣-٥).

ولقد جمع الإسلام بخصائصه كل تلك الثقافات المتناثرة تحت كلمة واحدة، وأورثها خصائصه، وصاغ منها ثقافته المتميزة التي تمتد من السماء إلى الأرض، ومن ما قبل المهد إلى ما بعد اللحد، صاغها في منظومة بديعة متكاملة ومترابطة.

كما صبغ الإسلام بخصائصه كل تلك الثقافات التي احتواها، وأوجد لها مساحة كافية من الظهور والنمو والتهذيب، فأنّى اتجهت إلى أراضي المسلمين من مشارق الأرض ومغاربها، تجدهم متحدين في قيمهم ومبادئهم وعباداتهم، متميزين ومتمايزين بحسب بلدانهم وأعراقهم ولغاتهم.

ويوفر منسك الحج إلى بيت الله الحرام صورة مصغرة واضحة المعالم لهذه التعددية الرائعة التي أقرها الإسلام ورعاها، فحيث يجتمع الناس باختلاف مشاربهم وأجناسهم وعاداتهم في مكان واحد ليؤدوا عبادة موحدة مشتركة، وحيث يصطف الكبير والصغير والأبيض والأسود والعربي والأعجمي صفًا واحدًا خلف إمامهم يأتمّون به دون تمييز أو تفريق؛ لهي صورة واضحة جلية على قدرة الإسلام على صياغة هذه الثقافات المختلفة واحتوائها في نسق متجانس متكامل.

اليوم، في الدول الإسلامية التي ورثت البناء القومي للدولة، ورثت أيضًا كثيرًا من القيم والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وهذا يعني وجود تقبلٍ معقولٍ لكل الأطياف، إثنية كانت أو دينية أو ثقافية، ورغم وجود الإسلام في تلك الدول كدين قادر على احتواء كل تلك التمايزات والتنوع الكبير، إلا أن اضطرابات الوضع القائم والأحداث المتلاحقة تُظهر بشكل واضح هذه التمايزات والاختلافات.

ولذلك لا يمكن اعتبار نسق تلك الدول كمقياس لتصور الإسلام وسماحته، ومبادئه الكاملة المراعية للتنوع والاختلاف الثقافي، ولكن الإسلام عالج مسألة التنوع فكرًا وواقعًا ممارسًا عبر فترات مختلفة من عصور الدول الإسلامية، ويبرز العهد المدني كمثال حي لهذه المعالجة.

لقد اعترف الإسلام بتعددية الخلق واختلاف ألسنتهم وألوانهم وثقافاتهم، وساهم في انبعاث ثقافات أخرى بعضها تندرج تحت قواعده ومبادئه وأخرى ضدها، لكنه كان دائمًا وأبدًا طرفًا في أي قراءة فكرية تتناول موضوع التنوع والاختلاف الثقافي، وهذا لا يجعله فقط كمتغير في هذه المعادلة، بل ويجعله حاكمًا وضابطًا لها.

"ويرى البعض أن الحضارة الإسلامية مثلًا، شاركت فيها أنواع عديدة من العناصر والأجناس والأديان المختلفة، وساهمت في إثرائها ثقافات متعددة، فكلٌ بثقافته شارك في تشييدها وازدهارها، وكلٌ ترك له بصمة في ناحية من النواحي الحياتية فيها." (الرويسي، ٢٠١٠).

وقدرة الإسلام ونظرته للاختلاف والتمايز ينبغي أن تتحول إلى تطبيقات حقيقية برغم تصادمها مع بعض مسلمات وضرورات قيام الدولة المدنية الحديثة، إذ وأن مجرد تواجد الإسلام بتسامحه وعدالته وقيمه كانت كافية لمنح عديد الدول الإسلامية الحديثة قدرًا كبيرًا من الاستقرار والتقبل للآخر والاعتراف به والتعايش السلمي معه.

لقد وضع الإسلام ثوابت وضوابط لحفظ حقوق الأفراد والجماعات، وتنظيم العلاقات بينهم، وحدد

أطرًا للتعايش والتعارف، من إخلال إقرار الحقوق والواجبات، وحَدّ الحدود والعقوبات، في سبيل تمكين الإنسان من الاستخلاف في الأرض وعمارتها في ظل نظام متوازن منضبط.

ويقرر العهد المدني صورة مصغرة لهذه الثوابت والضوابط، من خلال ما تم من توقيع عهود ومواثيق مع اليهود في المدينة تحفظ لكل طرف حقه في التعايش السلمي والمساندة والحماية المشتركة، وكذلك من خلال المؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وتحولت المدينة المنورة إلى مدينة متعددة الثقافات تجمع بين جنباتها أفرادًا من كل القبائل العربية باختلاف لهجاتهم ومشاربهم، بل وأيضًا أفرادًا غير عربٍ، أحباش وروم وفرس.

ولا يقتصر تعددية الإسلام عند هذا، بل وتقدم صور استقبال النبي صلى الله عليه وسلم لوفود القبائل والترحيب بهم واستضافتهم –مشركين ونصارى– نموذجًا آخر في تقبل الآخر ودعوته والتعايش معه.

المبحث الأول: منطلقات التعددية في الإسلام

تتضافر الشواهد الكونية والقواعد الشرعية الإسلامية على التأكيد على وجود التنوع والاختلاف في كل شيء، بما فيهم البشر، في عاداتهم وتقاليدهم وسلوكهم وثقافاتهم، وكذلك في أديانهم وعباداتهم، بل ويذهب الإسلام إلى أبعد من مجرد الاعتراف بالاختلاف إلى التعامل العادل مع هذا التمايز والتنوع القائم.

ويستمد الإسلام تعامله وتفاعله مع هذا الطيف الواسع من الاختلافات المتداخلة مما يلي:

١- توحيد الله سبحانه وتعالى:

وتوحيد الله سبحانه وتعالى هو إفراده بأفعاله، وكذلك إفراده بالعبادة، وهي الحكمة من خلق الخلق قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ (الذاريات:٥٦)، ومن العبادة: الاستخلاف في الأرض وعمارتها، قال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ (يونس:١٤).

وما أرسل الله الرسل ولا أنزل الكتب إلا ليرشدوا الناس إلى عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُواْ اللهَ وَاجْتَنِبُواْ الطَّاغُوتَ﴾ (النحل:٣٦)، "أي بأن اعبدوا الله ووحدوه" (القرطبي، ٢٠٠٣، ج١٠، ص١٠٣)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ﴾ (الأنبياء:٢٥)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "فكل نبي بعثه الله يدعو إلى عبادة الله وحده لا شريك له، والفطرة شاهدة بذلك أيضًا" (ج٩، ص٣٩٨).

ولما كان الدين الإسلامي هو آخر الأديان؛ فقد احتوى ما قبله من الديانات، فأكد على ما فيها من التوحيد، ونسخ ما فيها من التشريعات، فهو مُصدِّق لها ومهيمن عليها، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءهُمْ عَمَّا جَاءكَ مِنَ الْحَقِّ﴾ (المائدة:٤٨)، وقوله: (وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ) قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن

التميمي، عن ابن عباس، أي: مؤتمنًا عليه. وقال علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: المهيمن: الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله، وقال ابن جريج: القرآن أمين على الكتب المتقدمة، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل، وعن الوالبي، عن ابن عباس: (وَمُهَيْمِنًا) أي: شهيدًا. وكذا قال مجاهد، وقتادة، والسُّدِّي. (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٥، ص ص٢٤٥-٢٤٦).

وهذا تأكيد على كل ما يتعلق بالتوحيد من أمور، ومن ذلك:

١- أن الخلق جميعًا يستوون في الأمر بوجوب توحيد الله سبحانه وتعالى، منذ خلق الله آدم عليه السلام وإلى قيام الساعة، بغض النظر عن أعراقهم وأشكالهم وألوانهم ولغاتهم، فكل قوم أرسل الله إليهم من يدعوهم إلى عبادة الله وحده بلسانهم الذي ينطقون به، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ (إبراهيم:٤)، قال البغوي (١٩٩٧): "بلغتهم ليفهموا عنه" (ج٤، ص٣٣٥)، فهذا الحق المطلق في توحيد الله عز وجل ليس ملكًا أو مختصًا بقبيلة أو قومية أو منطقة ما، بل هو واجب على جميع البشر باختلاف مشاربهم، وهم متساوون في الدعوة إليه، ومتكافئون في تحقيقه.

وحيث أن التوحيد هو ما اتفقت عليه الشرائع السماوية جميعًا، وأن الإسلام مؤكد لما قبله في هذا الجانب وناسخ لما سواه؛ فإن الحق هو في اتباعه والالتزام به، والناس أجمع يستوون في الدخول في الإسلام والتدين به، مهما تنوعوا واختلفوا فيما سواه من عادات ولغات وأعراق وألوان.

٢- أن الأمر بتوحيد الله سبحانه وتعالى؛ إقرار بوجود ضده، وهو الشرك بالله عز وجل، وهذا الإقرار هو إقرار اعتراف لا إقرار قبول، فتعدد الآلهة وعبادة غير الله عز وجل هو أمر واقع لا يمكن إنكاره ولا تجاوزه، وهو ما اقتضته حكمة الله وإرادته، قال تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلاَّ الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ لِمَا اخْتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ

يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (البقرة:٢١٣)، فالآية تقرر:

- أن الأصل هو التوحيد: "لأن الناس كانوا على ملة آدم عليه السلام، حتى عبدوا الأصنام، فبعث الله إليهم نوحًا عليه السلام، فكان أول رسول بعثه الله إلى أهل الأرض" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٢، ص٢٩٧).

- الإقرار بوجود الاختلاف، وهو في الآية: ما يضاد التوحيد، وهو الشرك.

- أن الغاية من إرسال الرسل وإنزال الكتب هو دعوة الناس إلى التوحيد، ونبذ الشرك.

- أن الهداية لن تشمل الناس جميعًا (وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ)، بل يتفرق الناس بين مؤمن وكافر، وهو مصداق قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِنٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (التغابن:٢).

فإقرار هذا الاختلاف بالرغم من عدم قبوله؛ هو إقرار يستلزم وجود طريقة وأسلوب للتعامل مع من يختلف مع المسلمين في أعلى نقطة تمايز، وهي الأديان، باعتبارها أساس الثقافات والسلوكيات المتمايزة، وقد أشار إلى ذلك بيجوفيتش (١٩٩٤) حين أكد على أن الثقافة هي وليدة الدين وهي صورة ونتاج تأثير الدين على الإنسان وعلى المجتمعات، كما أكد على أن "الثقافة هي تأثير الدين على الإنسان، أو تأثير الإنسان على نفسه." (ص٩٤).

٣- أن الفطرة السليمة تتجه إلى الله سبحانه وتعالى بالتوحيد، وتدين له بالطاعة، وكل الناس مفطورون على ذلك، فقد ساوى الله تعالى بين خلقه كلهم في الفطرة، قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ (الروم:٣٠)، قال الماوردي (١٩٩٣): "(فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) فيها تأويلان: أحدهما: صنعة الله التي خلق الناس عليها، قاله الطبري. الثاني: دين الله الذي فطر خلقه عليه، قاله ابن عباس والضحاك والكلبي يريد به الإسلام" (ج٤، ص٣١٢).

ولكن بعد هذه البدأة في الخلق والطبع الأصيل، يختلف الناس بحسب ما ينشؤون عليها، متأثرين بعامل البيئة وتأثير الوالدين، ففي الحديث أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يحدث: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء هل تحسون فيها من جدعاء" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:١٣٥٨، ص٤٥٦)، قال القرطبي (٢٠٠٣): "وقالت طائفة من أهل الفقه والنظر: الفطرة هي الخلقة التي خلق عليها المولود في المعرفة بربه؛ فكأنه قال: كل مولود يولد على خلقة يعرف بها ربه إذا بلغ مبلغ المعرفة؛ يريد خلقة مخالفة لخلقة البهائم التي لا تصل بخلقتها إلى معرفته" (ج١٤، ص٢٧)، ومن ثم فإن تأثر المولود بوالديه يبدلانه ويغيرانه عن هذه الخلقة وعن هذه المعرفة إلى ما سواها.

ويختلف الناس أيضًا ويحيدون عن الفطرة السليمة بحسب استجابتهم للشهوات والملهيات ونزغ الشياطين، ففي الحديث القدسي عن عياض بن حمار فيما يرويه النبي صلى الله عليه وسلم عن ربه: "وإني خلقت عبادي حنفاء كلهم وإنهم أتتهم الشياطين فاجتالتهم عن دينهم" (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٨٦٥، ص٢١٩٧)، قال البغوي (١٩٨٣): "أي: استخفتهم فجالوا معه، يقال: اجتال الرجل الشيء: إذا ذهب به وساقه" (ج١٤، ص٤٠٨).

وهذا التأكيد على انحراف فئام من الناس عن الفطرة السليمة واتباع غير الدين الحق، هو تأكيد على وجود التنوع والاختلاف في الأديان والعقائد، وهم وإن كانوا لا يستوون في الحق، إلا أنهم مستوون في الخطاب وفي الأمر بوجوب اتباع الحق، بعيدًا عن أي متغير لوني أو عرقي.

٢- تنوع واختلاف ما سوى الله عز وجل:

إن تأكيد الله سبحانه على وحدانيته هو تأكيد على تعدد وتنوع واختلاف ما سواه عز وجل، يقول

تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص:١)، ويقول أيضًا: ﴿سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ﴾ (الزمر:٤)، فاجتماع صفتي الواحدية والأحدية في الله عز وجل هو نفيه عن كل ما سواه، بل هو تأكيد على التنوع والاختلاف، وهو على مستويين: مستوى الكون ومستوى الإنسان.

١- على مستوى الكون. يتعدد كل شيء ويتنوع ويختلف بذاته وصفاته وخصائصه، فلا يكاد يطابق صنف صنفًا، ولا مادة مادة أخرى، يقول سبحانه: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ (الأنعام:١)، وقال تعالى: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات:٤٩)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "أي: جميع المخلوقات أزواج: سماء وأرض، وليل ونهار، وشمس وقمر، وبر وبحر، وضياء وظلام، وإيمان وكفر، وموت وحياة، وشقاء وسعادة، وجنة ونار، حتى الحيوانات والنباتات" (ج١٣، ص٢٢١)، وقال القرطبي (٢٠٠٣): "أي: صنفين ونوعين مختلفين" (ج١٧، ص٥٣)، وقال الزحيلي (٢٠٠٩): "أي: وأوجدنا من جميع المخلوقات صنفين أو نوعين ضدين أو متقابلين" (ج١٤، ص٤٥).

ويعضد ذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ (يس:٣٦)، قال الطبري (٢٠٠١): "تنزيهًا وتبرئة للذي خلق الألوان المختلفة كلها من نبات الأرض، ومن أنفسهم" (ج١٩، ص٤٣٣)، قال الزحيلي (٢٠٠٩): "أي تنزيهًا عن الشريك لله الذي خلق الأنواع والأصناف كلها من مختلف الألوان والطعوم والأشكال، من الزروع والثمار والنبات، وخلق من النفوس الذكور والإناث، وخلق مخلوقات شتى لا يعرفونها" (ج١٢، ص١٧).

وفي نفس المعنى السابق يقول تعالى: ﴿وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ﴾ (الزخرف:١٢)، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى:١١).

وهذا التنوع الكبير في الكون من أصغر الأشياء فيه إلى أكبرها، هو دليل على وحدانية الخالق سبحانه وتعالى، ودليل على وجوب التعاطي مع هذا التنوع وفهمه وتقبله باعتباره فرضًا كونيًا يستلزم التدبر والتفكر والتوصل به إلى تعظيم الله عز وجل، كما يستلزم الالتزام بالمنهج الصحيح في التعامل مع هذا التنوع على مستوى الإنسان نفسه، بحكم أن اتصاله وتفاعله مع التنوع الكوني جزء من مسببات تنوعه، وهو "أي الإنسان" ليس الكائن الوحيد المنفرد في هذا الكون، بل ومن مستلزمات استخلافه في الأرض: أن يتفاعل مع كل ما يحيط به ويجاوره من مواد وحيوانات ونبات متنوعة ومتمايزة تؤثر بشكل كبير في طريقة عيشه وكسبه وتفكيره، وتسهم في صياغة ثقافته ومبادئه، وترتبط بماضيه وإرثه.

٢- على مستوى الإنسان. ويبدأ كل شيء من قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُوا وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ (يونس:١٩)، قال الطبري (٢٠٠١): "يقول تعالى ذكره: وما كان الناس إلا أهل دين واحد وملة واحدة (فَاخْتَلَفُوا) في دينهم، فافترقت بهم السبل في ذلك" (ج١٢، ص١٤٣)، وقال الزَّجَّاج (١٩٨٨): "وقيل: ما كان الناس إلا أمة واحدة، أي ولدوا على الفطرة، واختلفوا بعد الفطرة"، وقال: "القضاء بينهم، لفَصل بينهم في وقت اختلافهم" (ج٣، ص١٢)، فالإبقاء على الناس بعد اختلافهم وإمهالهم إلى يوم القيامة للفصل بينهم بحسب ما اقتضته حكمة الله تعالى، هو إقرار بوجود التنوع والاختلاف وضرورة التعايش معه، وإلا فإن الله سبحانه وتعالى قادر على الفصل والحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه من الأديان، وإنما أمهلهم لإقامة الحجة عليهم وحتى لا يأخذهم على حين غرة، قال الزحيلي (٢٠٠٩): "وهو موعدهم يوم القيامة الذي جعله الله لحكمة بالغة هي إعطاء الفرصة الكافية للإنسان في تصحيح عقيدته، وتعديل وضعه، والتوبة من عصيانه وكفره وضلاله، حتى لا يؤخذ على حين غرة" (ج٦، ص١٤٥).

وفي موضع آخر يقول سبحانه وتعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ

(١١٨) إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ (هود:١١٨-١١٩)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "أي: ولا يزال الخُلْفُ بين الناس في أديانهم، واعتقادات مللهم ونحلهم ومذاهبهم وآرائهم" (ج٧، ص٤٨٨)، وقال أيضًا: "وللرحمة والاختلاف خلقهم، كما قال الحسن البصري في رواية عنه" (ج٤، ص٣٦٢)، وهو رأي عبدالله بن عباس رضي الله عنهما (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج٦، ص٥٠٦)، فالآية الكريمة تقرر قدرة الله عز وجل على جعل الناس جميعًا على ملة أو دين أو رأي واحد، ولكن حكمته اقتضت وجود هذا الاختلاف بينهم، كما تقرر الآية أنه ورغم الاختلاف بينهم إلا أنهم مدعوون إلى الاتفاق ونبذ هذا الاختلاف، وأن ذلك صورة للتراحم بينهم، فبيْن الاختلاف والرحمة تستمر حياة البشرية إلى قيام الساعة، لاستحالة تحقيق أي منهما على وجه الإطلاق.

ورغم أن خِلقة الناس جميعًا واحدة، إلا أن صفات هذه الخِلقة تتمايز تمايزًا كبيرًا، فالكل له رأس واحد وعينان وأذنان ويدان ورجلان، ومع ذلك فهم لا يتشابهون مطلقًا، بل لابد من وجود فارق، قال تعالى: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالِمِينَ ﴾ (الروم:٢٢)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "واختلاف ألوانهم وهي حُلاهم، فجميع أهل الأرض -بل أهل الدنيا- منذ خلق الله آدم إلى قيام الساعة: كل له عينان وحاجبان، وأنف وجبين، وفم وخدان. وليس يشبه واحد منهم الآخر، بل لا بد أن يفارقه بشيء من السمت أو الهيئة أو الكلام، ظاهرًا كان أو خفيًا، يظهر عند التأمل، كل وجه منهم أسلوب بذاته وهيئة لا تشبه الأخرى" (ج١١، ص٢١)، فالآية تأكيد على وجود الاختلاف في اللغات وفي الخِلقة والصفات، ليس على مستوى الجماعة، بل على مستوى الفرد نفسه.

ولا يقتصر إقرار الإسلام للتعددية في ذكر وتأكيد وجود الاختلاف وحده، بل يتجاوزه ليذكر لنا أصلنا الواحد الذي بدأنا منه جميعًا، وتساوي الخلق أجمع في اتباع الحق، دون أي نظر أو ميل لأية اعتبارات أخرى كالعرق واللون مثلًا، وقد تكررت في القرآن الكريم الآيات التي تؤكد على أن أصل الناس

جميعًا هو آدم عليه السلام، المخلوق من تراب، فينادي الله الخلق جميعًا نسبة إلى أبيهم، ومبينًا لهم مقياس التفاضل، فيقول جل وعلا: ﴿يَا بَنِي آدَمَ إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنِ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (الأعراف:٣٥)، فلا تفاخر بينهم بحسب أو نسب أو قبيلة أو جاه أو منصب أو سلطان، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم فتح مكة فقال: "يا أيها الناس! إن الله قد أذهب عنكم عُبِّيَّة الجاهلية وتعاظمها بآبائها؛ فالناس رجلان: رجل بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٣٢٧٠، ص٧٣٩)، وعُبية الجاهلية: أي نخوتها وفخرها.

كما تؤكد عديد الآيات في القرآن الكريم على اشتراك الخلق جميعًا في الأطوار التي يمرون بها في خلقتهم الأولى في الأرحام، كإشارة إلى تساويهم جميعًا في البداءة والنشأة من العدم، في صورة عدالة مطلقة تدل على قدرة الله وقوته وكمال عدله، كما تدل على أحقيتهم جميعًا في العيش إلى الأجل المقدر والمكتوب لهم دون أي تمييز، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُضْغَةٍ مُخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُخَلَّقَةٍ لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ وَمِنْكُمْ مَنْ يُتَوَفَّى وَمِنْكُمْ مَنْ يُرَدُّ إِلَى أَرْذَلِ الْعُمُرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ (الحج:٥)، فالآية تأكيد على مرور الناس جميعًا بهذه الأطوار عند خلقتهم، كما هي تأكيد على بعثهم جميعًا للجزاء والحساب.

إن هذه التأكيدات من المصادر التشريعية في الإسلام لكل من: وجود الاختلاف، والمساواة في الحق؛ هي أول بنود التعامل والتعاطي مع هذا التنوع والتمايز الكبير بين الناس في عباداتهم وعاداتهم وسلوكهم وآرائهم وثقافاتهم وطرق عيشهم ووسائل كسبهم، وعليها تبُنى مراعاة الإسلام للتعددية بعد الأخذ بالضوابط الشرعية الكفيلة بتحقيقها.

٣- إقرار التنوع والتعامل معه:

لا يمكن حصر صور إقرار التنوع والتعامل معه، الواردة في المصادر الشرعية أو في السيرة النبوية، فقد تعامل الإسلام مع هذا التنوع باعتباره حقيقة كونية، وباعتبار استحالة اتفاق الناس كلهم على دين أو كلمة واحدة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ (يونس:٩٩)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "(أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ) أي: تلزمهم وتلجئهم (حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ) أي: ليس ذلك عليك ولا إليك، بل إلى الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء" (ج٧، ص٤٠٤)، فلم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم أكثر من أن يدعو الناس إلى الشريعة الإسلامية دون إكراه أو إجبار، ولم يكن الله ليهديهم جميعًا إلى الحق، لأن ذلك ما اقتضته حكمته وإرادته سبحانه وتعالى حسب علمه المسبق بما سيكونون عليه.

ويمكن ذكر بعض أدلة إقرار التنوع والاختلاف فيما يلي:

١- راعى الله أحوال الأقوام والأمم السابقة، فلم يبعث إليهم إلا رسولًا منهم، يعرفهم ويعرفونه، ويتحدث بلغتهم، ليبين لهم طريق الهداية فيهتدوا، أو يخالفوه فيضلوا، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (المؤمنون:٣٢)، قال القرطبي (٢٠٠٣): "أي من عشيرتهم، يعرفون مولده ومنشؤه ليكون سكونهم إلى قوله أكثر" (ج١٢، ص١٢١)، ويسند ذلك قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ (النحل:٨٩)، قال الزحيلي (٢٠٠٩): "(شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ) هو نبيهم، فإن نبي كل أمة بعث منهم" (ج٧، ص٥٢١).

ولا شك أن نبي كل قوم تحدث إليهم بلغتهم التي يفهمونها، لتكون رسالته إليهم واضحة، فليسوا بحاجة إلى تعلم لغة أخرى أو التخلي عن لغتهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ

لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (إبراهيم:٤)، "هذا من لطفه تعالى أنه يرسل إليهم رسلًا منهم بلغاتهم، ليفهموا عنهم ما يريدون، وما أرسلوا به إليهم" (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج٧، ص٢٢٠)، وقال السعدي (٢٠٠٢): "وهذا من لطفه بعباده أنه ما أرسل رسولًا (إلا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ) ما يحتاجون إليه، ويتمكنون من تعلم ما أتى به، بخلاف ما لو كانوا على غير لسانهم، فإنهم يحتاجون إلى أن يتعلموا تلك اللغة التي يتكلم بها، ثم يفهمون عنه" (ص٤٢١)، ويعضد ذلك ما رواه أبو ذر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لم يبعث الله نبيًا إلا بلغة قومه" (ابن حنبل، ١٩٩٩، رقم الحديث:٢١٤١٠، ص٣٢٣).

وهذا التوجيه من الله سبحانه وتعالى هو أسمى صورة توضح كيفية التعامل مع التنوع والاختلاف بين البشر، حيث أنه وفي تبليغهم بتوحيد الله عز وجل وتبليغهم بالغاية التي خلقوا من أجلها؛ لم يطلب منهم تغيير لغاتهم أو توحيدها مع لغة أخرى، بل وحتى رسولهم الذي أُرسل إليهم؛ يعرفهم ويعرف عاداتهم وثقافتهم، ويكون مؤيدًا بآيات هي من جنس ما برع به قومه، فموسى عليه السلام أُرسل إلى بني إسرائيل مؤيدًا بآيات هي من جنس ما اشتغل به قومه وبرعوا فيه وهو السحر، وعيسى عليه السلام أُيد بقدرته على علاج الأكمه والأبرص وإحياء الموتى بإذن الله، وهي من جنس ما برع به قومه وهو الطب، وأُرسل محمد صلى الله عليه وسلم إلى قومه العرب ابتداءً مؤيدًا بجنس ما برعوا به من الخطابة والفصاحة والبلاغة، حيث كان القرآن الكريم معجزته إليهم، فعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "ما من الأنبياء نبي إلا أعطي من الآيات ما مثله أومن –أو آمن– عليه البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيًا أوحاه الله إلي، فأرجو أني أكثرهم تابعًا يوم القيامة" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٧٢٧٤، ص١٧٩٧).

٢- اشتمل القرآن الكريم على ذكر قصص وأمم وديانات كثيرة ومتعددة، ففي ذكر تلك الأمم يبين الله لنا حالها، ورسولها الذي أرسل إليها، كما ذكر لنا ما كان مشهورًا من أعمالها وعاداتها، فقوم عاد مثلًا؛

أرسل الله إليهم نبيهم هود عليه السلام، والذي قال لهم: ﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ (١٢٩) وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ (الشعراء:١٢٨-١٣٠)، وأما صالح عليه السلام فقد عاتب قومه ثمود قائلًا: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ (١٤٦) فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ (١٤٧) وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ (١٤٨) وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ﴾ (الشعراء:١٤٦-١٤٩)، وشعيب عليه السلام قال مخاطبًا قومه في مدين: ﴿أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ (١٨١) وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ (١٨٢) وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ (الشعراء:١٨١-١٨٣)، فلم ينتقص الله عز وجل صنعة تلك الأقوام وما اشتهروا به من حرف وعادات، إلا ما كان من قبيل كفرهم، وعدم شكرهم الله على ما أنعم به عليهم، أو ما كان تكذيبًا لأنبيائهم.

ولم تكن كل تلك الأنماط والسلوكيات الخاصة بالأمم السابقة مقبولة، بل أن بعضها كانت مرفوضة رفضًا قاطعًا، وتسببت بدمار وهلاك فاعليها، كما هو في قصة قوم لوط عليه السلام، وكذلك بنو إسرائيل وقتلهم أنبيائهم، والسنة النبوية مليئة بذكر قصص الأمم السابقة وما اشتهروا به، وما آلوا إليه من مآل.

كما أن القرآن الكريم عَدّد بعضًا من الديانات السابقة، وبعضها ديانات سماوية حقة منزلة من عند الله عز وجل، قبل أن يدخلها التحريف والتبديل، وبعضها ديانات وضعية ما أنزل الله بها من سلطان، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالنَّصَارَى وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا إِنَّ اللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (الحج:١٧)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): "فإنه تعالى شهيد على أفعالهم، حفيظ لأقوالهم، عليم بسرائرهم، وما تُكِن ضمائرهم" (ج١٠، ص٢٤).

وتعداد القرآن الكريم لهذا التنوع الكبير، وكذلك التعامل مع كل تنوع وُجد؛ هو تأكيد على حرص الإسلام على التعامل الصحيح معها، ليكون قادرًا على احتوائها، ويكون سببًا في هداية الخلق في سيرهم إلى خالقهم.

٣- خاطب الله سبحانه وتعالى البشرية أجمع بخطاب عام موحد في كتابه الكريم، خاطبهم داعيًا لهم إلى الحق، كما خاطبهم محذرًا ومنذرًا، بغض النظر عن أعراقهم وألوانهم وأماكن عيشهم، موحدًا بينهم في أخذ الحق واتِّباعِه، لاغيًا كل ما يتفاضلون به بينهم، من مال أو جاه أو قومية، قائلًا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١٣)، جاعلًا سبحانه وتعالى التقوى مقياس التفاضل، فكلهم أبناء رجل واحد وامرأة واحدة، وإن تفرقوا شعوبًا وقبائل.

وتكرر النداء والخطاب للناس أجمع في عشرين موضعًا من كتاب الله عز وجل.

ولأن الإسلام هو آخر الأديان السماوية، وهو الناسخ لما قبله، فقد خاطب الله المؤمنين خطابًا موحدًا في تسع وثمانين موضعًا في كتابه الكريم، ولم يخص قومًا دون قوم، أو لغة دون أخرى، أو لونًا دون لون، بل المؤمنون جميعًا إخوة، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات:١٠)، قال القرطبي (٢٠٠٣): "أي في الدين والحرمة لا في النسب، ولهذا قيل: أخوة الدين أثبت من أخوة النسب" (ج١٦، ص ٣٢٢)، فالإسلام جمع الناس كلهم تحت مظلة واحدة يستوون في الواجبات والحقوق فيما بينهم، بل ويسند بعضهم بعضًا، فعن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد. إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٥٨٦، ص١٩٩٩)، وفي الحديث الآخر عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا". وشبك أصابعه عليه الصلاة والسلام (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٤٨١، ص١٢٨).

ولا تقتصر العلاقة بين المسلمين في صوره الإيجابية فقط، بل وورد التنبيه والتحذير من أي سلوك خاطئ أو غير سوي قد يضر العلاقة بينهم، يقول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ

قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الِاسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ وَمَنْ لَمْ يَتُبْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (الحجرات:١١)، قال ابن كثير (٢٠٠٠): ينهى تعالى عن السخرية بالناس، وهو احتقارهم والاستهزاء بهم، ... فإنه قد يكون المحتقر أعظم قدرًا عند الله وأحب إليه من الساخر منه المحتقر له. (ج١٣، ص١٥٤)، ويسند ذلك ما ورد في الحديث عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يُسلمه، ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته، ومن فرج عن مسلم كربة فرج الله عنه كربة من كربات يوم القيامة، ومن ستر مسلمًا ستره الله يوم القيامة" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٢٤٤٢، ص٥٩١).

فهذا النداء العام للناس أجمع برغم تباينهم واختلافهم هو دليل على تساويهم في الدعوة إلى الحق وقبوله، كما أن الحرص على توحيد المسلمين تحت نداء واحد، وحثهم على نبذ كل ما يؤدي ويفضي إلى العداوة والبغضاء؛ كله دليل على مراعاة الإسلام للتنوع والاختلاف بين الناس، وحرصه على التعامل العادل مع الأطياف والفئات المختلفة.

ويتضح من منطلقات التعددية في الإسلام أن التنوع والاختلاف الحاصل بين البشر جميعًا، بل بين الكائنات كلها، ليس من قبيل المصادفة أو العشوائية، فهذا لا يجوز في حق الله عز وجل، بل خلق الله كل ذلك لحكمة بالغة ومقصد عظيم، قد نعرف بعضها بحكم إخبار الله عز وجل عنها، وقد نجهل بعضها الآخر.

فمن صفات الله عز وجل: تدبيره لهذا الكون وتصريفه له، إذ يقول سبحانه وتعالى عن نفسه: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا

مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ (يونس:٣)، أي "قاضيًا في خلقه ما أحب، لا يضاده في قضائه أحد، ولا يتعقب تدبيره متعقب، ولا يدخل أموره خلل" (الطبري، ٢٠٠١، ج١٢، ص ص١١٣-١١٤)، وقال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى يُدَبِّرُ الْأَمْرَ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ بِلِقَاءِ رَبِّكُمْ تُوقِنُونَ﴾ (الرعد:٢)، قال الزحيلي (٢٠٠٩): "(يُدَبِّرُ الْأَمْرَ) أي إن الله تعالى يدبر أمر الكون ويصرفه على وفق إرادته ومقتضى حكمته، فيحيي ويميت، ويعز ويذل، ويغني ويفقر، ويهيئ الأسباب للنتائج والمسببات، ويسير الأفلاك في نظام دقيق ثابت لا يخطئ ولا يتغير." (ج٧، ص١١٤). فتعالى الله أن يكون قد أوجد كل تلك التنوعات والتمايزات عبثًا، بل إنه سبحانه وتعالى ذكر لنا في كتابه أسبابًا وحِكمًا لوجود الاختلاف بين الناس، ومن ذلك:

١- الابتلاء والاختبار:

يُسهم التنوع -الموجود في جوانب متعددة من حياة الإنسان- في تحديد قدرة الإنسان على التعرف على الحق واتِّباعه، والصبر على الأذى فيه، كما أن هذا التمايز بين الناس محنة تحدد قدرة الإنسان على كبح جماح النفس في ميلها للتفاخر واحتقار الآخرين والسخرية منهم، أو إذلالهم والنظر إليهم بدونية، وهذا الابتلاء ممزوج بطلب السعي والسير إلى الله عز وجل واكتساب الخيرات بفعل الأعمال الصالحة، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ (المائدة:٤٨)، "(وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ) ليختبركم، (فِي مَا آتَاكُمْ) من الكتب وبيّن لكم من الشرائع، فيتبين المطيع من العاصي، والموافق من المخالف، (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) فبادروا إلى الأعمال الصالحة" (البغوي، ١٩٩٧، ج٣، ص٦٦)، وقال الزحيلي (٢٠٠٩): "لكنه تعالى شرع لكل رسول

شريعة على حدة إذ لا تصلح شريعة واحدة لكل الأزمان والشعوب، بسبب تفاوتهم في الرقي والنضج العقلي، فلما تقاربت البشرية شرع لها شريعة واحدة، وأن الهدف من تشريعه شرائع مختلفة: هو اختبار عباده فيما شرع لهم، لينظر الطائع فيثيبه، والعاصي بما فعله أو عزم عليه فيعاقبه" (ج٣، ص٥٧٠)، كما تدل الآية على أن حساب وجزاء من لم يجتز هذا الابتلاء إنما يكون في الآخرة، بعد رجوع الخلق جميعًا إليه ليفصل ويحكم بينهم فيما اختلفوا فيه، بينما أرشدنا إلى المنهج الصحيح للتعامل مع المخالف الشرعي دينًا وعقيدة بقوله: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل:١٢٥)، قال ابن كثير (٢٠٠٠):

> قال ابن جرير: وهو ما أنزله عليه من الكتاب والسنة والموعظة الحسنة، أي: بما فيه من الزواجر والوقائع بالناس، ذكّرهم بها، ليحذروا بأس الله تعالى.
>
> وقوله: (وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ) أي: من احتاج منهم إلى مناظرة وجدال، فليكن بالوجه الحسن برفق ولين وحسن خطاب، كما قال: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ (العنكبوت:٤٦) فأمَره تعالى بلين الجانب (ج٨، ص٣٦٨).

ورغم أن التنوع والاختلاف في الإيمان والكفر حقيقة قائمة مستندة على حكمة الابتلاء؛ فقد كتب الله سبحانه وتعالى الهداية لبعضهم، كما كتب الضلال على بعضهم الآخر، دون تمييز أو اعتبار لأي متغير آخر كالعرق واللون واللغة مثلًا، قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَلَتُسْأَلُنَّ عَمَّا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل:٩٣)، أي: "(وَلَكِنْ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ) بخذلانه إياهم، عدلًا منه فيهم. (وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ) بتوفيقه إياهم، فضلًا منه عليهم، ولا يسأل عما يفعل بل تُسألون أنتم" (القرطبي، ٢٠٠٣، ج١٠، ص١٧٢).

٢– التسخير:

يُثري التنوع والاختلاف البشري؛ التجربة الإنسانية، ويمدها بالخبرة والقدرة على التطور والتحسن من خلال تبادل المعارف والخبرات والمنتجات، ومن خلال تلاقح الأفكار وتلاقيها.

فسكان البادية يختلفون عن سكان الحاضرة، ومن يسكن الساحل يختلف عن من يسكن الجبال، وكلٌ له صنعته وحرفته وطريقة عيشه وأسلوب حياته الخاص، وكلهم محتاج إلى الآخر لتسيير حياته، وهذا هو ما تشير إليه كلمة: تسخير، من معنى، ففي الصحاح: "سَخره تسخيرًا: كلفه عملًا بلا أجرة" (الجوهري، ١٩٨٧، ج٢، ص٦٨٠)، ويدل على هذا المعنى قوله تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف:٣٢)، أي : "نحن الذين نقسم الأرزاق والحظوظ بين العباد، ونفضل بعضهم على بعض درجات في القوة والضعف، والعلم والجهل، والشهرة والخمول، والغنى والفقر، لأنا لو سوينا بينهم في هذه الأحوال لم يتعاونوا فيما بينهم، ولم يتمكنوا من استخدام بعضهم بعضًا، فيكون بعضهم سببًا لمعاش بعض، وإلا فسد نظام العالم" (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج١٣، ص١٥٤)، وقال الشوكاني (٢٠٠٧) موضحًا توضيحًا دقيقًا لمفهوم الآية:

> ليستخدم بعضهم بعضًا، فيستخدم الغنيّ الفقير، والرئيس المرؤوس، والقويّ الضعيف، والحرّ العبد، والعاقل من هو دونه في العقل، والعالم الجاهل، وهذا في غالب أحوال أهل الدنيا، وبه تتمّ مصالحهم، وينتظم معاشهم، ويصل كلّ واحد منهم إلى مطلوبه، فإن كل صناعة دنيوية يحسنها قوم دون آخرين، فجعل البعض محتاجًا إلى البعض لتحصل المواساة بينهم في متاع الدنيا، ويحتاج هذا إلى هذا، ويصنع هذا لهذا، ويعطي هذا هذا (ص١٣٣٩).

فما حركة التجارة والصناعة والزراعة والرعي وغيرها إلا نتيجة هذا التنوع بين الناس واختلافهم

وتمايزهم، وما الثراء المعرفي والعلمي إلا نتيجة تبادلها بين الناس شعوبًا وأجناسًا.

٣- التعارف لا التفاخر:

الجنس والعرق واللون واللغة وغيرها من متغيرات التنوع، ليس لها أية مزية حقيقية إلا أن تتميز بالإيمان بالله وحده، والالتزام بشرعه سبحانه وتعالى، وقد أكد الله على ذلك، وبين أنه جعل الناس شعوبًا وقبائل للتعارف، فيُعرف كل شخص بقومه وبمن يُنسب إليهم فيتميز عن غيره تمايز التعريف لا تمايز التفضيل، قال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١٣)، أي "ليعرف بعضكم بعضًا في النسب" (الطبري، ٢٠٠١، ج٢١، ص٣٨٦)، وقال الجزائري (١٩٩٧): "كل هذا لحكمة التعارف فلم يجعلكم كجنس الحيوان لا يعرف الحيوان الآخر ولكن جعلكم شعوبًا وقبائل وعائلات وأسر لحكمة التعارف المقتضي للتعاون، إذ التعاون بين الأفراد ضروري لقيام مجتمع صالح سعيد، فتعارفوا وتعاونوا ولا تتفرقوا لأجل التفاخر بالأنساب، فإنه لا قيمة للحسب ولا للنسب إذا كان المرء هابطًا في نفسه وخلقه وفاسدًا في سلوكه" (ج٥، ص١٣١)، ويسند ذلك ما ورد من النهي عن التفاخر بالأنساب، أو التفريق بين الناس بسبب ألوانهم، ومن ذلك خطبة النبي صلى الله عليه وسلم أيام التشريق إذ يقول: "يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، أبلغت؟ قالوا: بلغ رسول الله" (ابن حنبل، ٢٠٠١، رقم الحديث:٢٣٤٨٩، ص٤٧٤).

فلا باللون يتفاضلون، ولا بالنسب ولا بالوضع الاجتماعي، بل كل الناس مسخرٌ بعضهم لبعض، وكلٌ محتاج إلى الآخر، وإنما التفاضل بالدين والتقوى.

المبحث الثاني: مبادئ التعددية الثقافية في الإسلام

أوضحت الدراسة في المبحث الأول من الفصل السابق موقف الإسلام من المبادئ التي استندت إليها التعددية الثقافية في الغرب، وهي نسبية الحقيقة والحرية والعدالة، وحيث أن الإسلام له نظرته الشاملة للإنسان كفرد، ولعلاقاته مع الآخرين كمجتمع، فإنه يستند في تعدديته إلى مبادئ أخرى إضافة إلى ما سبق ذكره، وهي:

١- المؤاخاة:

المجتمع هو الكيان الذي ينبغي أن يرتبط الأفراد فيه بعلاقات قوية قائمة على التعاون والتراحم والمحبة، وعندما يصل أفراد المجتمع إلى درجة عالية من الترابط والاهتمام المشترك والإحساس الداخلي بالحاجة الملحة لبعضهم؛ فإن هذا يعني أن المجتمع قد وصل إلى درجة التآخي.

وقد صوّر لنا القرآن الكريم صورة رائعة للتآخي داخل المجتمع المسلم، ووصف المؤمنين بالإخوة، وأكد على ضرورة تحقيق التعاون والتراحم والمحبة للوصول إلى تلك الدرجة من الترابط والانسجام، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ (الحجرات:١٠)، بل وامتن الله سبحانه وتعالى على المؤمنين بأن جعلهم إخوانًا بعد أن كانوا أعداءً، فيقول: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ (آل عمران:١٠٣).

وعندما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة آخى بين المهاجرين والأنصار، حيث كانت المدينة ممزقة بين الأوس والخزرج، في الوقت الذي استقبلت فيه المهاجرين الذين تركوا أموالهم وأولادهم بمكة، لتعطينا هذه العملية صورة مثالية لأعلى درجات التكافل والتضامن داخل المجتمع، وليضع بذلك عليه الصلاة والسلام أول دعائم بناء الدولة الإسلامية، التي ذابت فيها العصبية القبلية والحميّة الجاهلية،

وسقطت بها فوارق العرق والنسب واللون والوطن، ويروي أبو هريرة رضي الله عنه صورة من صور التآخي، فيقول: "قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وسلم: اقسم بيننا وبين إخواننا النخيل، قال: لا، فقالوا: تكفوننا المؤونة ونشرككم في الثمرة، قالوا: سمعنا وأطعنا" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٢٣٢٥، ص٥٥٩).

والأخوة في الله وإن كانت تستثني المخالفين في الدين والعقيدة، إلا أنها لا تستثني في ظل الإسلام لونًا أو عرقًا أو لغة، بل وكانت المؤاخاة في المدينة قد ضمت رجالًا من مختلفي الثقافات والعرقيات، فقد كان فيهم الفارسي والرومي والحبشي والعربي، ولم يكن ذلك عائقًا ليقف بين تآخيهم.

٢- التعاون:

التعاون ضرورة من ضروريات الحياة، وهي تعني تواجد فرد أو أكثر لتقديم يد العون والمساعدة لفرد آخر أو أكثر، ولا يمكن للإنسان وحده أن ينجز كل ما يقيم حياته بمفرده، بل حتى الجماعات نفسها تحتاج إلى جماعات أخرى تتقاسم معها الأعباء والمكاسب، كما أن التعاون أوضح برهان على قيمة الحياة الاجتماعية، وعلى ثمرة العمل الجماعي الذي يفضي إلى إنجاز أسرع للمهام في أقصر وقت وجهد ممكنين.

قال ابن تيمية (١٩٨٧): "حياة بني آدم وعيشهم في الدنيا لا يتم إلا بمعاونة بعضهم لبعض في الأقوال أخبارها وغير أخبارها وفي الأعمال أيضًا" (ج٦، ص٣٦٤).

فالتعاون هو: "التعبير المشترك لشخصين أو أكثر في محاولة لتحقيق هدف مشترك" (بدوي، ١٩٨٦، ص٨٦).

وقد حث الإسلام على التعاون ورغب فيه، قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ (١) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (٢) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ (٣)﴾ (العصر)، وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (المائدة:٢)، قال القرطبي

(٢٠٠٣): "وهو أمر لجميع الخلق بالتعاون على البر والتقوى، أي ليُعن بعضكم بعضًا، وتحاثوا على ما أمر الله تعالى واعملوا به، وانتهوا عما نهى الله عنه وامتنعوا منه، وهذا موافق لما رُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (الدال على الخير كفاعله)" (ج٦، ص٤٦).

ويدخل في التعاون على البر والتقوى: الدعوة إلى الحق واستيفاء الحقوق واعطاء المستحقين وتيسير أعباء الحياة ورفع الظلم وتفريج الكربات وتقديم النصيحة وإقامة الحدود، وغير ذلك مما فيه مصلحة البلاد والعباد.

وأعلى صور التعاون، هو ما يكون بين الراعي والرعية، "وإنما هو والرعية شركاء، يتعاونون هم وهو على مصلحة الدين والدنيا، فلا بد له من إعانتهم، ولا بد لهم من إعانته، كأمير القافلة الذي يسير بهم في الطريق، إن سلك بهم الطريق اتبعوه، وإن أخطأ عن الطريق نبهوه وأرشدوه، وإن خرج عليهم صائل يصول عليهم تعاون هو وهم على دفعه" (ابن تيمية، ١٩٨٦، ج٥، ص٤٦٣).

٣- المحبة:

لا بد للمجتمع أن يشعر أفراده بنوع من العلاقة القائمة على المحبة، من أجل استمراره وتقدمه، ومن أجل تحقيق غايات الحياة الاجتماعية من إشباع للرغبة والغريزة الفطرية ومن أجل تحقيق التراحم والتعاطف بين أفراد المجتمع، فالأب يشعر بالمحبة تجاه أبنائه، والزوجين تجاه أحدهما، والفرد تجاه أقربائه وأصحابه، ويشعر بها الفرد تجاه من يشترك معه في المطالب أو المصير.

وقد تفضّل الله على المؤمنين بما أنعم به عليهم من الشعور بالمحبة تجاه بعضهم، ومن تأليف قلوبهم، قال تعالى: ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (الأنفال:٦٣)، أي: "إنه تعالى جعلهم أمة واحدة متآلفة" (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج٥،

ص٤٠١)، كما جاء الحث على المحبة والترغيب فيها في نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، ففي الحديث عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:١٣، ص١٤)، وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم" (النيسابوري، دت، ج١، رقم الحديث:٥٤، ص٧٤)

والمحبة: "تعلق القلب بين الهمة والأنس في البذل والمنع على الإفراد" (الهروي، ١٩٨٨، ص٨٨)

وقد قسّم الأصفهاني (٢٠٠٧) المحبة الاختيارية إلى أربعة أقسام:

الأول: للشهوة، وأكثر ما يكون بين الأحداث.

والثاني: للمنفعة، ومن جنسه ما يكون بين التجار وأصحاب الصناعة الهنية وأصحاب المذاهب.

والثالث: مركب من الضربين، كمن يحب غيره لنفع، وذلك الغير يحبه للشهوة.

والرابع: للفضيلة، كمحبة المتعلم للعالم، وهذه المحبة باقية على مرور الأوقات (ص٢٥٦).

والإسلام لا يقصر المحبة على طبقة أو عرق أو لغة، بل يجعله عامًا مرتبطًا بالله وحده، فالمحبة له وفيه سبحانه وتعالى. كما حذر من المحبة المذمومة، والتي تكون لغيره، ويُستعان بها ويُتقوى على الظلم والبطش والاعتداء على الأموال أو الأعراض أو الحرمات.

٤- التراحم:

لا يستقيم حال مجتمع من المجتمعات ما لم تكن قائمة على التراحم والتكافل بين أفرادها، فبالتراحم يعطف الغني على الفقير، والقادر على العاجز، والصحيح على المريض، وبه يشتد بناء المجتمع ويستقر، وتنتشر المحبة وتدوم، وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم المجتمع المسلم بأنه متراحم، ففي الحديث عن

النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم، مثل الجسد. إذا اشتكى منه عضو، تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٥٨٦، ص١٩٩٩).

والرحمة: "رقة تقتضي الإحسان إلى المرحوم، وقد تستعمل تارة في الرقة المجردة، وتارة في الإحسان المجرد عن الرقة" (الأصفهاني، ١٤١٢، ص٣٤٧).

والرحمة لا تقتصر على فئة من الناس دون أخرى، أو قوم دون آخرين، بل هي رحمة عامة شاملة، مستندة على قول النبي صلى الله عليه وسلم: "الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:١٩٢٤، ص٤٣٩)، وفي الحديث أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: قَبّل رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي وعنده الأقرع بن حابس التميمي جالسًا، فقال الأقرع: إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم أحدًا، فنظر إليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: "من لا يَرحم لا يُرحم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٥٩٩٧، صص١٥٠٥-١٥٠٦).

ولا يتخلى عن هذا الخلق إلا من قسى قلبه، وتخلى عن إنسانيته وإسلامه، فشَقِي وأشقى معه غيره، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تُنزع الرحمة إلا من شقي" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:١٩٢٣، ص٤٣٩)، بل ويتجاوز هذا الخلق الرفيع حدود الإنسانية لتشمل الحيوانات، فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من مسلم غرس غرسًا فأكل منه إنسان أو دابة إلا كان له صدقة" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٦٠١٢، ص١٥٠٨)، قال ابن بطال (دت): "في هذه الأحاديث الحض على استعمال الرحمة للخلق كلهم كافرهم ومؤمنهم ولجميع البهائم والرفق بها، وأن ذلك مما يغفر الله به الذنوب ويكفر به الخطايا، فينبغي لكل مؤمن عاقل أن يرغب في الأخذ بحظه من الرحمة، ويستعملها في أبناء جنسه وفى كل حيوان" (ج٩، ص٢١٩).

المبحث الثالث: صور التعددية في الإسلام

راعى الإسلام كل التنوع والاختلافات بين البشر، فأقر بعضها، وهذب بعضها، ورفض بعضها الآخر، فلا يتجاهل أي سلوك أو نمط إلا ويبدي موقفًا منه، ويُخضعها كلها لقيمه ومبادئه وقواعده الكلية، ويتعامل معها بحسب ما ينبغي ويُفترض، ولذلك كان الإسلام دينًا عامًا شاملًا كاملًا، مصداقًا لقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ (المائدة:٣)، قال ابن عباس رضي الله عنهما: وهو الإسلام، أخبر الله نبيه صلى الله عليه وسلم والمؤمنين أنه أكمل لهم الإيمان، فلا يحتاجون إلى زيادة أبدًا، وقد أتمه الله فلا ينقصه أبدًا، وقد رضيه الله فلا يسخطه أبدًا (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٥، ص٤٦)، وقال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ (الأنعام:١١٥)، "صدقًا في الأخبار وعدلًا في الطلب، فكل ما أخبر به فحق لا مرية فيه ولا شك، وكل ما أمر به فهو العدل الذي لا عدل سواه، وكل ما نهى عنه فباطل، فإنه لا ينهى إلا عن مفسدة" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٦، ص١٤٤).

ويمكن ذكر بعض صور تعامل الإسلام مع مظاهر التنوع والاختلاف، وفق الآتي:

١– التعددية الدينية:

لا ينكر الإسلام وجود ديانات أخرى غير الإسلام، بل يذكرها ويعددها، ويذكر فضل من تمسك بها من أهلها قبل أن يبلغه الإسلام، فيقول جل شأنه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة:٦٢)، ولكن الإسلام يقرر أيضًا أنه هو الدين المرتضى عند الله عز وجل: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ (آل عمران:١٩)، فكل من بلغه الإسلام ولم يُسلم، لن يُقبل منه دينه: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ

دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (آل عمران:٨٥)، أي: "ومن يطلب غير الإسلام (وهو التوحيد وإسلام الوجه لله تعالى) دينًا، فلن يقبل منه قطعًا، وهو من الذين وقعوا في الخسران مطلقًا؛ لأنه سلك طريقًا سوى ما شرعه الله، وأضاع ما جُبلت عليه الفطرة السليمة من توحيد الله والانقياد لأوامره" (الزحيلي، ٢٠٠٩، ج٢، ص٣١١).

ويتعامل الإسلام مع أرباب تلك الديانات وفق وضعهم وتواجدهم بين المسلمين، فهم على أصناف، منهم: أهل الذمة، وهم: "الذين عقدنا لهم الذمة التي تتضمن حمايتهم وإعطاءهم حقوقهم الشرعية على أن يبذلوا لنا الجزية"، ومنهم المعاهدون، وهم: "الذين نعقد بيننا وبينهم عهدًا أن لا يعتدوا علينا، ولا نعتدي عليهم، وأن لا يعينوا علينا ولا نعين عليهم"، ومنهم المستأمنون، وهم: "الذين طلبوا الأمان على أنفسهم وعلى أموالهم لمدة معينة، فهؤلاء دون المعاهدين، ودون أهل الذمة" (ابن عثيمين، ١٤٢٢، ج١٥، ص ص٢٤٩-٢٥٠).

وهم، أي أتباع تلك الديانات إنما لهم كامل حقوقهم الشرعية وفق التزامهم بضوابط تواجدهم في بلاد المسلمين، وقد أمضى الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأهل الجزية شروطًا، عُرفت بالشروط العمرية، وقد ذكرها الإمام ابن حزم في كتابه "مراتب الإجماع"، وقال عنها ابن القيم (١٩٩٧): "وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإن الأئمة تلقوها بالقبول وذكروها في كتبهم واحتجوا بها، ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم وفي كتبهم، وقد أنفذها بعده الخلفاء وعملوا بموجبها" (ج٣، ص١١٦٤)، ومضمون تلك الشروط:

- السماح لهم بالبقاء على دينهم، وعدم إكراههم على الإسلام.

- إلزام -أهل الذمة- بدفع الجزية. وحكمة ذلك إظهار علو دين الله عز وجل، وكذلك حمايتهم وكف أيدي الناس عنهم، قال الماوردي (١٩٨٩): "ويلتزم لهم ببذلها حقان: أحدهما: الكف عنهم، والثاني:

الحماية لهم، ليكونوا بالكف آمنين، وبالحماية محروسين" (ص١٨٢).

- ألا يتشبهوا بالمسلمين في لباس أو زينة.
- منعهم من إظهار باطلهم، أو الدعوة إليه.
- التضامن مع المسلمين في مواجهة العدو.
- مساندة ومساعدة المسلمين.

على أنه ينبغي دائمًا عند معاملة من يخالف المسلمين دينهم؛ مراعاة الاستطاعة والمصلحة والرغبة في تأليف قلوبهم، قال ابن القيم (١٩٩٧): "ومن تأمل سيرة النبي وأصحابه في تأليفهم الناس على الإسلام بكل طريق تبين له حقيقة الأمر، وعلم أن كثيرًا من هذه الأحكام التي ذكرناها من الغيار وغيره تختلف باختلاف الزمان والمكان والعجز والقدرة والمصلحة والمفسدة" (ج٣، ص١٣٢١).

وقد ضعف الألباني (١٩٧٩) هذه الشروط، وقال: "وإسناده ضعيف جدًا" (ص١٠٤)، ولكنها وردت بأكثر من طريق غير تلك التي ضعفها الألباني، كما في تاريخ دمشق لابن عساكر والسنن الكبرى للبيهقي، وتفصيل القول في صحة هذه الشروط أو جزئياتها يُرجع إليها في مظانها من كتب أهل العلم.

وقد ضمن لهم الإسلام حفظ كرامتهم الإنسانية، وحقهم في حرية الاعتقاد، وفي التزام شرعهم، وحقهم في العدالة، كما حفظ دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وحقهم في الحماية من الاعتداء، وفي المعاملة الحسنة، وكذلك حقهم في التكافل الاجتماعي. (العايد، ٢٠٠٨)، فلا يُكرهون ولا يُجبرون على الدخول في الإسلام، بل يُسمح لهم بحرية العبادة، وإقامة شعائر دينهم، بدون تدخل فيها، كما حرّم الإسلام أذاهم والاعتداء عليهم، وحرّم الجور عليهم وظلمهم، ففي الحديث عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما: عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عامًا" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٣١٦٦، ص٧٨٢)، وتجب حمايتهم والقتال دونهم، وقد أوصى بذلك

عمر بن الخطاب رضي الله عنه من بعده، فقال: "وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم أن يوفى لهم بعهدهم، وأن يقاتل من ورائهم، ولا يكلفوا إلا طاقتهم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٣٠٥٢، ص٧٥١)، كما حث الإسلام على الإحسان إلى فقرائهم وعيادة مريضهم وحسن مجاورتهم، فقد رُوي أن عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما، ذبحت له شاة في أهله، فلما جاء قال: أهديتم لجارنا اليهودي؟ أهديتم لجارنا اليهودي؟ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:١٩٤٣، ص٤٤٣)، كما أباح الإسلام أكل ذبائحهم ونكاح نسائهم إن كانوا أهل كتاب، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ﴾ (المائدة:٥)، "وهذا أمر مجمع عليه بين العلماء: أن ذبائحهم حلال للمسلمين؛ لأنهم يعتقدون تحريم الذبح لغير الله، ولا يذكرون على ذبائحهم إلا اسم الله، وإن اعتقدوا فيه تعالى ما هو منزه عن قولهم، تعالى وتقدس" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٥، ص٧٧).

ولا ينبغي الركون إلى مجرد منح أرباب تلك الديانات حقوقهم، بل ومن واجب المسلمين دعوتهم إلى الحق، ونصحهم، وفتح أبواب الحوار والنقاش معهم باللين والقول الحسن، وتأليف قلوبهم، قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (النحل:١٢٥)، وقد سار النبي الكريم على هذا النهج، ففي الحديث عن أنس رضي الله عنه قال: "كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فمرض، فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم يعوده، فقعد عند رأسه فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: أطع أبا القاسم صلى الله عليه وسلم، فأسلم فخرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول: الحمد لله الذي أنقذه من النار" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:١٣٥٦، ص٣٢٧).

٢– التعددية العقائدية:

الاختلاف في العقيدة من أوائل الخلافات التي حصلت بين المسلمين، وتفرقوا بسببها إلى فرق وملل ونحل، مصداقًا لما ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة –أو اثنتين وسبعين فرقة– والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٢٦٤٠، ص٥٩٥)، وفي زيادة من رواية معاوية رضي الله عنه "كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة" (ابن حنبل، ١٩٩٩، رقم الحديث:١٦٩٣٧، ص١٣٥)، وقد حصل الخلاف بين العلماء رحمهم الله في معنى الحديث، وفي زياداته، بما لا يمكننا إيراده في هذا الموطن، إذ ليس موطنه، وإنما الحديث يُصدقه الواقع المعاش.

والإسلام يتعامل مع هذا الاختلاف العقائدي بعدالة، إذ لم يُخرج تلك الفرق من الملة، فلا يصح إخراجهم من الدين إلا إذا قام بهم شروط الكفر وانتفت موانعه، وقد وصفهم النبي الكريم بأنهم من أمته، كما نص الحديث على ذلك: "وتفترق أمتي"، وقد أوضح الإمام ابن تيمية (١٩٨٦) هذا الأمر بقوله:

> وإذا لم يكونوا في نفس الأمر كفارًا لم يكونوا منافقين، فيكونون من المؤمنين، فيُستغفر لهم ويُترحم عليهم، وإذا قال المؤمن: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ (الحشر:١٠) يقصد كل من سبقه من قرون الأمة بالإيمان، وإن كان قد أخطأ في تأويل تأوله فخالف السنة، أو أذنب ذنبًا، فإنه من إخوانه الذين سبقوه بالإيمان، فيدخل في العموم، وإن كان من الثنتين والسبعين فرقة، فإنه ما من فرقة إلا وفيها خلق كثير ليسوا كفارًا، بل مؤمنين فيهم ضلال وذنب يستحقون به الوعيد، كما يستحقه عصاة المؤمنين، والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخرجهم من الإسلام، بل جعلهم من أمته، ولم يقل: إنهم يخلدون في النار، فهذا أصل عظيم ينبغي مراعاته (ج٥، ص ص٢٤٠-٢٤١).

وعليه فينبغي الإقرار لهم بالإسلام، ونصرتهم على أعدائهم، وإعانتهم على من ظلمهم، والعدل

معهم، كما يجب على المسلم بذل حق أخيه المسلم عليه، من حسن الجوار والمعشر، ورد السلام، وعيادة المريض، وتشييع الجنازة، وتشميت العاطس، وإجابة الدعوة، وبذل النصيحة، ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "حق المسلم على المسلم خمس: رد السلام، وعيادة المريض، واتباع الجنائز، وإجابة الدعوة، وتشميت العاطس" (البخاري، ٢٠٠٣، رقم الحديث:١٢٤٠، ص٣٠١) و (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢١٦٢، ص١٧٠٤).

على أنه ينبغي توضيح الحق لهم، ودعوتهم، ومناقشتهم ومجادلتهم بالتي هي أحسن، وبُغض ما حادوا به عن الحق، وكراهية هذا الأمر منهم، وإيضاحه وبيانه للناس، والتحذير من تلك المعتقدات الباطلة بالدليل البيّن الواضح، قال ابن تيمية (٢٠٠٥): "ومثل أئمة البدع من أهل المقالات المخالفة للكتاب والسنة، أو العبادات المخالفة للكتاب والسنة، فإن بيان حالهم وتحذير الأمة منهم واجب باتفاق المسلمين" (ج٢٨، ص٢٣١).

٣- التعددية المذهبية:

اختلف الفقهاء المسلمون في الأحكام التشريعية وفروع المسائل، بسبب اختلاف فهمهم للنصوص الشرعية، وكذلك بسبب اتساع رقعة الدولة الإسلامية، واختلاف الأمصار وأهلها عن بعضهم البعض، وهو ما أفرز اختلافًا في مصادر التشريع الفرعية نفسها بين المذاهب.

والاختلاف بينهم هو اختلاف تنوع، إذ أنه لا يُتصور وجود اختلاف تضاد في العقيدة الصحيحة، قال ابن تيمية (٢٠٠٥): "وهم أهل السنة والجماعة، وما تنوعوا فيه من الأعمال والأقوال المشروعة، فهو بمنزلة ما تنوعت فيه الأنبياء، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ (العنكبوت:٦٩)" (ج١٩، ص١١٧)، ثم قال بعد أن ذكر صورًا من هذا الاختلاف:

فهذا وأمثاله يشبه تنوع شرائع الأنبياء؛ فإنهم متفقون على أن الله أمر كلًا منهم بالدين الجامع، وأن نعبده بتلك الشرعة والمنهاج، كما أن الأمة الإسلامية متفقة على أن الله أمر كل مسلم من شريعة القرآن بما هو مأمور به؛ إما إيجابًا، وإما استحبابًا، وإن تنوعت الأفعال في حق أصناف الأمة فلم يختلف اعتقادهم ولا معبودهم، ولا أخطأ أحد منهم؛ بل كلهم متفقون على ذلك يصدق بعضهم بعضًا (ج١٩، ص١٢١).

وقد اختلف الصحابة رضوان الله عليهم في فهمهم لكلام وتوجيه النبي صلى الله عليه وسلم لهم، ومن ذلك ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال: "قال النبي صلى الله عليه وسلم يوم الأحزاب: لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة، فأدرك بعضهم العصر في الطريق فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها، وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرد منا ذلك. فذُكر للنبي صلى الله عليه وسلم فلم يُعنف واحدًا منهم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٤١١٩، ص١٠١١).

ولا يمايز الإسلام الناس بحسب مذاهبهم الفقهية، فلا يقدم أحدًا على أحد، ولا فئة على فئة، بل جميعهم مأمورون بالاجتهاد، وقبول الحق عند وروده، كما لا يُلزم الإسلام أحدًا باتباع مذهب أو عالم معين، بل يأمره باتباع الدليل، قال ابن تيمية (٢٠٠٥):

وإذا نزلت بالمسلم نازلة، فإنه يستفتي من اعتقد أنه يفتيه بشرع الله ورسوله من أي مذهب كان، ولا يجب على أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه من العلماء في كل ما يقول، ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب شخص معين غير الرسول صلى الله عليه وسلم في كل ما يوجبه ويخبر به، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم (ج٢٠، ص٢٠٩).

وقال القرافي (١٩٩٤): "قاعدة: انعقد الإجماع على أن من أسلم فله أن يقلد من شاء من العلماء بغير حجر، وأجمع الصحابة رضوان الله عليهم على أن من استفتى أبا بكر وعمر رضي الله عنهما أو

قلدهما، فله أن يستفتي أبا هريرة، ومعاذ بن جبل، وغيرهما ويعمل بقولهما من غير نكير، فمن ادعى رفع هذين الإجماعين فعليه الدليل" (ج١، ص١٤١).

٤- التعددية العرقية:

لا يمنح الإسلام أية مزية أو أفضلية لأي عرق أو انتماء اثني معين، بل جعل تقوى الله وعبادته هو معيار المفاضلة بين الخلق جميعًا، فليس لعربي على أعجمي فضل، ولا لأعجمي على عربي فضل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ (الحجرات:١٣)، وقال النبي صلى الله عليه وسلم في خطبته أيام التشريق: "يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، أبلغت؟ قالوا: بلغ رسول الله" (ابن حنبل، ٢٠٠١، رقم الحديث:٢٣٤٩٨، ص٤٧٤).

ولم يقتصر الأمر على إزالة التمييز العرقي، بل تجاوزه إلى تحريم الافتخار بالأحساب والطعن في الأنساب، وعَدّهما من أمور الجاهلية، فعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب الناس يوم فتح مكة فقال: "يا أيها الناس! إن الله قد أذهب عنكم عُبيَّة الجاهلية وتعاظمها بآبائها؛ فالناس رجلان: رجل بر تقي كريم على الله، وفاجر شقي هين على الله، والناس بنو آدم، وخلق الله آدم من تراب" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٣٢٧٠، ص٧٣٩)، وعُبية الجاهلية: أي نخوتها وفخرها، وأيضًا عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "أربع في أمتي من أمر الجاهلية لا يتركونهن: الفخر في الأحساب، والطعن في الأنساب، والاستسقاء بالنجوم، والنياحة" (النيسابوري، دت، ج٢، رقم الحديث:٩٣٤، ص٦٤٤)، "والطعن في النسب، معناه: التعيير بالنسب أو أن ينفي نسبه، فمثلًا

يقول في التعيير: أنت من القبيلة الفلانية التي لا تدفع العدو ولا تحمي الفقير، ويذكر فيها معايب، أو مثلًا يقول: أنت تدعي أنك من آل فلان ولست منهم، أنت ما فيك خير، هؤلاء القبيلة ولو كنت منهم لكان فيك خير، أو ما أشبه ذلك" (العثيمين، ١٤٢٧، ج٦، ص٢٦٤).

ولم يثبت تفضيل أحد على أحد، إلا ما ورد في الحديث الصحيح عن واثلة بن الأسقع رضي الله عنه يقول: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى قريشًا من كنانة، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم" (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٢٧٦، ص١٧٨٢)، قال ابن تيمية (دت): "فإن الله تعالى خص العرب ولسانهم بأحكام تميزوا بها، ثم خص قريشًا على سائر العرب، بما جعل فيهم من خلافة النبوة، وغير ذلك من الخصائص. ثم خص بني هاشم بتحريم الصدقة، واستحقاق قسط من الفيء، إلى غير ذلك من الخصائص، فأعطى الله سبحانه كل درجة من الفضل بحسبها، والله عليم حكيم" (ج١، ص٣٨٥).

ورغم ذلك، فإن من تهاون في اتباع الحق، وسار على هواه، لم ولن ينفعه نسبه، ففي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ومن أبطأ به عمله لم يسرع به نسبه" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٢٩٤٥، ص٦٥٨)، وها هو النبي صلى الله عليه وسلم يقول حين نزل عليه قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (الشعراء:٢١٤): "يا معشر قريش! اشتروا أنفسكم من الله، لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا بني عبدالمطلب! لا أغني عنكم من الله شيئًا، يا عباس بن عبدالمطلب! لا أغني عنك من الله شيئًا، يا صفية عمة رسول الله! لا أغني عنك من الله شيئًا، يا فاطمة بنت رسول الله! سليني بما شئت، لا أغني عنك من الله شيئًا" (النيسابوري، دت، ج١، رقم الحديث:٢٠٦، ص١٩٢)، فكل أولئك لم ولن ينفعهم نسبهم وفضلهم شيئًا، برغم قربهم من النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أن يحوزوا ذلك الفضل بعملهم وإيمانهم.

وأكثر علماء الأمة من السلف والخلف ليسوا عربًا، ومع ذلك فقد حازوا السيادة في الأمة الإسلامية وكانوا ينابيع رحمة وفضل وعلم على غيرهم، يقول ابن تيمية (دت) بعد أن ساق ذكر بعض العلماء من أبناء فارس، كالحسن البصري وابن سيرين وغيرهم، وأكد على أنهم أفضل من كثير من العرب، يقول:

> وكذلك في سائر أصناف العجم من الحبشة والروم والترك، وبينهم سابقون في الإيمان والدين لا يحصون كثرة، على ما هو معروف عند العلماء؛ إذ الفضل الحقيقي: هو اتباع ما بعث الله به محمدًا صلى الله عليه وسلم من الإيمان والعلم باطنًا وظاهرًا، فكل من كان فيه أمكن : كان أفضل.
>
> والفضل إنما هو بالأسماء المحمودة في الكتاب والسنة مثل: الإسلام، والإيمان، والبر، والتقوى، والعلم، والعمل الصالح، والإحسان، ونحو ذلك، لا بمجرد كون الإنسان عربيًا، أو عجميًا، أو أسود، أو أبيض، ولا بكونه قرويًا، أو بدويًا (ج١، ص٣٧٠).

٥- التعددية في اللون:

لا يمنح الإسلام أية مزايا أو يضع عراقيل أمام الناس بسبب ألوانهم، ولا يأخذ بهذا المتغير إطلاقًا، فمن شرف بعلمه وفضله وتقواه فله منزلته عند الله وعند الناس، بغض النظر عن لونه أأبيض كان أم أسود أم أحمر، ففي خطبة النبي صلى الله عليه وسلم في أيام التشريق، يقول: "يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر، إلا بالتقوى، أبلغت؟ قالوا: بلغ رسول الله" (ابن حنبل، ٢٠٠١، رقم الحديث:٢٣٤٨٩، ص٤٧٤)، ولا ينظر الإسلام إلى طول الناس وأشكالهم وألوانهم في التفاضل بينهم، بل كلهم في ميزان الحق سواء، وإنما يحاسب الجميع بحسب عمله، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم" (النيسابوري، دت، ج٤، رقم الحديث:٢٥٦٤، ص١٩٨٧).

وقد حذر الإسلام من ذم الناس أو التقليل منهم بسبب ألوانهم، أو اضطهادهم بسببه، ففي الحديث عن أبي ذر رضي الله عنه قال: "إني ساببت رجلًا فشكاني إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال لي النبي صلى الله عليه وسلم: أعيرته بأمه؟ ثم قال: إن إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم ما يغلبهم فأعينوهم" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٢٥٤٥، ص٦١٦)، عَيّره بأمه وكانت سوداء فقال له: يا بن السوداء، فغضب النبي صلى الله عليه وسلم، وعدّ ذلك من أمور الجاهلية التي لا يقبلها الإسلام ولا يرتضيها.

وكان النبي عليه الصلاة والسلام في إكرامه للناس؛ لا ينظر إلى ألوان بشرتهم، بقدر ما يقومون به من عمل صالح، فعن أبي هريرة رضي الله عنه: "أن امرأة سوداء كانت تَقُمُّ المسجد (أو شابًا) ففقدها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فسأل عنها (أو عنه)، فقالوا: مات، قال: أفلا كنتم آذنتموني، قال فكأنهم صغروا أمرها (أو أمره)، فقال: دلوني على قبرها، فدلوه فصلى عليها، ثم قال: إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله عز وجل ينورها لهم بصلاتي عليهم" (النيسابوري، دت، ج٢، رقم الحديث:٩٥٦، ص٦٥٩).

وقد كان تعامل الإسلام مع من اختلفت ألوانهم تعاملًا منصفًا، لا يشوبه تحقير أو تمييز، وكان بعض كبار الصحابة ذوي بشرة سوداء، كسالم مولى أبي حذيفة، وبلال بن رباح، وأسامة بن زيد، وأبي بكرة، ومغيث زوج بريرة، رضي الله عنهم أجمعين، ومن أشراف السوداوات من الصحابيات: أم أيمن مولاة النبي صلى الله عليه وسلم وحاضنته (ابن الجوزي، ١٩٩٨)، وقد ذكر الإمام ابن الجوزي نفرًا منهم، من الصحابة والتابعين والعلماء والصالحين، وبين فضلهم، في كتابه: تنوير الغبش في فضل السودان والحبش.

لقد تسامى الإسلام بتعاليمه وقيمه فوق أية متغيرات تقسم الناس بين شريف ووضيع أو محبوب ومنبوذ، ليضع معيارًا واحدًا، يستطيعه الناس جميعًا، ويقدرون عليه، مهما تمايزت واختلفت ألوانهم أو أشكالهم أو صورهم، فمعيار التفاضل هو الإيمان والتقوى، وموعد الحساب هو دار الآخرة، والمحاسِب عدل

رحيم.

٦- التعددية اللغوية:

يمنح الإسلام اللغة العربية امتيازًا تستحقه بما تحتويه من البيان، فيقول الله تعالى عن كتابه الكريم: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ (الشعراء:١٩٥)، فبها نزل القرآن الكريم، وبها يُتلى ويُتعبد، وجمهور العلماء يرون عدم جواز قراءته بغير العربية، قال النووي (دت): "مذهبنا أنه لا يجوز قراءة القرآن بغير لسان العرب سواء أمكنه العربية أو عجز عنها، وسواء كان في الصلاة أو غيرها، فإن أتى بترجمته في صلاة بدلًا عن القراءة لم تصح صلاته سواء أحسن القراءة أم لا، هذا مذهبنا وبه قال جماهير العلماء منهم مالك وأحمد وداود" (ج٣، ص٣٤١)، "وإنما تترجم معانيه إلى اللغات الأخرى لتفهيم المعنى وتعليم المعنى حتى يتعلم أصحاب اللغات غير العربية معاني كلام الله -عز وجل- وحتى يستفيدوا من أحكام كتابه -سبحانه وتعالى-، ولكن عليهم أن يتعلموا لفظ القرآن حتى يقرؤوا به في الصلاة وخارج الصلاة باللغة العربية" (ابن باز، دت).

وبالرغم من هذا التفضيل للغة العربية، فإن الإسلام لا يجعله سببًا للتمايز والتمييز بين الناس، فلا أفضلية ولا خيرية لمن تحدث باللغة العربية على من سواه، بل كلهم في الواجبات والحقوق سواء، فلهم الحق في العبادة والدعاء بلغاتهم، قال ابن تيمية (٢٠٠٥): "والدعاء يجوز بالعربية وبغير العربية، والله سبحانه يعلم قصد الداعي ومراده وإن لم يقوم لسانه، فإنه يعلم ضجيج الأصوات، باختلاف اللغات على تنوع الحاجات" (ج٢٢، ص٤٨٩).

وقد احتوى القرآن الكريم على كلمات شتى من لغات متعددة، اكتسبت العربية وأصبحت منه بمجرد ورودها في كتاب الله عز وجل، ومن تلك الكلمات: أباريق وسندس وإستبرق، قيل: هي فارسية الأصل، وإصري وأكواب ورهوًا، قيل إنها بالنبطية، وغير ذلك وقد ساق الإمام السيوطي (١٤٢٦) مجموعة

من تلك الكلمات في كتابه: الإتقان في علوم القرآن.

ولم يحرم الإسلام تعلم اللغات، وإن كرهها بعض العلماء لغير حاجة، إلا أن تعلمها مستحب إذا احتيج إليها. ففي الحديث عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: "أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتعلم له كلمات من كتاب يهودٍ، قال: إني والله ما آمن يهود على كتابي، قال: فما مر بي نصف شهر حتى تعلمته له، قال: فلما تعلمته كان إذا كتب إلى يهود كتبت إليهم، وإذا كتبوا إليه قرأت له كتابهم" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٢٧١٥، ص٦١١)، وكانت لغتهم: السُّريانية، قال المباركفوري (دت) نقلًا عن الطيبي:

> إذ لا يعرف في الشرع تحريم تعلم لغة من اللغات سريانية أو عبرانية أو هندية أو تركية أو فارسية، وقد قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ (الروم:٢٢) أي: لغاتكم بل هو من جملة المباحات، نعم يعد من اللغو ومما لا يعني وهو مذموم عند أرباب الكمال إلا إذا ترتب عليه فائدة فحينئذ يستحب كما يستفاد من الحديث (ج٧، ص٤٩٨).

٧- التعددية في النوع:

خلق الله سبحانه وتعالى الخلق جميعًا من أصل واحد، وأب واحد وأم واحدة، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (النساء:١)، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى (٤٥) مِنْ نُطْفَةٍ إِذَا تُمْنَى﴾ (النجم:٤٥-٤٦)، فالجنس البشري يتكون منهما، وبهما يستمر، وهما مشتركان في الأصل والمنشأ والمصير، ومشتركان في عمارة الكون، بلا فرق بينهما في عموم الدين، من توحيد الله عز وجل وعبادته، ولا فرق بينهما في الثواب والعقاب، وفي عموم التشريع في الحقوق والواجبات،

قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النحل:٩٧)، وفي الحديث عن النبي الأكرم أنه قال: "إن النساء شقائق الرجال" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:١١٣، ص٣٨).

وقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن يمايز كلًا من الذكر والأنثى من حيث الخِلقة والطباع والصفات، بما يتناسب مع أدوارهم في هذه الحياة، فليس أحدهما كالآخر، ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ (آل عمران:٣٦)، وقد ترتب على هذا التمايز اختلاف بعض الأحكام بما يتوافق مع الاختلاف القائم والحاصل بين الجنسين، كما ترتب عليها قدرة كل جنس على القيام بالواجبات الاجتماعية والمعيشية، وعليها ترتب أيضًا الاختلاف في المهام والمسئوليات، ومن عدل الإسلام ورحمته أن حمّل كل جنس ما يستطيعه ويطيقه، فلم يلزم الرجل بأعباء المرأة، ولم يلزم المرأة بأعباء الرجل، وقد كفل الإسلام للمرأة حقها في التجمل والزينة، وفي الزواج وفي الأمومة، وفي التملك والتصرف، وفق أحكامه ومبادئه.

وإمعانًا في هذا التمييز الأصيل بين الجنسين في خِلقتهما وفي أدوارهما في الحياة، فقد حرم الإسلام تشبه أحدهما بالآخر، لما فيه من الخروج عن الفطرة السوية، ولما فيه من التضييع للحقوق المكفولة لكل جنس، وكذلك التنصل من الواجبات المترتبة على كل جنس، ففي الحديث عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما قال: "لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:٥٨٨٥، ص١٤٨٥).

والإسلام لا يقلل من قدر المرأة ودورها في بناء الأسرة والمجتمع، وفي بناء الحضارة والأمة، بل هي إحدى ركائز ذلك، وإنما حفظ لها حقوقها، وقرر عليها من الواجبات ما يتوافق مع طبيعتها الأنثوية، وألزم الرجل بتحمل نفقاتها أمًا وزوجة وابنة، مع إعطائها الحق الكامل في التملك والتصرف وفق إرادتها، وأمر بالإحسان إليها، ففي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

"خيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٣٨٩٥، ص٨٧٥).

وأكد الإسلام على أن العلاقة بين الرجل والمرأة قائمة على التكامل والسكينة والرحمة، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ (الروم:٢١)، قال ابن كثير (٢٠٠٠):

> ولو أنه جعل بني آدم كلهم ذكورًا وجعل إناثهم من جنس آخر إما من جان أو حيوان، لما حصل هذا الائتلاف بينهم وبين الأزواج، بل كانت تحصل نفرة ولو كانت الأزواج من غير الجنس. ثم من تمام رحمته ببني آدم أن جعل أزواجهم من جنسهم، وجعل بينهم وبينهن مودة: وهي المحبة، ورحمة: وهي الرأفة، فإن الرجل يمسك المرأة إما لمحبته لها، أو لرحمة بها، بأن يكون لها منه ولد، أو محتاجة إليه في الإنفاق، أو للألفة بينهما (ج١١، ص٢٠).

وعليه فإن نظرة الإسلام للمرأة لا تقل أهميته عن نظرته للرجل، فكلاهما له دوره في الحياة، ويشتركان في عدد من الواجبات والحقوق، ويفترقان في أخرى، بناء على التمايز في الخِلقة والطباع والصفات بينهما، وتعامل الإسلام معهما –الرجل والمرأة– قائم على العدالة المراعية لهذا التمايز.

٨– التعددية الطبقية:

يعترف الإسلام بالتفاوت الاقتصادي بين الناس، وبما يؤدي إليه من طبقية تُقسّم المجتمع إلى أغنياء وفقراء وبينهما، لكنه لا يقف من ذلك موقفًا سلبيًا، بل يتخذ خطوات فعالة من أجل تحقيق التقارب بين تلك الطبقات، وسد الفجوة المعيشية والمعنوية بينهم، من خلال ربطهم ببعض في نظام تكافل شامل وبنّاء، كما ويمنع كل أنواع وأشكال التعدي أو الاعتداء أو الممارسات التي تزيد تلك الفجوة وتعزز الطبقية، كالاحتكار والظلم والغصب وغيرها.

لقد سعى الإسلام إلى تشريع عبادات تستند إلى إظهار وتفعيل التكافل والتضامن الاقتصادي،

وتعزز من العدالة في المسائل المالية والاقتصادية، كإيجاب الزكاة والحث على الصدقات، وتوزيع الغنائم والفيء، وتقسيم المواريث، وبناء نظام المعاملات المالية والعينية وغير ذلك.

ولا يسعى الإسلام إلى سلب الأغنياء ممتلكاتهم، أو زيادة عوز المحتاجين، بل يقر الإسلام أن هذا التوزيع للثروات هو أمر كوني، خاضع لإرادة الله ومشيئته، ولا يستقيم أمر هذا الكون إلا به، فيسخر الغني للفقير والفقير للغني، قال تعالى: ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ (الزخرف:٣٢)، أي:

> فجعلنا هذا غنيًا وهذا فقيرًا، وهذا ملكًا وهذا مملوكًا، فكما فضلنا بعضهم على بعض في الرزق كما شئنا، كذلك اصطفينا بالرسالة من شئنا، (وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ) بالغنى والمال، (لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا) ليستخدم بعضهم بعضًا، فيسخر الأغنياء بأموالهم الأجراء الفقراء بالعمل، فيكون بعضهم لبعض سبب المعاش، هذا بماله، وهذا بأعماله، فيلتئم قوام أمر العالم (البغوي، ١٩٩٧، ج٧، ص ص٢١١-٢١٢).

وقد امتدح الله سبحانه وتعالى المُنفقين أموالهم في سبيله، فقال: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (٢٦١) الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (البقرة:٢٦١-٢٦٢)، كما ذم الله سبحانه وتعالى من لم يستجب لأمره بالإنفاق والصدقة وتوعده بالعذاب، فقال: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ (آل عمران:١٨٠)، وفي الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ما من يوم

يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا" (البخاري، ٢٠٠٢، رقم الحديث:١٤٤٢، ص٣٥٠)، بل وذم الله سبحانه وتعالى ترك التكافل والإحسان إلى الفقراء، فقال سبحانه: ﴿وَلَا تَحَاضُّونَ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ (الفجر:١٨)، أي: "لا يأمرون بالإحسان إلى الفقراء والمساكين، ويحث بعضهم على بعض في ذلك" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج١٤، ص٣٤٨).

وفي المقابل، فقد امتدح الله تعفف الفقراء وقناعتهم، فقال سبحانه: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُحْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ (البقرة:٢٧٣)، أي: "الجاهل بأمرهم وحالهم يحسبهم أغنياء، من تعففهم في لباسهم وحالهم ومقالهم" (ابن كثير، ٢٠٠٠، ج٢، ص٤٧٧)، وفي الحديث عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "قد أفلح من أسلم، ورُزق كفافًا، وقنّعه الله بما آتاه" (النيسابوري، دت، ج٢، رقم الحديث:١٠٥٤، ص٧٣٠).

والعدالة الاقتصادية في الإسلام لا تعني المساواة التماثلية، وإنما تعني الاستحقاق، فكلٌ يحصل على ما يستحق بقدر عمله وجهده وسعيه، بعد توفيق الله وفضله، فقد ذهب فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: "ذهب أهل الدثور بالدرجات العلى والنعيم المقيم، فقال: وما ذاك؟ قالوا: يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم، ويتصدقون ولا نتصدق، ويعتقون ولا نعتق، فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم: أفلا أعلمكم شيئًا تدركون به من سبقكم، وتسبقون به من بعدكم؟ ولا يكون أحد أفضل منكم إلا من صنع مثل ما صنعتم، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثًا وثلاثين مرة، فرجع فقراء المهاجرين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا: سمع إخواننا أهل الأموال بما فعلنا، ففعلوا مثله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء" (النيسابوري، دت، ج١، رقم الحديث:٥٩٥، صص٤١٦-٤١٧).

والإسلام لا يمايز بين الناس في أعراقهم أو ألوانهم أو لغاتهم؛ في الأمر بالإنفاق، أو في استحقاق الحصول على الصدقات، بل جميعهم في التشريعات المنظمة لهذا الجانب سواء، لا فرق بين شريفهم ووضيعهم، ولا بين أبيضهم وأسودهم، ولا بين عربيهم وأعجمهم، كلهم محاسبون على ما اكتسبوه من أموالهم، ومحاسبون على ما أنفقوه، فعن أبي بَرزة الاسلمي رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتى يسئل عن عمره فيم أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه" (الترمذي، ١٤١٧، رقم الحديث:٢٤١٧، ص٥٤٤).

وأخيرًا، وبعد بيان موقف الإسلام من التعددية الثقافية، يمكن القول أن التربية الإسلامية تميزت بخصائص جعلتها قادرة على التعامل مع التنوع والاختلاف بين الناس، استنادًا على خصائص الشريعة الإسلامية نفسها: كالربانية والعالمية والشمولية والتكامل وغيرها من خصائص.

فالتربية في الإسلام ربانية المصدر، مستمدة من كتابه العزيز ومن سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا يجعلها ثابتة غير متبدلة، سالمة من النقص، مبرأة من العيب بعيدة عن الحيف والظلم، "فالتوجيه الرباني يوجه الإنسان لأفضل الأخلاق وأنبلها حتى يبني مجتمعًا يسوده العدل والأمانة والإخلاص والعفة وسائر مكارم الأخلاق، ويطهره من الرذائل التي تهدم الفضائل وتفكك المجتمعات" (الحازمي، ٢٠٠٠، ص٤٦).

والتربية الإسلامية موجهة للناس كافة، فهي تكتسب عالميتها باستنادها على آخر الأديان السماوية وهو الإسلام، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ (سبأ:٢٨)، كما أنها تسعى إلى إيجاد الإنسان الصالح بكل ما تحمله هذه الكلمة من المعاني الإنسانية، فهي تنمي في الإنسان المسلم حسن التعامل مع الناس على اختلاف أجناسهم وألوانهم وأوطانهم على أنهم بشر

خلقهم الله عز وجل، وعلى أن لكل هؤلاء البشر واجبات وحقوق، كلٌ بحسب وضعه وحاله.

والتربية الإسلامية شاملة لكل جوانب البشرية، النفسية والجسدية والصحية والفكرية والسلوكية وغيرها، وتقدم نظرة واضحة للكون والإنسان والحياة، كما تعتني بالإنسان نفسًا وروحًا وجسدًا وعقلًا، "فما ترك الإسلام جانبًا من جوانب الحياة إلا وقد تناولتها الشريعة، وأوضحت لنا فيها الخير من الشر، والطاهر من الخبيث، والصحيح من الفاسد، وبهذا الشمول الذي تتسم به الشريعة الإسلامية فإنها في غاية الكمال" (الحازمي، ٢٠٠٠، ص٤٨).

إن من مجموع تلك السمات والخصائص التي تميزت بها التربية الإسلامية، يمكن إدراك مثالية التربية الإسلامية في التعامل مع التنوع والاختلاف بين البشر، في ألوانهم وأعراقهم وأجناسهم وأوطانهم ومعتقداتهم، فهي موجهة إليهم جميعًا، وتنظر إليهم بعدالة، محتضنة لكل ذلك الطيف الواسع من التباين بينهم. وهي قادرة على تنشئتهم وتهيئتهم من أجل الوصول بهم إلى الهدف الأسمى الذي خلقوا من أجله، وهو تحقيق عبودية الله عز وجل، وسعادة الدارين.

ويتضح كذلك عند المقارنة بين الغرب والإسلام، أن واقع التعددية الثقافية في الغرب أثبتت فشلها على المستويين النظري والعملي، في حين أن التربية الإسلامية أثبتت التعددية الثقافية ومارستها عمليًا – ونظريًا قبل ذلك– في مختلف عصور الازدهار الإسلامي بدءًا من العهد المدني وحتى اتساع الرقعة الإسلامية في العصر العباسي، وحتى بعد ذلك.

الأمر الذي يعني أن أساليب تفعيل التعددية الثقافية ينبغي أن تقوم على النموذج الإسلامي وليس الغربي، ويحاول الفصل التالي عرض هذه الأساليب في المؤسسات التعليمية، باعتبارها مؤسسات تربوية نظامية أنشأها المجتمع بقصد تحقيق أهدافه وتفعيل مبادئه.

الفصل الخامس

تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية
من منظور التربية الإسلامية

ويشمل:

- مفاهيم نجمت عن الاهتمام العالمي بالتعليم والتعددية الثقافية، مثل:
  - ١- التربية الشمولية
  - ٢- التربية متعددة الثقافات
- منطلقات تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية:
- أساليب تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية
  - ١- الأسرة
  - ٢- المسجد
  - ٣- وسائل الإعلام
  - ٤- المؤسسات التعليمية
    - ١- ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة
    - ٢- توفير الفرص التعليمية العادلة والمتكافئة للجميع
    - ٣- التمثيل العادل والصحيح لكل الفئات الموجودة
    - ٤- العناية باللغات وخصوصًا اللغة العربية
    - ٥- الاهتمام بالتربية الشمولية
    - ٦- توفير البيئة المبدعة ورعاية الموهوبين
    - ٧- تهيئة الكادر التعليمي الكفؤ والفعّال
- الاستخلاصات العامة والتوصيات

الفصل الخامس: تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية من منظور التربية الإسلامية

في بعض دول العالم، ألقى مفهوم التعددية الثقافية بظلاله على جوانب الحياة المختلفة، السياسية منها والاجتماعية والتربوية والاقتصادية وغيرها، تَمثل ذلك في صورة مواد وأنشطة وبرامج متعددة يتم تطبيقها في قطاعات مختلفة داخل المجتمع، ويتم من خلالها ترسيخ عدد من المفاهيم، كإزالة الأفكار الموروثة، وإشاعة روح التسامح والسلام، وقبول الآخر والاعتراف به، ونبذ العنف والتطرف.

وبغض النظر عن آلية تطبيق التعددية، فقد كان لها بأنشطتها المختلفة تأثير على التربية والتعليم في عدد من الدول التي تبنتها، وذلك باعتبار التربية والتعليم مجالًا رحبًا وأساسًا يمكن البدء منه لترسيخ قيم التعددية الثقافية.

فالتعليم هو المجال الرحب والواسع والأساس للانطلاق نحو تعزيز ثقافة التعددية، خصوصًا في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، ولذلك فإن اعتماد أساليب منهجية وعقلانية لتحقيق هذا الهدف يعد مطلبًا وضروريًا، كما أن السياسات التعليمية بحاجة ماسة إلى تضمينها برامج تعزز من التضامن والتفاهم والتسامح بين الأفراد، وكذلك بين المجموعات الإثنية والاجتماعية والثقافية والدينية واللغوية وفيما بين الأمم (حسن، ٢٠٠٥، ص ص٧٥-٧٦).

وتكمن أهمية التربية في كونها عملية ووسيلة توصيل ونقل الأفكار للأجيال الناشئة، ويلجأ إليها كثير من رجال الفكر السياسي والقادة الوطنيين لبث أفكارهم وترسيخ مبادئهم ونشر فلسفتهم وتعزيز نظامهم، عن طريق المؤسسات التربوية بكافة أنواعها (ناصر، ١٩٨٣، ص١٨).

ويظهر التركيز والاهتمام العالمي بالتعليم كمنطلق مهم لغرس مبادئ التعددية؛ من خلال ما قامت به

منظمة اليونسكو من تخصيص مادة كاملة للتعليم في إعلانها الخاص بشأن التسامح، والذي أعلنته في ١٩٩٥، وقد تضمن ذلك الإعلان الإشارة إلى أن التعليم هو أنجع الوسائل لتحقيق التسامح، وأكد على أنه وسيلة لتعليم الناس الحقوق والحريات التي يتشاركون فيها (اليونسكو، ١٩٩٥).

ولقد نجم عن هذا التركيز والاهتمام العالمي بالتعليم –كأحد وسائل تفعيل التعددية الثقافية– بروز عدد من المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتربية والتعليم، أهمها:

١– التربية الشمولية:

يشير قايماقجان (٢٠٠٩) إلى أن حركة التربية الشمولية هي نتاج الحركة الثقافية والفكرية التي كانت موجودة في الستينات والسبعينات من القرن الماضي في الغرب لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأ يُستخدم من قبل مجموعة من علماء النفس والتربويين في المؤتمر المنعقد في كاليفورنيا في عام ١٩٧٩، وقد قام رون ميلر أحد الأسماء البارزة في التربية الشمولية بتعريف التربية الشمولية بأنها فلسفة تربوية تزعم أن هوية كل إنسان وعالمه المعنوي وهدفه من الحياة يتكون من سلسلة العلاقات التي يقيمها بين المجتمع والكون والقيم المعنوية.

وتهدف التربية الشمولية إلى تلبية الحاجات التربوية الأساسية والملحة، والتي نتجت عن التسارع المعرفي وعجز الأسلوب التعليمي التقليدي عن المواكبة المطلوبة، فتنتقل التربية من وضعية التعليم التقليدي إلى التربية الشاملة، من خلال التركيز على إكساب الأفراد المهارات الحياتية الضرورية كمهارات التواصل والتعاون وحل المشكلات والتفكير النقدي، والوعي بالقضايا المحلية والعالمية، وكذلك الوعي بالحقوق والواجبات.

وعليه فإنه يمكن تحديد مفهوم التربية الشمولية بأنها: "تربية شاملة متوازنة متكاملة لشخصية المتعلم

باعتباره وحدة متكاملة، يتفاعل مع المعلم والموقف والبيئة الاجتماعية والمهارات المطلوبة، بحيث يحقق النمو الاجتماعي، ويكتسب المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم المناسبة، وهي تربية مجتمعية، الهدف الأساسي منها أن يدرك المتعلم أن أية قضية أو ظاهرة هي نتيجة تقاطع أو تفاعل قضايا ومظاهر وعناصر عديدة، وأنه هو نفسه جزء من عالم تتشابك فيه القضايا المختلفة في كل أبعادها" (تيشوري، ٢٠٠٥).

٢- التربية متعددة الثقافات:

التربية متعددة الثقافات أو التعليم متعدد الثقافات ترجمة للمصطلح Multicultural Education، وهي رؤية تربوية حديثة تهدف إلى تمثيل الأقليات والفئات والثقافات المختلفة داخل النظام التربوي في الدول التي تشهد تنوعًا واختلافًا بينًا، ويسعى مفهوم التربية متعددة الثقافات – الذي ظهر كرد فعل لكثير من التوترات الناجمة عن التعددية الثقافية والتي أثرت سلبًا على انتماء الطلاب لمجتمعهم المدرسي – لتقدير التنوع الذي يسمح للطلاب بفهم ثقافات بعضهم البعض، ومن ثم دعم القيم الديمقراطية التي تمثل أهم دعائم وأهداف التربية (McCray, & Beachum, 2010, p.4).

ولا يعني هذا المفهوم أن التربية متعددة الثقافات تسعى لدمج الثقافات أو محو الاختلافات الثقافية أو تشرب الجماعات المختلفة لثقافة المجتمع السائدة أو المحافظة على خصوصيات ثقافة ما، ولكنها تعني التضامن والتفاعل والتعددية في الممارسات التربوية من أجل التكامل في العلاقات الاجتماعية (Angelides, Stylianou, & Leigh 2004, p.80).

ويرى Banks (n.d) بأنه التربية متعددة الثقافات هي فكرة حركة الإصلاح التربوي، ويُعرفها بأنها: "عملية تسعى إلى إتاحة فرص تعليمية متساوية لجميع الطلاب، بما في ذلك مختلف الجماعات العرقية والطبقية، وذلك من خلال تغيير البيئة المدرسية بحيث تعكس مختلف الثقافات والجماعات داخل المجتمع في

الفصول الدراسية".

كما عُرفت التربية متعددة الثقافات بأنها: تلك التربية المصممة لاحتواء ثقافات مختلف الأجناس في النظام التعليمي، مستندة على نهج توافقي مبني على الاحترام وتعزيز التعددية الثقافية داخل المجتمعات العرقية (Wilson, n.d).

وتسعى التربية متعددة الثقافات إلى إيجاد حالة توافق بين مختلف الثقافات، وتقليل التخوف من التغيير الديمغرافي الذي يطرأ على المجتمع بمرور الوقت، واحترام كل الثقافات المُشكّلة للمجتمع، والتغلب على النمطية والتحامل والعنصرية، وتعزيز التعددية، ويتم كل ذلك من خلال مناهج تعليمية متكاملة وأنشطة اجتماعية ودعم إداري، وكذلك من خلال تدريب الموظفين والمعلمين، وتكثيف الدراسات حول هذا الأمر.

وتواجه هذه التربية مزيدًا من الاستياء من قبل الطلاب الذين يشعرون أن التغييرات في التقاليد المدرسية والمناهج الدراسية والمعايير الأكاديمية، ليست ضرورية لتحقيق تقدير واحترام الطلاب من الأقليات العرقية، كما أن العديد من المؤسسات تقاوم التغيير، وهي مقاومة سلبية من جانب إدارات تلك المؤسسات (Wilson, n.d).

وإذا كان هذا هو حال التعددية في الغرب، فإن الأمر مختلف في المجتمع المسلم، لأن فلسفة التربية الإسلامية تسعى إلى إقرار الحقوق التربوية، وهي تتضام في خمس مجموعات رئيسة، أصبحت تعرف بالمبادئ التربوية الخمسة في العصر الحديث، وهي مبدأ التعليم للجميع، ومبدأ استمرارية التعلم، ومبدأ إلزامية التعليم، ومبدأ تكافؤ الفرص، ومبدأ مجانية التعليم (الأسمر، ١٩٩٧، ص ص٤٨٧-٤٩١).

وقد كان لخصائص التربية الإسلامية وسماتها دور بارز في صياغة طرقها وأساليبها ووسائلها، وهذه الخصائص والسمات لا تنفك عن التربية الإسلامية بأي حال من الأحوال، سواء كانت التربية مقصودة أو

غير مقصودة، إلا أن ظهورها ووضوحها في التربية المقصودة أجلى وأبين.

وترتكز الرؤية التربوية المقترحة لتفعيل التعددية الثقافية على جملة من المنطلقات الأساسية التي تتعلق بالإطار العام الشامل للثقافة الإسلامية. ويمكن تحديد بعض تلك المنطلقات فيما يلي:

١- اعتماد المرجعية الدينية الإسلامية لكل طوائف المجتمع:

يزعم البعض أن اختلاف الأديان يقف وراء المشكلات الطائفية في العديد من الدول، وأن الحل لمثل هذه المشكلات هو استبعاد المرجعية الدينية، والاستفادة في ذلك من النموذج الحديث والمعاصر للمجتمعات الغربية، ويمكن اعتبار هذا الاتجاه هروبًا من المشكلة وليس حلًا لها، فهذا الاتجاه يزيد المشكلة تعقيدًا، لأن استبعاد الدين من حياة الإنسان يتنافى مع متطلبات طبيعته البشرية، فتاريخ البشرية يشهد بأن الحاجة إلى الدين هي أولى الحاجات النفسية والعقلية للإنسان، ولم يحدث أن عاش الإنسان عيشة مرضية على الأقل بدون اتباع دين معين، والأخذ بتعاليمه وقيمه، لذا فتنحية الدين عن حياة الإنسان يوقعه في مشكلات نفسية وعقلية، لا خلاص منها إلا بالرجوع إلى الدين.

بل ويرى إيجلتون (٢٠٠٠) أن ثقافة بلا دين بمفهومها الاجتماعي تجعل المجتمع أقل وحدة وانسجامًا (ص٩٢)، لذلك فالثقافة عنده تضعف على نحو قاتل إذا ما انفصلت عن جذورها الممتدة في الدين (ص١٤٣).

٢- تأكيد الوحدة الوطنية لكل فئات وعناصر المجتمع تحت مظلة وحدة الهوية الثقافية الإسلامية بثوابتها ومكوناتها وأبعادها المختلفة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

-تحقيق وحدة الشعور والوجدان، ووحدة المواقف والهدف، والتوعية بخطورة الأطروحات الفكرية والثقافية التي تروج لتفكيك وحدة المجتمع. فهناك مثلًا مفاهيم تحمل في طياتها معاني متباينة كمفهوم

التعددية؛ فهو يحمل معنى إيجابيًا على اعتبار أنه توصيف لمفهوم الاختلاف بين البشر، والذي يُعد سنة من سنن الله الكونية، مما يستلزم احترام خصوصية الآخر، داخل الإطار العام للثقافة الأم، بما يحفظ للمجتمع هويته. وربما تستخدم بعض القوى العالمية شعار التعددية لإحياء النزعات العرقية والدينية والتاريخية لدى بعض طوائف المجتمع، وبخاصة في الدول الإسلامية، وتدويل تلك المشكلات، واتخاذها ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لهذه الدول، ومن ثم يجب على التربية تنمية وعى الإنسان بهذه الأطروحات وتحصينه ضد محاولات الهيمنة والاستلاب.

-تأكيد التربية على أسس تعزيز التفاعل الإيجابي مع معطيات الثقافات الأخرى، والحرص على الاستفادة من عناصر التميز في ثقافة الآخر من خلال التلاقح الفكري دون انبهار أو ذوبان (سلطان، ٢٠٠٧، ص ص٥٩-٦٢).

٣- اعتماد فلسفة تربوية تقوم على تعميق الصلة بين الواقع المعاصر وتراث الأمة الحضاري، وذلك من خلال تحقيق ما يلي (مدكور، ١٩٩٨، ص‌ص ٣١-٤١):

-الإيمان برسالات الأديان السماوية، التي اختتمت برسالة الإسلام: الدين والحضارة، واعتبار القيم الدينية والخلقية هي الدافع إلى السلوك، والمعيار الذي تُقوم في ضوئه أفعال الفرد والجماعة.

-التأكيد على احترام إنسانية الفرد وكرامته، والإقرار بمركزيته في العملية التربوية، دون أن يعني هذا انخفاض الاهتمام بالجماعة أو غياب السلوك التعاوني.

-تنمية إدراك أبناء الأمة للمسئولية الاجتماعية والمشاركة السياسية.

-إدراك دور العقل في تسيير الحياة، وعدم تعارضه مع الانصياع للوحى الإلهي في الأوامر والنواهي.

-الاهتمام باللغة العربية وإتقان مهاراتها وفنونها، وإعطائها الأولوية في التعليم قبل أية لغة أخرى، حتى يتم إدراك العلاقة بينها وبين الثقافة الإسلامية.

-مساعدة أبناء الأمة على تحقيق ذاتهم مما يقتضي الإعداد الجيد في كافة مؤسسات التربية.

-تأكيد الشعور بأن الحرية فطرة إنسانية، الأمر الذي يقتضي صياغة وعى الفرد بماضيه وحاضره ومستقبله، وتدريبه على أن يؤمن بقدرته على أن يكون فاعلًا ومتفاعلًا مع عالم وبيئة متسارعين في تغيرهما، وذلك من خلال تنمية مهارات التفكير العلمي والنقدي والابتكاري لتمحيص النتائج الوافدة من الثقافات الأخرى.

-تنمية الوعي بالثقافات الأخرى من خلال التعرف على أساليب الحياة والنظم والقيم والعادات والتقاليد في مختلف الشعوب الأخرى.

-تكوين اتجاهات نفسية مشتركة بين أفراد المجتمع، مما يساعد على تحقيق انتماء وولاء الفرد للمجتمع الذي يعيش فيه، إلا أن ذلك لا يتحقق إلا إذا كانت الثقافة التي ينتمي إليها الفرد تحقق له حاجاته، وأن يكون لدى الفرد استعداد للقيام بدوره كعضو في الجماعة، وأن يثق الفرد أن فهمه للمعايير الاجتماعية يشترك فيه مع الآخرين.

-التجانس والتنسيق بين الأدوات التربوية وبينها وبين المجتمع، لما لذلك من أثر مباشر في تثبيت الاتجاهات لدى الأفراد.

-التأكيد على التسامح وقبول الآخر كقيمة خُلقية تتضمن: قبول واحترام تنوع واختلاف ثقافات العالم، الاعتراف بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان الآخر، الاعتراف بحق كل فرد في حرية اختيار معتقداته، والقبول بأن يتمتع الآخر بالحق نفسه، وألا يفرض أحد آراءه على الآخرين.

ولتفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية، يتطلب أولًا تعهد كافة الدول والثقافات باتخاذ التدابير المناسبة للتطبيق الفعلي لمبادئها وقيمها، وذلك عن طريق تضافر جهود كافة المؤسسات المجتمعية لتحقيق التالي (اليونسكو، ٢٠٠١):

-تعميق النقاش الدولي بشأن علاقة التعدد الثقافي بالتنمية، وتأثيره على رسم السياسات على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

-تحديد وسائل التوعية وأشكال التعاون الأكثر ملائمة لصون التنوع الثقافي وتعزيزه.

-تعزيز تبادل المعارف وأفضل الممارسات في مجال التعدد الثقافي من أجل العمل على تيسير إدماج الأفراد والجماعات المنتمية إلى آفاق ثقافية متنوعة.

-التعمق في فهم وإيضاح مضمون الحقوق الثقافية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من حقوق الإنسان.

-تعزيز التعدد اللغوي في المجال الرقمي وتشجيع انتفاع الجميع، من خلال الشبكات العالمية، بكافة المعلومات.

-تسهيل التداول الرقمي للمنتجات الثقافية المحلية، وتيسير انتفاع البلدان النامية بتكنولوجيا المعلومات الجديدة المتاحة على الصعيد العالمي في مجالات التربية والثقافة والعلوم.

-إشراك مختلف قطاعات المجتمع المدني، والقطاع الخاص في رسم سياسات واستراتيجيات حماية وتعزيز التعدد الثقافي، وتشجيع هذا الدور لتهيئة مجالات للحوار بين مختلف قطاعات المجتمع.

وبالإضافة إلى تلك الجهود على المستوى العالمي، فإن هناك جهودًا أخرى يجب أن تراعيها كافة المؤسسات المجتمعية على المستوى العربي، منها (العسكري، ١٩٩٧، ص ص٦٧١-٦٧٢):

-إغناء شخصية المواطن العربي لتأكيد وعيه بعقيدته وبذاته وحريته، وقدرته على مواكبة التطور الإنساني المعاصر، والمشاركة الفعالة فيه.

-تطوير البنى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية في الوطن العربي بوصفها ركن البناء الحضاري.

-إبراز الهوية الحضارية العربية الإسلامية وتنميتها، بوصف الثقافة مستودع الأصالة، والسند المرجعي في رابطة التآخي بين العرب.

-تنمية العطاء الحضاري قوميًا وإنسانيًا، بوصف الثقافة مصدر إبداع وعطاء وسبيل تعاون مع مختلف الثقافات العالمية.

فضلًا عن ذلك، يتأكد على الثقافة العربية الإسلامية -للخروج من الحالة الماضوية الغالبة عليها- الأخذ بالجوانب التالية لتمكين مختلف التعدديات في إطار هويتها من الانطلاق إلى مسارات النمو والتنمية (تركماني، ٢٠٠٥):

-ثقافة الدور أو الواجب الحضاري، أي إحياء فكرة الإعمار بما أنها واجب الإنسان في الكون.

-ثقافة الامتياز والإنجاز، إذ أنّ الفائزين في المنافسة الحضارية هم من يسعون لتحقيق أعلي معدلات وأرقي مستويات الأداء في مجالات الحضارة المختلفة.

-الانفتاح والمبادرة الإيجابية، حيث أنّ الانكماش أو اتخاذ موقف الدفاع لم يعد قادرًا على الحفاظ على الهوية الثقافية، بل لا بد من تعلم واستيعاب وإتقان ما لدي الآخرين من رصيد المعارف والفنون والخدمات.

-الاستيعاب النقدي لفكر الآخر، بمعني المتابعة الدقيقة للحوار الفكري العميق الذي يدور في مراكز التفكير العالمية، وفي العواصم الثقافية الكبرى.

- النقد الذاتي للأنا، بما يعنيه ذلك من ضرورة ممارسة النقد الذاتي والتصحيح المستمر للممارسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وإذا كانت التربية هي المسئولة عن تحقيق أصالة ومعاصرة هوية مجتمعها الثقافية، فإنه يتأكد على المربي أن يتعرف على واقع هوية المجتمع وتراثه الفكري والحضاري، كما ينبغي على التربية أن تتكيف بهوية المجتمع، وتوطد أركانها في حياة المواطنين، فتبحث في الطرق والوسائل العملية التي يمكن عن طريقها تعرف الناشئ على هوية مجتمعه وما يقتضيه هذا من تعددية ثقافية (الشبيني،٢٠٠٠، ص٣٣).

ولترجمة المبادئ والأهداف والجهود السابقة إلى ممارسات تربوية، يحتاج المجتمع إلى تجسيد مجموعة من الآليات والوسائل في منظومة التربية منهجًا وأسلوبًا وطريقة وأنشطة. ومن الآليات التي يمكن للمؤسسات التربوية القيام بها في هذا السبيل:

١/ الأسـرة:

تعد الأسرة من أهم المؤسسات التربوية لغرس مبادئ وقيم ثقافة مجتمعها. ولكي تنمو مهارات أفراد الأسرة في التعامل مع مجتمعهم والتفاعل الثقافي مع الآخرين، يمكن الأخذ بالأساليب التالية (السيد، ٢٠١٠، ص‌ص٣٨-٤٣):

-تعويد الأبناء على حضور المناسبات الاجتماعية وتشجيعهم على ذلك؛ لأن هذا يساعد الفرد في التعرف على المجتمع، حيث يلتقي الطفل بالكبار فيتعلم منهم بعض معايير وقيم المجتمع، كما يلتقي بالصغار فيلعب ويفرح معهم، كما يتعلم الطفل من أبيه ألفاظ المشاركة الوجدانية، وفي كل هذا ينمو الطفل قادرًا على الاندماج في المجتمع ومن ثم التفاعل معه.

-تربية الفرد على إحسان معاملة والديه؛ فإذا تعود الفرد على حسن التعامل مع والديه قاده ذلك إلى حسن التعامل مع المجتمع، والعكس صحيح؛ فإذا أساء الفرد معاملة والديه فمن باب أولى أن يسيء إلى المجتمع الذي يعيش فيه.

-اصطحاب الطفل خارج البيت ليلتقي بأقرانه فيتم التعارف والاختلاط والاندماج، فيتعود الطفل علي أن يعيش مع المجتمع وليس بعيدًا عنهم.

-تعليم الأفراد الآداب الاجتماعية، ومنها: حفظ اللسان عن الهمز، والعين عن اللمز، والقلب من الحسد والغل والكراهية وغيرها من الصفات المذمومة، التي إذا انتشرت في المجتمع جعلته أجزاءً متباعدة، بدلًا من كونه جسدًا واحدًا، أو بنيانًا مرصوصًا. ويلحق بهذه الآداب أيضًا تربية الطفل على توقير الكبير،

وقضاء حاجات الآخرين، وتعويده على رد الجميل، وكذلك على إلقاء السّلام ورده، ومراعاة مشاعر الناس وبخاصة الجيران.

-إرشاد الأفراد إلى البعد عن أخلاق الجاهلية، مثل: التشاجر والسب والطعن والضرب، والتعصب وما شابه ذلك، ومن ثم على المربي إرشادهم إلى التحلي بالأخلاق الإسلامية من الصبر والحلم والمودة والتسامح.

-التزام أفراد الأسرة -الكبار- بالممارسة العملية لتطبيق الشعائر الدينية مع دعوة الأبناء للقيام بمثل ذلك.

-تشجيع أفراد الأسرة خاصة الصغار على عمل الخير، وحثهم على العطاء دون مقابل.

-توضيح ما هو غير خير ونبيل من الأعمال بالحكمة والموعظة الحسنة والليونة في المناقشة والحوار.

-عرض صور من حياة ومواقف الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضي الله عنهم ومن أتى بعدهم من رجال المسلمين العظماء للاقتداء بهم وبمواقفهم في قبول الآخرين والإقرار بوجودهم واحترام حقوقهم.

٢/ المسجد:

تستطيع دور العبادة -والمسجد بصفة خاصة- الإسهام بشكل مباشر في تفعيل مبادئ وقيم التعددية الثقافية من خلال (العتيبي، ٢٠٠١، ص ص٢٧٧-٢٧٨):

-تقديم الحقائق الدينية في يسر مع توضيح انعكاساتها على الواقع المعاصر.

-اختيار المفاهيم التي تتناسب وسن الأفراد وعرضها في أسلوب جذاب ومشوق.

-توفر القدوة الحسنة في الداعية أو الإمام داخل دور العبادة وخارجها.

-حسن استخدام دور العبادة وأدواتها لتثبيت التربية وغرس العقيدة الصحيحة.

-قيام دور العبادة بتوعية أفراد المجتمع بالأحداث التي تحيط بهم.

-توضيح مظاهر الحضارة الإسلامية، وإظهار الدور الفاعل والفعال الذي قام به المسلمون في فترات التقدم والازدهار في كافة المجالات والتخصصات.

-الدعوة إلى التوسط والاعتدال في سلوكيات الأفراد والنهى عن التشدد والمغالاة.

-تدعيم إحساس الفرد بالانتماء الديني إلى أسرته ومجتمعه وأمته.

-تركيز دور العبادة على المناشط المختلفة التي تشبع حاجات أفراد المجتمع.

-معالجة مشكلات الشباب بما يتماشى ومبادئ الدين.

-تصحيح المفاهيم المغلوطة عن الإسلام، أو رد الشبهات والأباطيل التي يثيرها خصومه.

-تركيز الدروس والخطب على علاج أمراض المجتمع، وتقديم الحلول لمشكلاته.

٣/ وسائل الإعلام:

لتفعيل مبادئ التعددية الثقافية، وفى ضوء محاولات تحقيق هيمنة ثقافة عالمية واحدة، يحتم الإعلام على القائمين عليه -في العالم الإسلامي- التصدي لحملات التشويه التي يشنها الإعلام الغربي ضد الإسلام، ومواجهة المزاعم الباطلة والحملات الإعلامية المغرضة التي تستهدف النيل من الإسلام، وضرورة تقديم برامج إسلامية تعبر عن الصورة الصحيحة للإسلام وتعمل على تصحيح صورة المسلمين لدى الدول الأجنبية وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي يروجونها ضد الإسلام. كذلك ينبغي أن يقوم الإعلام بدوره المفترض في الحفاظ على تراث الأمة من الاندثار، وتسجيل تاريخها الحاضر لحظة بلحظة، وطرح ذلك التراث في سياق تاريخي وحضاري أشمل، مما يعمق إدراك الفرد لقيمة هذا التراث ومغزاه (علي، ٢٠٠١، ص ص٣٨٢-٣٨٤).

ولا شك أن مسئولية الإعلام الإسلامي في تحقيق ما سبق، يمكن أن يكون من خلال (تقرير المجلس

القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام، ٢٠٠٠-٢٠٠١، ص ص١١٢-١١٣):

-صناعة الأفلام الإسلامية والتاريخية التي تقدم الشخصية المسلمة كما صورها القرآن والسنة، وجسدها السلف الصالح، بهدف توضيح سلوك حياة المسلم، وبهدف كيفية التصدي لمشكلات الحياة.

-ترشيد المادة الترفيهية لتحقيق أهداف التربية الإسلامية.

-تنمية الشعور الإيجابي بالمسئولية التي يقرها الإسلام أمام الله، وأمام الضمير، ثم أمام المجتمع، وذلك من خلال الكلمة الصادقة التي تنتقد كل باطل فتدمغه، وتكفل كل حق وتنشره.

-الاهتمام الزائد بالبرامج الدينية ذات الجهود المنسقة فيما بينها لإبراز رسالة الإسلام على الساحة الثقافية، من خلال توضيح الإعجاز والعطاء القرآني الممتد، ومراعاته لحقوق الإنسان فيما يخص كلًا من الرجل والمرأة والطفل، وكل ما من شأنه تزكية وربط الفرد بدينه ووطنه وأمته.

-مواصلة الجهود لتنقية التراث العربي والإسلامي من كل الشوائب أو التشوهات أو الافتراءات التي لحقت بالأحداث أو الشخصيات على مر التاريخ، وزيادة العناية بجمع وتحقيق ونشر التراث في طبعات ميسرة وبأسعار مناسبة للشباب.

-المواجهة العلمية المنهجية المستمرة لكل ما ينشر أو يذاع في الخارج من افتراءات وادعاءات حول التراث العربي والإسلامي، أو التشكيك في إبداع وعبقرية الإنسان المسلم.

٤/ المؤسسات التعليمية:

تعتبر المؤسسات التعليمية مؤسسات تربوية مقصودة، ونعني بالتربية المقصودة: تلك "التي تخضع لبرامج، وتتم في مؤسسات، وتحكمها لوائح، وتضبطها شروط، ويتفرغ لها تلاميذ ومعلمون لتحقيق أهداف محددة، تنتهي بشهادة رسمية" (باجابر، دت)، وهذا يشمل ما يتعلق بهذه التربية من أهداف وغايات، كما يشمل النظام التعليمي العام والعالي، والذي يتم في دور مخصصة لذلك، تُسمى مدارس وجامعات، ويشمل

أيضًا الكوادر المعنية بالعملية التربوية وتنظيمها من طلاب ومعلمين ومشرفين، وأخيرًا فإنه يشمل المحتوى التعليمي وطرق تدريسها، والأنشطة والمشاركات والتفاعلات التي تتم داخل تلك المؤسسات.

وليس تقليلًا من أهمية التربية غير المقصودة، وهي تلك التي لا تخضع لمعايير قصدية وشروط محددة، مثل ما يتم في البيت أو في المسجد أو مع مجموعة الرفاق؛ إلا أن التربية المقصودة التي تستند على الخبرات، وتخضع للدراسات، وتستهلك الكثير من الجهود والأموال؛ تحظى بأهمية بالغة من قبل الدول والمنظمات، لما لها من تأثير بالغ ومباشر في بناء الأفراد والمجتمعات، وتحديد توجهاتهم وتطلعاتهم، ولما لها من انعكاس مباشر على جوانب الحياة الأخرى، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ومن ثَم تعتبر المؤسسات التربوية المقصودة أو المؤسسات التعليمية من أهم المؤسسات التربوية على الإطلاق، إذ يقضي فيها الفرد وقتًا طويلًا على مدار اليوم بقصد واضح ومحدد، وهي التربية والتعليم، على أن هذا الدور الكبير لها لن يظهر ما لم تكن المدرسة فاعلة، ويلخص منصور (٢٠٠٧) مقومات المدرسة الفاعلة بأنها: ذات فلسفة ورؤية واضحة، أهداف ورسالة متميزة، منهج فعّال، أساليب فاعلة، استمرارية طلب العلم، تقويم شامل مستمر، إدارة فعّالة، مدرسون فعّالون، مواكبة للتطور، ذات مناخ مدرسي صحي، ثقافة انضباط عالية، تقوم على التوجيه والإرشاد والترغيب قبل الترهيب (ص‌ص٤-٩).

وتواجه المؤسسات التعليمية تحديات جمة وضغوطًا متزايدة، نتيجة تسارع التوسع المعرفي، وكذلك نتيجة للتدخل الخارجي، فمنذ ١١ سبتمبر "تزايدت الهجمة على وطننا العربي، متهمة دينه وتقاليده ونظم تعليمه بأنها مصدر للإرهاب، وأنها بيئات تولد نوازع العنف والاعتداء على الغير، وأصدرت التقارير والإشارات لتغيير مناهجنا العربية" (شحاتة، ٢٠٠٤، ص١٧٨)، كما يشكل الدور الإعلامي -وخصوصًا التلفاز- المناقض لدور المؤسسات التعليمية جبهة أخرى، يتطلب على تلك المؤسسات مواجهتها والتعامل معها.

ولا تنتهي التحديات التي تواجهها المؤسسات التعليمية عند هذا الحد، بل تتجاوزها لتؤثر بشكل كبير على المجتمع نتيجةً لمخرجات تلك المؤسسات، ويؤكد الزواوي (٢٠٠٣) بأن النظام التربوي يعاني أساسًا من أزمة تربوية تختلف حدتها من بلد إلى آخر، منها ما يتعلق بالتعليم وسوق العمل، فنحن نعاني من انفصال ناتج التعليم الرسمي عن مطالب سوق العمل، وغياب التنسيق بين التخطيط للتعليم وللقوى العاملة، وبين ما تتطلبه مشاريع التنمية وأهدافها، كل ذلك في ظل فلسفة تربوية تضع حواجز بين المعارف النظرية والمهارات العملية، ومنها عدم تكافؤ فرص التعليم، وتعدد مسارات التعليم، فهناك ازدواجية تربوية بين تعليم النخبة وتعليم العامة، والعزوف عن مداومة التعليم وسلبية المعلمين، وعدم فاعلية البحث العلمي وانفصاله عن المشاكل العملية، وتدني مستوى الخريجين، والهادر التعليمي الضخم، وفقدان المجتمع ثقته بمؤسساته التعليمية، وعدم تعريب العلوم، وتخلف المناهج وطرق التدريس وضعف الإدارة التعليمية (ص‌ص٧٦-٧٨).

ورغم هذه التحديات والصعوبات التي تواجهها المؤسسات التعليمية، فإنها تضطلع بدور فاعل وبنّاء في ترسيخ قيم التعددية الثقافية الصحيحة التي تتماشى مع الإسلام وتعاليمه، وذلك من خلال مبادئ التربية الإسلامية وأهدافها.

ويمكن إيراد بعض الوسائل والأساليب التي ينبغي على المؤسسات التعليمية التركيز عليها لتعزيز تلك القيم، ولتحقيق نظرة الإسلام إلى التنوع والاختلاف واحترامه والتعامل معه، وذلك من خلال اعتماد المحاور التالية:

١- ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة:

لأن الإسلام هو ضابط الثقافة وموجهها، فهو يحدد لنا مبادئ وقيم التعامل مع التنوع والاختلاف البشري، ابتداءً من الاعتراف بوجود الاختلاف وإقراره، وانتهاءً بتحكيم السلوكيات وأنماطها المختلفة

والمتمايزة بتمايز البشر أنفسهم.

إن ترسيخ العقيدة الإسلامية الصحيحة يمنح المتعلمين القدرة على إدراك حقيقة الكون والحياة، ويمكنهم من فهم طبيعة الاختلاف والتعامل معه، كما يمنحهم القدرة على التعايش في عالم المتغيرات، من خلال ضبط كل تلك الأمور بالضوابط الشرعية، ويرى يماني (١٩٩٨) أن على النظم التربوية والتعليمية في العالم العربي والإسلامي إعداد الناشئة للمستقبل وتهيئتهم للقرن الحادي والعشرين وتمكينهم من مواجهة تيارات العولمة، وذلك بربط الناشئة بالعقيدة الإسلامية وترسيخ القيم والمبادئ في نفوسهم، وتقديم نموذج الحضارات العربية والإسلامية، ثم احترام الإنسان وخصوصياته، وإكساب المتعلمين احترام حقوق الإنسان، ولا سيما التعبير والقدرة على الحوار وحرية الكلمة (ص٦٧).

ويتحتم على المدرسة القيام بترسيخ العقيدة الصحيحة من أجل تمكين الأفراد من تمييز الصواب من الخطأ، وقبول تعدد الصواب، ومحاولة تغيير الخطأ وتصحيحه بالحوار والنقاش والأسلوب المناسب لذلك.

كما أن على المدرسة أن تهدف إلى تنمية الاتجاه العقلي والعاطفي الصحيح نحو الله سبحانه وتعالى ونحو رسوله الكريم، وتكوين الفكر الإسلامي الواضح في ذهن الأفراد، وتحقيق الوحدة الفكرية القائمة على وحدة العقيدة، وتحقيق التوازن بين الدنيا والآخرة، وتكوين ما يسمى بالضمير الديني أو السلطة الذاتية النابعة من داخل النفس، وإمداد المتعلم بالقيم الموجهة للسلوك، وحماية الناشئة من زيغ العقيدة والفلسفات المادية الإلحادية وتنقية الأفكار الدينية من الشعوذة والخرافة والأفكار الخاطئة والبدع المستحدثة وإمداد المتعلم بالمعرفة الدينية والتعريف بالإسلام عقيدة وسلوكًا وبث الاعتزاز به إلى جانب تهذيب النفس وتربيتها على الكمالات والمثل الخلقية العليا (مجاور، ١٩٩٠، صص٤٤-٤٩).

ومن العقيدة الإسلامية الصحيحة، يستمد المتعلم:

- القيام بواجبه تجاه ربه، وتجاه نفسه، وتجاه الآخرين.

- أداء الحقوق المترتبة عليه تجاه مجتمعه، من المشاركة الفاعلة والبناءة، من خلال التعاون والتراحم والتعامل الحسن.

- احترام الأديان السماوية وتقديرها، والتعامل مع أتباعها وفق المنهج الإسلامي الصحيح الذي يحدد ما لهم وما عليهم.

- ثقافة الحوار والنقاش والدعوة إلى الله عز وجل بالحكمة والموعظة الحسنة.

- احترام الآخرين وتقبلهم، والتفاضل بينهم على أساس التقوى، والحكم عليهم بحكم الشريعة الإسلامية وميزانها القائم على العدل.

٢- توفير الفرص التعليمية العادلة والمتكافئة للجميع:

يحق للجميع باختلاف انتماءاتهم وأعراقهم وأوطانهم وأوضاعهم الاقتصادية الحصول على فرص تعليمية عادلة ومتكافئة في جميع المراحل التعليمية، ويشمل ذلك الدراسة النظامية، والتتلمذ على المعلمين الأكفاء، وتعلم نفس المناهج المتاحة للجميع، وقد دعا الإعلان العالمي حول التربية للجميع والذي عقد في جومتيين بتايلند عام ١٩٩٠ إلى أنه:

> ينبغي تمكين كل شخص سواء أكان طفلًا أم يافعًا أم راشدًا من الإفادة من الفرص التربوية المصممة على نحو يلبي حاجاته الأساسية للتعلّم، وتشمل هذه الحاجات كلًا من وسائل التعلم الأساسية -مثل القراءة والكتابة والتعبير الشفهي والحساب وحل المشكلات- والمضامين الأساسية للتعلم -كالمعرفة والمهارات والقيم والاتجاهات- التي يحتاجها البشر من أجل البقاء، ولتنمية كافة قدراتهم، وللعيش والعمل بكرامة، وللمساهمة مساهمة فعالة في عملية التنمية، ولتحسين نوعية حياتهم، ولاتخاذ قرارات مستنيرة ولمواصلة التعلم. ويختلف نطاق حاجات التعلم الأساسية وكيفية تلبيتها باختلاف البلدان والثقافات ويتغيران لا محالة بمرور الزمن (دوارة، ٢٠١١).

ويُظهر هذا المبدأ عالمية التربية الإسلامية، كما يُظهر قيمتها كتربية لا تمايز بين الناس في حق التعلم والتربية، ويندرج في هذا السياق أحاديث الحث على طلب العلم وبذله وتبليغه، كقوله عليه الصلاة والسلام: "نضّر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يُبلّغه، فرُبّ مُبلّغ أحفظ له من سامع" (ابن حنبل، ١٩٩٦، رقم الحديث:٤١٥٧، ص٢٢١)، فعمومية السماع والحفظ وتبليغ العلم للناس دون تمييز بينهم هو منهج التربية الإسلامية.

٣- التمثيل العادل والصحيح لكل الفئات الموجودة:

يشير تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام ٢٠٠٤ إلى أن العالم بأسره يواجه تحديات تعزيز التنوّع وتوسيع الخيارات الثقافية لجميع الناس، ويشير إلى أن هذا ليس مجرد تحديات تجابه قلّة من الدول متعدّدة الأعراق فحسب، إذا ما وضع في الاعتبار أن بلدان العالم والتي تصل إلى قرابة الـ ٢٠٠ دولة فيها حوالي ٥٠٠ مجموعة عرقية، كما يوجد في أكثر من ثلثي بلدان العالم؛ أكثر من مجموعة عرقية أو دينية واحدة تشكل ما لا يقل عن ١٠% من السكان (عوض الله، ٢٠١٠).

وتشكل الثقافات الوافدة تحديًا كبيرًا للنظام التربوي والتعليمي، إذ أن تجاهلها يعمق من الهوة بين الفئات المتباينة، كما يُوجد تباعدًا غير مرغوب بينها، ويؤكد الشراح (٢٠٠٢) على أنه من المتوقع أن يزداد التصادم بين الثقافات المحلية المستندة إلى التاريخ والتراث وخصائص البيئة المحلية وبين الثقافات الوافدة إليها والدخيلة عليها مما يتسبب في ضياع الهوية الثقافية للمجتمعات الضعيفة (ص٥٢٤).

ولذلك فإن احترام الفئات الموجودة في النطاق التعليمي والتربوي المستهدف ركيزة أساسية في تعزيز التعددية الثقافية، وهي استجابة لمطالب الفئات المتباينة في المجتمع، كما أن عدم احترامها وتمثيلها يؤدي إلى إنشاء نظام تربوي موازٍ، وقد يكون متعارضًا أو ضارًا للنظام التربوي الأساسي.

وهذا التمثيل لتلك الثقافات لا ينبغي أن يكون عشوائيًا أو كيفما اتفق، وإنما وفق ضوابط الشريعة

الإسلامية وقواعدها الكلية، فأيما سلوك أو نمط ثقافي يتعارض معها فلا ينبغي الإشارة إليه إلا من باب بيان خطره وضرره.

وتمثيل الفئات وثقافتها في التعليم يشمل حقوقها في التعلم في المدارس العامة، أو في مدارس خاصة بها تندرج تحت مظلة النظام التربوي والتعليمي العام، وتنضبط بضوابطه، ويشمل أيضًا تنوع المناهج الدراسية والأنشطة لتشمل تلك الخصوصيات الثقافية المتوافقة مع الإسلام، كما يشمل تعيين المعلمين الأكفاء من مختلف أطياف وفئات المجتمع لترسيخ التعددية والتعامل مع التنوع والاختلاف وتقديره.

٤- العناية باللغات وخصوصًا اللغة العربية:

اللغة هي وسيلة التخاطب والتواصل بين البشر، وهي ما تجعل للحياة الاجتماعية معنًى من خلال ما تتيحه اللغة من القدرة على اختصار المشاعر والمكنونات في بضع كلمات، وقد يؤدي سوء استخدام اللغة إلى مشاكل نتيجة ما يترتب عليها من الفهم الخاطئ أحيانًا.

وتشكل اللغة أحد الأسباب الرئيسة لتكوّن المجتمعات والثقافات، كما تعتبر سببًا للتباينات والاختلافات بين الناس، "والمتأمل في تاريخ الأمم والمجتمعات، وتعاقب الأمجاد والحضارات، يُلفي فيها ركنًا ركينًا، وقطبًا من أقطابها متينًا، يُعد من أهم ثوابتها وأصولها، وسبب نشأتها وقيامها، ذلكم هو لسانها ولغتها" (السديس، ١٤٣٣).

والأمة الإسلامية معنية باللغة العربية ومرتبطة بها، فَبها نزل القرآن، وبها يُتعبد، و "اللغة العربية من الدين، ومعرفتها فرض واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرض، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب" (ابن تيمية، دت، ج١، ص٤٦٩).

فتعليم اللغة العربية هو مفتاح فهم الإسلام والعقيدة الصحيحة، وقد أُثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قوله: "تعلموا العربية فإنها من دينكم" (ابن تيمية، دت، ج١، ص٤٧٠)، وهي ضرورة تستلزمها

أساليب التواصل ومهارات الحياة من حوار ونقاش وفهم للآراء وتقبل لها.

ولا يمنع الاهتمام باللغة العربية والعناية بها؛ تعلم اللغات الأخرى، أو تمثيلها في النظام التعليمي، خصوصًا تلك التي تمثل لغة قوم أو فئة ضمن النطاق التعليمي المستهدف، أو تلك اللغات التي تشهد ثورة معلوماتية كبرى ويتطلب الواقع تعلمها لمواكبة التسارع المعرفي، كاللغة الإنجليزية مثلًا.

إن تعلّم اللغات تضمن تواصلًا أكبر بين الناس، وتوسع من النطاق المعرفي الممكن إدراكه واستيعابه، كما أن تضمين تعليم لغات الفئات المستهدفة تعليميًا وتربويًا يمنحها شعورًا بالرضا والاحترام والتقدير لثقافتها.

٥- الاهتمام بالتربية الشمولية:

التسارع المعرفي وأدوات التواصل الحديثة من إعلام وإنترنت تفرض واقعًا جديدًا لم يكن معتادًا من قبل، فحيث تعددت القنوات المعرفية وتنوعت خيارات التلقي؛ عجز النظام التعليمي التقليدي عن مواكبة ذلك وإدارته، وهو ما أوجد توجهًا إلى أن تهدف التربية إلى إكساب المتعلمين مهارات التعامل مع المستجدات والقضايا الحديثة، وإلى إكسابهم مهارات الحياة الاجتماعية من تواصل وتعاون ونقد.

ويعدد تيشوري (٢٠٠٥) الاستراتيجيات والطرائق التي تساعد في هذا الجانب، يذكر منها:

- التعلم التعاوني الذي يقوم على تنظيم التفاعل داخل الصف.
- العصف الذهني، وتعني استخدام الذهن في التصدي النشط للمشكلات.
- حل المشكلات من خلال التفاعل بين المعلم والتلاميذ، بمعنى ربط المشكلات بالحياة اليومية.

وهذا يتطلب مناهج تراعي غرس تلك المهارات وتنميتها لدى المتعلمين، كما تتطلب توفر كادر تعليمي مؤهل وكفؤ لإدارة التنوع والتمايز بين المتعلمين، إذ أن هذه التربية لن تلغي تلك الاختلافات، وإنما تتسامى عليها، كما أن التربية الشمولية توسع آفاق المتعلم وتجعله مدركًا لانتماءاته المتعددة وعلاقته

بالمجتمع.

٦- توفير البيئة المبدعة ورعاية الموهوبين:

أصبح من ضروريات التعليم الحديث، توفير بيئات تعليمية قادرة على استيعاب الاتجاهات السلوكية والرغبات والميول لدى المتعلمين، وهذا يشمل: قاعات دراسة جيدة ومجهزة، وملاعب ومساحات واسعة، ومكتبة علمية متنوعة، ومختبرات مخصصة، وكادرًا تعليميًا كفؤًا.

ويرى شحاتة (٢٠٠٤) أن من مقومات البيئة المبدعة والسياق التعليمي المبدع:

- الحرية والأمان الدراسي ويتحقق من خلال الحرية الممنوحة للطالب، وإثارة الرغبة في التعبير والمشاركة من خلال مواقف تمس أهدافهم وحاجاتهم وميولهم.
- التسامح والديمقراطية في قاعات الدرس، فتتفجر طاقات الطالب من خلال الإثابة والتشجيع.
- المرونة التي تسود سياق التعليم والتعلم، والاعتماد على الحوار والتنافس.
- العناية بأفكار وتخيلات الطلاب، خاصة تلك التي تخالف آراء المعلمين وأفكارهم.
- غرس الثقة في إحساس الطالب، وتقدير آرائه وما أبدعه، ومناقشته فيه (ص١٠٨).

ومن جهة الأفراد، فهم لا يستوون في قدراتهم الحركية أو الفكرية، وعليه فإن بروز بعضهم بمواهب أو قدرات خاصة هو أمر وارد، وعلى المدرسة مراعاة هذه الفئة من المتعلمين، إذ كثيرًا ما يتم إغفال احتياجاتهم، وتتم معاملتهم مع غيرهم من ذوي القدرات العادية، و"يمكن الاستشهاد بما قاله جيفرسن من أن أشد أنواع اللامساواة تتمثل في تطبيق معاملة متساوية على أشخاص غير متساويين. ومهما تكن سلامة القصد في السياسات التقليدية فإن حرمان التلاميذ الموهوبين من إمكانيات الحصول على التعليم الملائم إنما يعني حرمان المجتمع من أثمن الموارد البشرية اللازمة لتأمين تنمية حقيقية وفعّالة" (اليونسكو، ١٩٩٦، ص١٧٠).

وهذه البيئات التعليمية المبدعة، وكذلك هذه الرعاية للموهوبين لا ينبغي أن تقتصر على فئات من الناس دون فئات، أو مناطق دون مناطق، بل ينبغي أن تتوفر لجميع شرائح وفئات المجتمع، وإلا فإن ذلك سيؤدي إلى نزعة تمييزية بين الفئات المتباينة، وإلى شعور بالتقليل والتجاهل.

٧- تهيئة الكادر التعليمي الكفؤ والفعّال:

يتطلب العصر الحديث تهيئة كادر تعليمي على قدر عالٍ من الكفاءة والمستوى الأكاديمي والمهني والأخلاقي، كادر قادر على التفاعل الاجتماعي الصحيح والمتوازن مع الطلاب باختلاف ميولهم ورغباتهم وأصولهم.

والملاحظ على المعلمين أنهم "موظفون يؤدون عملًا روتينيًا جامدًا هدفه ملء أذهان التلاميذ، وليس تكوين وإثراء خطوات حب الاستطلاع عندهم، وتنمية حساسيتهم ووعيهم وقدرتهم على الاكتشاف، ولن يستطيع المدرسون فعل ذلك إلا بقربهم من أفكار وتخمينات وطهارة وحصانة تلاميذهم" (فريري، ٢٠٠٤، صص٦٢-٦٤).

فعلى المعلم أن يتمتع بالقدرة على الوصول بالمتعلمين إلى تحقيق أهداف الدرس بفاعلية وكفاءة، من خلال احترامهم وتقدير أسئلتهم، وإعطائهم مساحات واسعة من حرية المشاركة وإبداء الرأي، ومن خلال فتح المجال لهم لممارسة مستويات أهداف التعلم من تفسير وتعليل ونقد وربط وتذوق وإصدار للأحكام، وكذلك ترسيخ قيم احترام الرأي الآخر.

ولا تقتصر أهمية المعلم على دوره المباشر في تنمية الإبداع، وإنما يتعداه إلى ما يتبنى المعلم من اتجاهات إيجابية نحو الابتكارية، وهذا الأمر يتطلب إعادة النظر في تكوين المعلمين قبل الخدمة وتدريبهم أثناء الخدمة بأن يمتلك المعلم صفات المعلم المبدع، وهي: مرونة شخصيته، والثقة غير المشروطة في قدرات الطالب، والإقلال من التقييم والنقد الخارجي، وإشعار

الطالب بالأمان وعدم الخوف، واستخدام التشجيع والإثابة، وإدراك الفروق الفردية بين المتعلمين، وإثراء الموقف التعليمي بالأنشطة الإبداعية، وإظهار قيمة أفكار الطلاب، والإلمام بسمات الطلاب المبدعين، أو تشجيع الطلاب للتعبير عن أفكارهم الشخصية ومشاعرهم الذاتية وامتلاك القدرة على التسامح والبهجة والحرية (شحاتة، ٢٠٠٤، ص١٠٧).

وبغض النظر عن كون تلك الأدوار للمعلم هي جزء من كفاءته؛ فإن المعلم هو نموذج حي ومثال يُقتدى به بسلوكه وتعامله وأخلاقه، ولا يتأتى ذلك إلا بإخلاصه وتفانيه، وباهتمامه ورعايته للمتعلمين.

وهذه التهيئة للمعلمين تفرض اختيارهم للمهنة حسب الكفاءة والجدارة، لا حسب المناطق أو الواسطة أو القرابة، فالاختيار حسب الكفاءة والجدارة يمنح الكادر التعليمي تنوعًا، ويعكس تمثيلًا عادلًا لأطياف المجتمع وفئاته.

إن تحقيق تلك الوسائل واتباع تلك الأساليب كفيل بجعل المؤسسات التعليمية قادرة على استيعاب كل الثقافات المختلفة بما فيها من تنوع وتمايز، في بوتقة واحدة تحت مظلة التربية الإسلامية، كما أنها قادرة على ترسيخ القيم الإسلامية العامة التي تجعل رابط الدين فوق كل الروابط والانتماءات، وتضمن للجميع تعاملًا عادلًا بغض النظر عن أي متغير كعرق أو لون أو جنس أو وطن.

وبعد عرض أساليب تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية غير المقصودة إجمالًا، وفي المؤسسات التعليمية تفصيلًا؛ فإن هذا الفصل يكون قد حقق هدف الدراسة الأخير والمتمثل في تقديم بعض أساليب تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية من منظور التربية الإسلامية.

الاستخلاصات العامة والتوصيات

تناولت الدراسة الإطار الفلسفي للتعددية الثقافية، وتحدثت عن واقعها في الغرب وفي الإسلام، موضحة في ثناياها آثار وانعكاسات التعددية الثقافية على التربية، ثم قدمت بعض الوسائل والأساليب المعينة على تفعيل التعددية الثقافية في المؤسسات التربوية في ظل التربية الإسلامية، وبعد تحقيق أهدافها تخلص الدراسة إلى ما يلي:

أ- الاستخلاصات العامة:

- نشأ مصطلح التعددية الثقافية في العصر الحديث في ظل ظروف تاريخية وفكرية معينة في العالم الغربي، وتأثر مفهومه بالتنوع المحدد والظروف الحاصلة في تلك البيئة الغربية.

- يرى الباحث أن تطبيق التعددية حاليًا في العالم لا يتجاوز حدودًا أو نطاقًا معينًا، كما أن هذا التطبيق لا يسمح لجميع الفئات والأقليات بعرض موروثها والاحتفاء به، وبحسب نماذج عدد من الدول فإن التعددية تأخذ إحدى صورتين: إما الاستبعاد وإما الاستيعاب، فأما الاستبعاد فهو عملية انتقاء لأنماط أو أشكال (تكامل ثقافي)، وأما الاستيعاب فهي عملية دمج قسرية (الصهر الثقافي).

- كل التوجهات الفكرية الحديثة وتطبيقاتها تنطلق من مبدأ وجود عرق أو لون أو قومية تملك أفضلية وأحقية أكثر من غيرها، وعليه فإنه ينبغي على هذه الفئة التي تملك الأفضلية تقبل الآخرين والتسامح معهم كنوع من التنازل والاعتراف في سبيل التعايش الآمن، بينما لا يرى الإسلام أي أفضلية لأي من المتغيرات أو النزعات، إلا أفضلية تُكتسب باتباع الشريعة الإسلامية، وأن كل تلك العلاقات بين الناس ينبغي ألا تقوم على مبدأ وجود تفاضل قومي أو عرقي أو لوني أو فكري أو ثقافي أو غير ذلك.

- التجربة البشرية والخبرة الإنسانية لا ترقى إلى أن تكون ضابطًا للقيم والنظم، لأنها لم تصل إلى

الصحة المطلقة أو الخيرية المحضة.

– الإسلام يقدم رؤيته وفق حدود كونية، وليس ضمن حدود جغرافية كدولة، أو علائقية كأحلاف، وهذه واحدة من خصائص ومميزات التعددية في الإسلام.

– الإسلام يمنح البشرية الحرية الكاملة المنضبطة، وفقًا لتشريعاته ومبادئه، ويمنع ما فيه إخلال بحكمة تواجدهم وخلقهم وهو عبادة الله وحده، أو ما فيه ضرر على الفرد والمجتمع والأمة.

– الإسلام يلتزم بمبادئه ولا يخالفها، فهو لا يطلق شعارات براقة يتراجع عنها عند التطبيق الفعلي.

– الإسلام لا يخضع لمقاييس ومعايير النظم الحالية، فهو أكبر وأشمل منها، وهذه النظم تضع تصوراتها وفق ما توصلت إليه المعرفة البشرية البحتة، كما أنها تخضع لضغوط إقليمية ومعايير انتقائية.

– لا يمكن وضع نظام معين موحد على أنه يمثل نظرة الإسلام للتعددية، إذ أن ذلك احتكار لمفهوم التعددية، فضلًا عن كونه خرقًا للتعددية نفسها، وإنما يمكن تصور عدة نماذج تشمل طرقًا وأساليب متنوعة للتعامل مع التنوع والاختلاف بين البشر، وهذه النماذج تتشكل بحسب نوع الاختلافات الموجودة أو الصراعات القائمة، وعليه فإن كل حالة تصادم أو صراع بين تنوعات أو فئات هي حالة فريدة ينبغي أن تعالج وفق خصائصها وظروفها التي نشأت وتكونت فيها، ويصح في الإسلام أن تختلف أساليب ومناهج التعامل مع التنوع وفقًا للظروف والوضع القائم.

– يرى الباحث أن كل الأنماط والسلوكيات والموروثات والثقافات الأخرى تتدرج في الإسلام وفق المستويات التالية:

* القبول والتأكيد: كتوحيد الله عز وجل، واحتواء القرآن الكريم على عدد من الكلمات من اللغات الأخرى غير العربية، كالحبشية والنبطية والفارسية وغيرها، وكذلك استحباب صيام يوم عاشوراء، وإحالة بعض الأحكام إلى العرف، ما لم يكن ذلك العرف محللًا لمحرم أو محرمًا لحلال.

* القبول والرضا والتهذيب: كالعادات والصفات والأخلاق الجيدة التي كان عليها العرب قبل الإسلام، فحسنها الإسلام وهذبها، وجعلها مطابقة لقواعده ومبادئه، فمن الصفات: الكرم والجود والشجاعة، ومن العبادات: الطواف بالبيت والحج، ومن الأفعال والأقوال: نظم الشعر وتعلم الرماية وغير ذلك من الممارسات التي كانت جزءًا من شخصية العرب قبل الإسلام.

* الاعتراف بالوجود وعدم القبول: يعترف الإسلام بوجود أنماط سلوكية وعادات فاسدة، لا يمكن أن تستمر، إما لمصادمتها للفطرة السوية، أو لما يترتب عليها من ضرر وإضرار بحق الفرد أو المجتمع، فيرفضها الإسلام رفضًا قاطعًا، لكنه لا يتجاهلها، بل يعالجها بكل الطرق الممكنة، وقد يفرض عليها عقوبات حسية ومعنوية، كعبادة غير الله عز وجل، والعبث بالحق، والظلم والتعدي على الآخرين.

ويدخل في هذا المستوى أيضًا، ما عده الإسلام كبيرة من كبائر الذنوب، تترتب عليها عقوبة في الدنيا أو لعن أو وعيد في الآخرة، كالسرقة والزنا والقتل واللواط والربا والرشوة وغير ذلك، فأي سلوك اشتمل على إحدى الموبقات فإن الإسلام يرفض ذلك السلوك، لما يترتب عليه من المفاسد والمضار على الفرد والمجتمع، والإسلام وإن كان يقر عقوبات حسية على فاعلي تلك الموبقات، إلا أنه لا يخرجهم من دائرته، بل هم مشمولون في مسمى الإيمان، ويقرر الإسلام دعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة، ومناقشتهم وإقناعهم.

– لتفعيل التعددية الثقافية في المجتمع المسلم، يتطلب ذلك جهودًا متواصلة ومتناسقة بين كل المؤسسات التربوية، تستند إلى مرتكزات ومنطلقات واضحة، وتعتمد آلية قابلة للتطبيق.

ب- التوصيات:

بناء على هذه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- دراسة تجارب الدول الحديثة في محاولتها إيجاد صيغة تعايش وتفاعل بين مختلف الثقافات التي تشملها، والوقوف على النقاط الإيجابية منها، ومعرفة قصور تلك التجارب، انطلاقًا من الأسباب الداعية لتبني سياسة التعددية الثقافية، وانتهاءً بالغاية التي يسعون إليها.

- دراسة النماذج الإسلامية، والتي اعتمدت على التعاليم والقيم الإسلامية في استيعاب كل الأطياف المختلفة تحت ظل حكم الشريعة وعدالتها، كنموذج المدينة المنورة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وكنماذج البلدان التي فُتحت في عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

- دراسة شعيرة الحج من وجهة نظر إنسانية واجتماعية، كنموذج حي لتقبل الإسلام لكل الثقافات والتنوعات البشرية والاختلافات الطبقية المادية، من حيث توحد الشعائر فيه، واختلاف الثقافات وتنوعها.

- ترجمة الكتب والمنشورات والدوريات الأجنبية التي تتناول موضوع التفاعل بين الثقافات والفئات المختلفة، لإثراء المكتبة العربية، ولدراسة قدرة الإسلام على حل تلك الإشكاليات الحديثة والمتجددة بين الهوية الثقافية وبين المتطلبات العصرية للتعددية الثقافية.

- توسيع محتويات المناهج التعليمية لتشمل ثقافات وموروثات الفئات والمجموعات المستهدفة في النطاق التعليمي، بما يضمن تمثيلًا عادلًا لتلك الفئات في المناهج، ويلقي الضوء على تاريخها وأيامها ومناسباتها الخاصة، مع بيان موافقة تلك الخصوصيات أو مخالفتها للتعاليم الإسلامية.

- حث الباحثين على دراسة مواضيع التعددية الثقافية وما يرتبط بها من مفاهيم ومصطلحات، وتحليلها ومحاكمتها في ضوء الشريعة الإسلامية، كمفهوم التربية الشمولية، والتربية متعددة الثقافات، والتكامل الثقافي، والدمج الثقافي وغيرها.

قائمة المصادر والمراجع

- **القرآن الكريم**

ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي. (١٩٩٨). **تنوير الغبش في فضل السودان والحبش**. الرياض: دار الشريف للنشر والتوزيع.

________________. (دت). **مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب**. الإسكندرية: دار ابن خلدون.

ابن القيم، محمد بن أبي بكر. (١٤٢٣). **إعلام الموقعين عن رب العالمين**. الدمام: دار ابن الجوزي.

________________. (١٩٩٧). **أحكام أهل الذمة**. الدمام: رمادي للنشر.

ابن باز، عبدالعزيز بن عبدالله. (دت). **حكم قراءة القرآن بغير العربية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/١٩ على الرابط http://www.binbaz.org.sa/mat/11353.

ابن بطال، علي بن خلف. (دت). **شرح صحيح البخاري**. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن تيمية، أحمد بن عبدالحليم. (١٩٨٦). **منهاج السنة النبوية**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

________________. (١٩٨٧). **الفتاوى الكبرى**. بيروت: دار الكتب العلمية.

________________. (٢٠٠٥). **مجموعة الفتاوى**. ط٣. المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع.

________________. (دت). **اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم**. الرياض: مكتبة الرشد.

ابن حنبل، أحمد. (١٩٩٦). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج٧. بيروت: مؤسسة الرسالة.

__________. (١٩٩٧). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج١٤. بيروت: مؤسسة الرسالة.

__________. (١٩٩٩). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج٢٨. بيروت: مؤسسة الرسالة.

__________. (١٩٩٩). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج٣٥. بيروت: مؤسسة الرسالة.

__________. (٢٠٠١). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج٣٦. بيروت: مؤسسة الرسالة.

__________. (٢٠٠١). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**. ج٣٨. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن خلدون، عبدالرحمن بن محمد. (٢٠٠٥). **المقدمة**. الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم والآداب.

ابن كثير، إسماعيل بن عمر. (٢٠٠٠). **تفسير القرآن العظيم**. القاهرة: مؤسسة قرطبة.

ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني. (دت). **سنن ابن ماجة**. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

ابن منظور، جمال الدين محمد. (١٤١٤). **لسان العرب**. ط٣. بيروت: دار صادر.

أبو حلاوة، كريم. (دت). **إشكالية نشأة مفهوم المجتمع المدني**. رسالة دكتوراة غير منشورة. قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق: سوريا.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني. (١٤٢٤). **سنن ابي داود**. ط٢. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

أحمد، محمد خليفة. (٢٠٠٨). كيف نؤهل المعلمين والمتعلمين في عصر العولمة. **مجلة المعرفة**. (١٦٣). ص‌ص ٣٣-٤٣.

أسد، محمد. (١٩٩٧). **الطريق إلى الإسلام**. ترجمة: عفيف البعلبكي. ط٩. الرياض: مكتبة العبيكان.

الأسمر، أحمد رجب. (١٩٩٧). **فلسفة التربية في الإسلام انتماء وارتقاء**. عمان: دار الفرقان.

الأصفهاني، الحسين بن محمد. (١٤١٢). **المفردات في غريب القرآن**. بيروت: دار العلم.

______________. (٢٠٠٧). **الذريعة إلى مكارم الشريعة**. القاهرة: دار السلام.

الألباني، محمد ناصر الدين. (١٩٧٩). **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. بيروت: المكتب الإسلامي.

الألوكة. (٢٠١١) . **فنلندا: ظهور الممارسات العنصرية رغم انتشار التعددية الثقافية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.alukah.net/World_Muslims/0/33558/.

إليوت، توماس. (٢٠٠١). **ملاحظات نحو تعريف الثقافة**. ترجمة: شكري محمد عياد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأمجد، محمد سعيد. (٢٠٠٩). **التعددية السياسية والدينية في نموذج الدولة الفيدرالية السويسرية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١١ على الرابط http://alamjed.blogspot.com/2009/05/blog-post_9972.html.

الأمم المتحدة. (١٩٤٨). **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/٢٠ على الرابط http://www.un.org/ar/documents/udhr/index.shtml

الأنصاري، حسين. (٢٠١١). إشكاليات الثقافة العربية في المهجر. **مجلة الرافد**، (١٦٧)، صص ١٨-٢٣.

أوغلو، علي برادق. (أبريل، ٢٠٠٥). **إنسانية الحضارة الإسلامية**. محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي السابع عشر. القاهرة: مصر. نسخة كتابية تم استرجاعها في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.diyanet.gov.tr/turkish/arapca/icerik.aspx?IID=394.

إيجلتون، تيري. (٢٠٠٠). **فكرة الثقافة**. ترجمة: ثائر ديب. اللاذقية: دار الحوار.

باجابر، سميرة. (دت). **مفاهيم ومصطلحات**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/٢٤ على الرابط http://uqu.edu.sa/page/ar/191355.

باصديق، ابتسام أحمد. (٢٠٠٨). **أضواء على مبدأ التعددية الدينية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/٢٥ على الرابط http://hewar.kacnd.org/vb/showthread.php?t=4392.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (٢٠٠٢). **الجامع الصحيح المختصر**. ط٣. بيروت: دار ابن كثير.

بدوي، أحمد زكي. (١٩٨٦). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**. ط٢. بيروت: مكتبة لبنان.

برادة، محمد. (١٩٩٧، مايو ١١–١٤). **التعددية وتأثيرها على الحقل الثقافي العربي**. من سلسلة أبحاث المؤتمرات (٢): مستقبل الثقافة العربية، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص‌ص ١٥٩–١٨٣.

بركات، أحمد. (٢٠١٠). **أزمة الغرب.. في "البحث عن المعنى"**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٠ على الرابط http://www.tariqramadan.com/spip.php?article11415.

البغوي، الحسين بن مسعود. (١٩٨٣). **شرح السنة**. ط٢. دمشق: المكتب الإسلامي.

______________. (١٩٩٧). **معالم التنزيل**. ط٤. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.

بن جماعة، محمد. (٢٠١٠). **التعددية الثقافية في تجارب الدول المعاصرة: نموذج كندا**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١١ على الرابط http://www.alwihdah.com/identity-and-citizenship/religious-identity-and-national-identity/multiculturalism-in-contemporary-experiences-6-7-case-of-canada.htm.

بن نبي، مالك بن الحاج. (٢٠٠٠). **مشكلة الثقافة**. ط٤. دمشق: دار الفكر.

ـــــــــــــــــــــ. (٢٠٠٢). **مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي**. بيروت: دار الفكر المعاصر.

بيجوفيتش، على عزت. (١٩٩٤). **الإسلام بين الشرق والغرب**. ترجمة: محمد يوسف عدس. بيروت: مؤسسة العلم الحديث.

البيضاوي، أبو سعيد عبدالله بن عمر. (٢٠٠٠). **أنوار التنزيل واسرار التأويل**. دمشق: دار الرشيد.

تاريخ المسيحية. (دت). **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٥ على الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/تاريخ_المسيحية.

تأملات في مستقبل التعددية الدينية والثقافية. (٢٠١٠). **أون إسلام**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/٢٥ على الرابط http://www.onislam.net/arabic/madarik/culture-ideas/122973-2010-01-27%2015-43-53.html.

تاونسيند، سيريل. (٢٠١١). **التعددية الثقافية... هل فشلت؟**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/١٤ على الرابط http://www.alittihad.ae/wajhatdetails.php?id=57810.

تركستاني، أحمد سيف. (٢٠٠٤). **الحوار مع أصحاب الأديان مشروعيته وشروطه وآدابه**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢ على الرابط http://islamport.com/d/3/amm/1/83/2179.html.

تركماني، عبد الله. (٢٠٠٥، يناير ٢٤). أسس الحداثة ومعوّقاتها في العالم العربي المعاصر. **مجلة القدس العربي**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/٢٩ على الرابط http://www.arabphilosophers.com/Arabic/adiscourse/aeast-west/Modernity%20and%20Multiculturalism/Basis_of_Arabic_Modernism.htm.

الترمذي، محمد بن عيسى. (١٤١٧). **سنن الترمذي**. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

التعددية الثقافية في كندا. (٢٠١٢). **أضواء راديو كندا الدولي**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١١ على الرابط http://www.rcinet.ca/accent/ar/?p=579.

التعددية الثقافية في مهب السياسة. (٢٠١١). **مجلة أفق**. (٨٧). تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.arabthought.org/node/234.

التعددية الثقافية. (١٩٩٩). **الموسوعة العربية العالمية**، (مج٦). ص٤٨٦. ط٢. الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع.

تفكك الاتحاد السوفيتي. (دت). **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/٢٢ على الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/تفكك_الاتحاد_السوفيتي.

تقرير المجلس القومي للثقافة والفنون والآداب والإعلام. (٢٠٠٠ – ٢٠٠١). **دور تراثنا الحضارى والأثرى فى مواجهة تحديات العصر**. الدورة ٢٢. القاهرة: رئاسة الجمهورية، الأمانة العامة للمجالس القومية المتخصصة، ص ص٩٩-١١٤.

تيشوري، عبدالرحمن. (٢٠٠٥). التربية الشمولية مالها وماعليها؟. **مؤسسة الحوار المتمدن**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٥/٢٣ على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=45760.

جاكوبي، راسل. (٢٠٠١). **نهاية اليوتوبيا: السياسة والثقافة في زمن اللامبالاة**. ترجمة: فاروق عبدالقادر. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الجرجاني، علي بن محمد. (١٩٨٥). **كتاب التعريفات**. بيروت: مكتبة لبنان.

الجزائري، أبو بكر جابر. (١٩٩٧). **أيسر التفاسير لكلام العالي الكبير**. ط٣. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

جورمز، محمد. (دت). **نبذة عن الحياة في ظل التعددية الدينية في الإسلام**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.diyanet.gov.tr/turkish/arapca/icerik.aspx?IID=470.

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (١٩٨٧). **تاج اللغة وصحاح العربية**. ط٤. بيروت: دار العلم.

جويجاتي، رفيق (دت). **التعايش السلمي**. الموسوعة العربية. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/٢٠ على الرابط http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=8089

الحازمي، خالد حامد. (٢٠٠٠). **أصول التربية الإسلامية**. الرياض: دار عالم الكتب.

الحرب العالمية الثانية. (دت). **ويكيبيديا الموسوعة الحرة**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٥ على الرابط http://ar.wikipedia.org/wiki/الحرب_العالمية_الثانية.

الحربي، آمنة. (٢٠١٠/٠١/٠١). التباين الثقافي وأيديولوجيات التفكير المختلفة. **صحيفة الجزيرة السعودية**. صفحة الرأي. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/١٣ على الرابط http://www.al-jazirah.com/2010/20100101/rj5.htm.

حسن، الحارث عبد الحميد. (٢٠٠٥). الأبعاد التربوية والنفسية والاجتماعية لثقافة التسامح. **مجلة المعرفة**. (١٢٢). ص ص ٧٣-٧٧.

حسين، محمد محمد. (دت). **الإسلام والحضارة الغربية**. دار الفرقان.

الخازن، علي بن محمد بن إبراهيم. (١٤١٥). **لباب التأويل في معاني التنزيل**. بيروت: دار الكتب العلمية.

الخلف، سعود بن عبدالعزيز. (١٩٩٧). **دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية**. الرياض: مكتبة أضواء السلف.

خليل، صبري محمد. (دت). مفهوم الحرية بين الفكر الاسلامي والفلسفة الغربية. **مركز التنوير البحثي**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٢ على الرابط http://tanweer.sd/arabic/modules/smartsection/item.php?itemid=64.

خير، بسطــامي محمد سعيد. (٢٠٠٥). رؤية إســلامية لمشكلة التعددية. **مجلة البيان**. (٢١٦). ص ص ٨-١٥.

دوارة، يوسف. (٢٠١١). **الإعلان العالمي حول التربية للجميع (جومتيين١٩٩٠)**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٥/١١ على الرابط .http://www.edutrapedia.illaf.net/arabic/show_article.thtml?id=758

دوللو، لويس. (١٩٩٣). **الثقافة الفردية والثقافة الجماهيرية**. ترجمة: خير الدين عبد الصمد.دمشق: وزارة الثقافة.

ذبيان، سامي. (١٩٩٠). **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**. لندن: رياض الريس للكتب والنشر.

رضوان، طلعت. (٢٠١٢). الدين السياسي ونقد الفكر الديني. **مؤسسة الحوار المتمدن**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٧ على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=301136.

الرويسي، مراد (٢٠١٠). **التعددية في الإسلام: وقفات مع بعض آيات القرآن**. موقع التنوع الإسلامي. تم استرجاعه على الرابط http://www.alwihdah.com/fikr/adab-ikhtilaf/2010-04-26-1492.htm.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (١٩٨٨). **معاني القرآن وإعرابه**. بيروت: عالم الكتب.

الزحيلي، وهبة بن مصطفى. (١٩٨٦). **أصول الفقه الإسلامي**. دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

____________. (٢٠٠٩). **التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج**. ط١٠. دمشق: دار الفكر المعاصر.

الزرقا، أحمد بن الشيخ محمد. (١٩٨٩). **شرح القواعد الفقهية**. ط٢. دمشق: دار القلم.

الزواوي، خالد محمد. (٢٠٠٣). **الجودة الشاملة في التعليم وأسواق العمل في الوطن العربي**. القاهرة: مجموعة النيل العربية.

السبع، عماد مسعد. (٢٠١١). ملاحظات حول مأزق التعددية الثقافية في أوروبا. **مؤسسة الحوار المتمدن**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٣ على الرابط http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=270728.

السديس، عبدالرحمن. (١٤٣٣). **خطبة جمعة: أهمية اللغة العربية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٥/٢٣ على الرابط http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=10699.

سلطان، محمود صديق. (٢٠٠٧، فبراير ١٨ – ١٩). **دور التربية في تدعيم الوحدة الوطنية: مدخل ديني**. المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية جامعة الأزهر بالاشتراك مع مركز الدراسات المعرفية: توجيه بحوث الجامعات الإسلامية في خدمة قضايا الأمة، ص ص ١ – ٨٧.

السليم، ياسر عبدالله. (دت). **نسبيَّة الحقيقة في الفكر الليبرالي**. موقع الدرر السنية. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/١٦ على الرابط http://www.dorar.net/art/289.

السعدي، عبد الرحمن بن ناصر. (٢٠٠٢). **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيد، محمد عبد الرؤف عطية. (٢٠١٠). **طفولة بلا مشاكل**. القاهرة: مؤسسة طيبة.

السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر. (١٤٢٦). **الإتقان في علوم القرآن**. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد.

الشبيني، محمد. (٢٠٠٠). **أصول التربية الاجتماعية والثقافية والفلسفية: رؤية حديثة للتوفيق بين الأصالة والمعاصرة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

شحاتة، حسن. (٢٠٠٤). **مداخل إلى تعليم المستقبل في الوطن العربي**. القاهرة: الدار المصرية للكتاب.

الشحود، علي بن نايف. (دت). **الحضارة الإسلامية بين أصالة الماضي وآمال المستقبل**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٣ على الرابط http://ba7th.net/cached-version.aspx?id=7496-15-124.

الشراح، يعقوب أحمد. (٢٠٠٢). **التربية وأزمة التنمية البشرية**. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج.

الشمري، محمد مطلق. (١٤٢٨). **العلاقات الإنسانية مع غير المسلمين في ضوء التربية الإسلامية وتطبيقاتها في الواقع المعاصر**. رسالة دكتوراة غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة.

الشوكاني، محمد بن علي. (٢٠٠٧). **فتح القدير الجامع بين فني الدراية والرواية من علم التفسير**. ط٤. بيروت: دار المعرفة.

الشيدي، فاطمة. (٢٠٠٨/٠٩/٢٣). الاختلاف معيار الثقافة. **جريدة الوطن العمانية**. صفحة أشرعة. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/١٧ على الرابط http://www.alwatan.com/graphics/2008/09sep/23.9/dailyhtml/ashreea.html.

صادقي، عبدالرحيم. (دت). **نقض الفلسفة السياسية الحديثة نموذج ليو شتراوس**. موقع حكمة. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٢ على الرابط http://www.hekmah.org/portal/.

صافي، لؤي. (٢٠٠٤).**مفهوم الحرية في الغرب بين النظرية والممارسة**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٢ على الرابط http://arabic.lsinsight.org/articles/Freedom.html.

الصايغ، فاطمة. (٢٠١٠). الهجرة الخارجية أبعادها وتأثيراتها. **مجلة البيان**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١٢ على الرابط http://www.albayan.ae/opinions/1265978232496-2010-06-20-1.256987.

الصلح، رغيد. (٢٠١١). **هل انتهت التعددية الثقافية في أوروبا؟**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/٦/١٢ على الرابط http://www.arabrenewal.info.

صليبا، جميل. (١٩٨٢). **المعجم الفلسفي**. بيروت: دار الكتاب اللبناني.

الطبري، محمد بن جرير. (٢٠٠١). **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**. الجيزة: دار هجر.

العايد، صالح بن حسين. (٢٠٠٨). **حقوق غير المسلمين في بلاد الإسلام**. ط٤. السعودية: وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

عبدالباقي، صابر أحمد. (٢٠٠٩). **المواطنة فى إطار التعددية الثقافية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://kenanaonline.com/users/drsaber/posts/80371.

عبدالله، عبدالرحن صالح. (١٩٩٣). **المرجع في تدريس علوم الشريعة**. عمان: الشركة الدولية للتجهيزات والخدمات الهندسية والمكتبية.

عبدالمعطي، علي؛ محمد، علي؛ السيد، عزمي؛ وإمام، زكريا. (١٩٨٧). **تطور الفكر الغربي**. القاهرة: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع.

العتيبي، بدر بن جويعد. (٢٠٠١، أكتوبر). دور االتربية وبعض الوسائط التربوية في مواجهة المشكلات التي يتعرض لها المسلمون في الغرب. **مجلة التربية**، كلية التربية – جامعة الأزهر، ع ١٠٣، ص ص ٢٦١-٢٨٢.

العثيمين، محمد بن صالح. (١٤٢٢). **الشرح الممتع على زاد المستقنع**. الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.

______________. (١٤٢٧). **شرح رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين**. الرياض: مدار الوطن للنشر.

عزام، محمود. (٢٠٠٨/٠٤/٢٤). كيف يمكن للمجتمع المتعدد الثقافات أن يحافظ على تماسكه؟. **صحيفة الشرق الأوسط**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١٣ على الرابط http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=10626&article=468139.

عزوزي، عبدالحق. (٢٠١٢/٠٤/١٩). المهاجرون في أوروبا وأزمة السياسات الداخلية. **صحيفة الجزيرة السعودية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١٢ على الرابط http://www.al-jazirah.com/2012/20120419/ar6.htm.

العساف، صالح حمد. (١٤٢٤). **المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية**. ط٣. الرياض: مكتبة العبيكان.

العسكري، سليمان. (١٩٩٧، مايو ١١ – ١٤). **التنمية الثقافية وصورة المستقبل**. من سلسلة أبحاث المؤتمرات (٢): مستقبل الثقافة العربية، المجلس الأعلى للثقافة. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ص ص ٦٦٥ – ٦٨٠.

علي، نبيل. (٢٠٠١، يناير). الثقافة العربية وعصر المعلومات – رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي. **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٢٦٥.

عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). **معجم اللغة العربية المعاصرة**. القاهرة: عالم الكتب.

عوض الله، عصام الدين برير. (٢٠١٠). **دور التعليم في حماية التنوع الثقافي فى ظل العولمة**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٥/١١ على الرابط http://www.arabthought.org.

عوض، محمد. (١٤١٠). **أساليب التربية والتعليم في الإسلام**. ط٢. دبي: دار القراءة للجميع للنشر والتوزيع.

غالي، كارلو. (٢٠١٠). **الديمقراطية**. ترجمة: حارث القرعاوي.تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.resetdoc.org/story/00000021249.

غاليوتي، إليزابيتا. (٢٠١٠). **التعددية الثقافية**. ترجمة: حارث القرعاوي. تم استرجاعه في ١٤٣٣/٦/١٢ على الرابط http://www.resetdoc.org

فريري، باولو. (٢٠٠٤). **المعلمون بناة ثقافة: رسائل إلى الذين يتجاسرون على اتخاذ التدريس مهنة.** ترجمة حامد عمار وآخرون. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

فودة، حلمي محمد؛ وعبدالله، عبدالرحمن صالح. (١٤١٠). **المرشد في كتابة الأبحاث**. ط٦. جدة: دار الشروق.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). **القاموس المحيط**. ط٨. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفيومي، أحمد بن محمد. (دت). **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**. بيروت: المكتبة العلمية.

قايماقجان، رجب. (٢٠٠٩). **مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي: خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٥/٢٣ على الرابط http://www.alarabnews.com/show.asp?NewId=22748.

القحطاني، يوسف بن محمد. (٢٠٠٧). **التعددية العقائدية وموقف الإسلام منها**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الآداب، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن.

القرافي، أحمد بن إدريس. (١٩٩٤). **الذخيرة**. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

القرطبي، محمد بن أحمد. (٢٠٠٣). **الجامع لأحكام القرآن**. الرياض: دار عالم الكتب.

القصص، أحمد. (١٩٩٥). **أسس النهضة الراشدة**. بيروت: دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع.

الكنبوري، إدريس. (دت). **العولمة والخصوصية الثقافية**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/١٩ على الرابط http://www.islamweb.net/ahajj/index.php?page=article&id=33289.

كوش، دوني. (٢٠٠٢). **مفهوم الثقافة في العلوم الاجتماعية**. ترجمة: قاسم المقداد. دمشق: اتحاد الكتاب العرب.

كيمليكا، ويل. (٢٠١١). **أوديسا التعددية الثقافية**. ترجمة: إمام عبدالفتاح إمام. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

لغنهاوزن، محمد. (٢٠٠٩). **التعددية الدينية بين الإسلام والليبرالية، حوار في البنى والمنطلقات**. موقع العلم والدين في الإسلام. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٣/٢٧ على الرابط http://science-islam.net.

لوك، جون. (١٩٥٩). **في الحكم المدني**. ترجمة: ماجد فخري. بيروت: اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية.

المالكي، عبدالله بن محمد. (دت). **وهم المثاقفة**. تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٧ على الرابط http://www.dorar.net/art/257.

الماوردي، علي بن محمد بن حبيب. (١٩٨٩). **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**. الكويت: مكتبة دار ابن قتيبة.

______________. (١٩٩٣). **النكت والعيون (تفسير الماوردي)**. بيروت: دار الكتب العلمية.

المباركفوري، محمد بن عبدالرحمن. (دت). **تحفة الأحوذي بشرح سنن الترمذي**. القاهرة: دار الفكر.

مجاور، محمد صلاح الدين. (١٩٩٠). **تدريس التربية الإسلامية أسسه وتطبيقاته التربوية**. ط٤. الكويت: دار القلم.

مجيد، حسام الدين علي. (٢٠١٠). **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المحلبدي، مزنة بريك. (١٤٣٢). **التعايش السلمي في إطار التعددية المذهبية داخل المجتمع المسلم وتطبيقاتها التربوية في الاسرة والمدرسة**. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية، جامعة أم القرى: مكة.

مدكور، على أحمد. (١٩٩٨، يناير). العولمة والتحديات التربوية. **مجلة العلوم التربوية**، ع ٩، ص ص١٣-٦٢.

المسيري، عبدالوهاب. (٢٠٠٧). التعددية الثقافية والإثنية في المجتمع الأميركي. **المعرفة-الجزيرة نت**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٢/٢٣ على الرابط http://www.aljazeera.net/pointofview/pages/3c95e808-6d9e-44e2-bbdd-312527c419a8.

المعجم الوسيط. (٢٠٠٤). ط٤. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

مفكرة الإسلام. (٢٠٠٥). **مسلمو سويسرا: متى تعترف الحكومة السويسرية بالإسلام؟**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١١ على الرابط http://www.islammemo.cc/2005/03/20/4140.html.

المقداد، قاسم. (٢٠٠١). دراسة العلاقات بين الثقافات وتجديد مفهوم الثقافة. **جريدة الأسبوع الأدبي**. (٧٥٧). تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٧ على الرابط http://www.awu-dam.org/alesbouh/757/isb757-012.htm.

المقدسي، أحمد بن محمد بن قدامة. (١٩٩٨). **مختصر منهاج القاصدين**. ط٣. بيروت: دار الخير للطباعة والنشر والتوزيع.

مل، جون سيتوارت. (١٩٤٦). **عن الحرية**. ترجمة: طه السباعي باشا. القاهرة: دار المعارف.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي. (١٤٢٤). **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

منصور، مصطفى يوسف (٢٠٠٧): **مقومات المدرسة الفاعلة من منظور تربوي إسلامي**، ورقة عمل مقدمة لليوم الدراسي المدرسة الفاعلة أسس وتطبيقات المنعقد في الجامعة الإسلامية في ٢٠٠٧/١/٢٨.

المودودي، أبو الأعلى. (١٩٧١). **المصطلحات الأربعة في القرآن**. ترجمة: محمد كاظم سباق. ط٥. الكويت: دار القلم.

الميلاد، زكي. (٢٠٠٤). الثقافة والدين قراءة في نظرية توماس إليوت. **مجلة الكلمة**. (٤٣). تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٩ على الرابط http://www.kalema.net/v1/?rpt=493&art.

ناصر، إبراهيم. (١٩٨٣). **مقدمة في التربية**. ط٥. عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

النحلاوي، عبدالرحمن. (١٤٢٥). **أصول التربية الإسلامية وأساليبها**. دمشق: دار الفكر.

النشار، علي سامي. (١٩٩٨). **مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان**. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر.

نصراوين، عدنان. (١٩٩٧). **اليونسكو ومهمة بناء حصون السلام في عقول البشر**. عمان: مطبعة الدستور التجارية.

النووي، يحي بن شرف الدين. (دت). **المجموع شرح المهذب**. جدة: مكتبة الإرشاد.

النيسابوري، مسلم بن الحجاج. (دت). **صحيح مسلم**. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

هدايات، سور الرحمن. (١٤٢١). **التعايش السلمي بين المسلمين وغيرهم داخل دولة واحدة**. رسالة ماجستير منشورة. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة: دار السلام.

الهروي، عبدالله. (١٩٨٨). **كتاب منازل السائرين**. بيروت: دار الكتب العلمية.

هنتنجتون، صامويل. (١٩٩٩). **صدام الحضارات – إعادة صنع النظام الدولي**. ط٢. ترجمة طلعت الشايب. سطور.

ولد أباه، عبدالله السيد. (٢٠٠٨). نظرية العدالة لدى جون رولز: الأطروحة ونقادها. **مجلة التسامح العمانية**. (٢٤). تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/١١ على الرابط http://www.altasamoh.net/Article.asp?Id=562.

يماني، محمد عبده. (١٩٩٨). عصر المعلومات والمعارف والتعليم. **مجلة المعرفة**. (٣٥). ص‌ص٦٠-٦٧.

اليونسكو. (١٩٩٥). **إعلان مبادئ بشأن التسامح**. تم استرجاعه في ١٤٣٤/٤/٢٩ على الرابط http://www1.umn.edu/humanrts/arab/tolerance.html.

ـــــــــ. (١٩٩٦). **التعلم: ذلك الكنز المكنون**. عمان: مركز الكتب الأردني.

ـــــــــــ. (٢٠٠١). **إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي.** تم استرجاعه في ١٤٣٣/١٢/٢٥ على الرابط http://unesdoc.unesco.org/images/0012/001271/127160m.pdf

Angelides, Panayiotis; Stylianou, Tasoula; & Leigh, James (2004, Summer). Reflections on policy and practice in multicultural education in Cyprus. **International journal of educational policy**, **research**, **& practice**, 5 (2), 61-85.

Banks, J. A. (n.d). **Multicultural Education**: **Goals and Dimensions**. Available at: http://education.washington.edu/cme/view.htm.

Bass, Shana B. (2008). Multiculturalism, American style: The politics of multiculturalism in the United States. **The international journal of diversity in organisations**, **communities and nations**, 7 (6), 133 – 141. Available at: http://www.Diversity-Journal.com, ISSN 1447-9532.

Heywood, Andrew (2007). **Political ideologies**: **An introduction**. 4th edition. Palgrave Macmillan. ISBN: 978-0-230-52180-3.

Kneller, George F. (1971). **Foundations of education**. New York & London: John Wiley & Sons, Inc.

McCray, Carlos R. & Beachum, Floyd D. (2010). An analysis of how the gender and race of school principals influences their perceptions of multicultural education. **International journal of education policy and leadership**, 5(4), 1-10. Available at: http://www.ijepl.org.

UNESCO. (2006). **UNESCO guidelines on intercultural education**. UNESCO section of education for peace and human rights, Division for the promotion of quality education, Education sector, France.

Wilson, Keith. (n.d). **Multicultural Education**. Available at: http://www.edchange.org/multicultural/papers/keith.html.

Yearwood, Edilma L.(2006, Augst). The problem of cultural diversity. **Journal of child and adolescent psychiatric nursing**, 19 (3), 161-162.